IUCN

UNDP

ISDR

International Strategy for Risk Reduction

مراعاة النوع الاجتماعي في الحد من مخاطر الكوارث

United Nations

ستكون هذه المسودة الأولى من السياسات والتوجيهات العملية "مراعاة النوع الاجتماعي في الحد من مخاطر الكوارث" موضعاً للتشاور والتنقيح، ونحن نرحب بكل الآراء والمساهمات، والرؤى، وخبرات القراء، والشركاء المنفذين وكل المعنيين. لتقديم آرائك أو تعليقاتك يرجى الاتصال على العنوان الإلكتروني:

isdr-gender@un.org

مراعاة النوع الاجتماعي في الحد من مخاطر الكوارث
السياسات والتوجيهات العملية

الناشر: أمانة الأمم المتحدة للاستراتيجية الدولية للحد من مخاطر الكوارث (UNISDR)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، والاتحاد الدولي لحماية الطبيعة (IUCN) - جنيف، سويسرا - يونيو ٢٠٠٩.

© الأمم المتحدة، ٢٠٠٩
© أمانة الأمم المتحدة للاستراتيجية الدولية للحد من مخاطر الكوارث (UNISDR)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، والاتحاد الدولي لحماية الطبيعة (IUCN) ٢٠٠٩
جميع الحقوق محفوظة

من الممكن إعادة طبع أي جزء من هذا النص على أن يتم ذلك بدقة وفي السياق الصحيح، وشريطة أن تتم الإشارة بوضوح إلى عنوان الوثيقة المنشورة وتاريخ النشر. ونحن نشجع على نسخ واستخدام ونشر هذه الوثيقة على أوسع نطاق. وعند النسخ أو الترجمة أو الاقتباس منها نرجو إرسال نسخة من العمل إلى "أمانة الأمم المتحدة للاستراتيجية الدولية للحد من مخاطر الكوارث".

الغلاف: رسم جداري لخوزيه فينتورولي
مدرسة بالكسيرت
مجموعة مقاطعة فيرنيير
جنيف، سويسرا
الصورة: هنريك ثورلاند

شكر وعرفان

تعرب أمانة الأمم المتحدة للاستراتيجية الدولية للحد من مخاطر الكوارث عن امتنانها للإسهامات المقدمة لهذا العمل من قبل مختلف الجهات المعنية في منظومة الأمانة. ويمثل هذا العمل نتيجة جهد مشترك لمجموعة عمل النوع الاجتماعي في مجال الحد من مخاطر الكوارث والتي قامت الأمانة بتيسيرها.

أعضاء لجنة الصياغة: "لورينا أجيلار" (الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة) (IUCN)، "فنج مين كان" (أمانة الأمم المتحدة لاستراتيجية الحد من مخاطر الكوارث)، "مادهافي آرياباندو" (أمانة الأمم المتحدة لاستراتيجية الحد من مخاطر الكوارث)، روينا هاي (Umvoto Africa)، "لوسيتا لازو" (CAPWIP)، "آنا كريستينا" و"أنجيولو ثورلاند" (أمانة الأمم المتحدة لاستراتيجية الحد من مخاطر الكوارث).

المساهمون: "شيريل أندرسون" (جامعة هاواي)، "ميناكشي أهلواليا"، إيتزا كاستا إيدا"، "زافيير مويا" و"رافايل فان دايك" (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، "مورين فوردهام" (جامعة نورثامبريا)، "تريسي ريكزيك" (صندوق الأمم المتحدة لتنمية المرأة) (UNIFEM).

كما نتوجه بشكرنا الخاص إلى "أندريا كيسادا أجيلار" الذي قدم الأبحاث الأولية والتحليل والخطوط العريضة للفصول، وإلى "أدليا برانكو" التي قامت بالمراجعة المبدئية للتقارير الوطنية المقدمة لأمانة الأمم المتحدة لاستراتيجية الحد من المخاطر، وكذلك نشكر "تزي مينج موك" لمساعدته في صياغة شكل الوثيقة عبر توجيهات تحريرية وإسهامات تحليلية.

كما أن هذا العمل استفاد كثيراً من المناقشات المتعمقة في اثنين من المحافل الدولية: "المؤتمر الدولي الثالث للمرأة في السياسة"، والذي عقد في عام ٢٠٠٨ في مانيلا، والذي قام بتنظيمه "مركز آسيا والمحيط الهادئ لمشاركة المرأة في السياسة". والمؤتمر الدولي حول "النوع الاجتماعي والحد من مخاطر الكوارث" الذي عقد عام ٢٠٠٩ في بكين، والذي قام بتنظيمه "اتحاد كل نساء الصين" بالتعاون مع أمانة الأمم المتحدة لاستراتيجية الحد من مخاطر الكوارث.

وتم إنتاج هذا الكتاب تحت توجيه وإشراف "فنج مين كان"، وقام بالتنسيق "آنا كريستينا" و"أنجولو ثورلاند"، وتولى مهمة التصميم والإخراج "رامون فالي" و"ماريو بارانتيس" بدعم من "ليديا إيشرنيير" و"سيلفان بونسير"من خدمات إدارة المعلومات في أمانة الأمم المتحدة لاستراتيجية الحد من مخاطر الكوارث.

وقد تم إعداد هذا الدليل كاستجابة لطلب الحكومات التي شاركت في الدورة الأولى للمنتدى الدولي للحد من مخاطر الكوارث الذي عقد عام ٢٠٠٧. كما أن هذه الوثيقة أيضاً هي جزء من خطة العمل لعامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وقام بدعمها صندوق الأمم المتحدة الائتماني للحد من الكوارث بالتعاون مع المؤسسة الدولية للحد من الكوارث والتعافي منها التابعة للبنك الدولي.

تمهيد

إن الكوارث لا تميز بين البشر، ولكن الناس يفعلون ذلك. فالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية القائمة تعني أن الكوارث يمكن أن تؤدي إلى نتائج مختلفة حتى بالنسبة للمجتمعات المتماثلة في جغرافيتها السكانية - ولكن من المؤكد أن أكثر الفئات ضعفا سوف تعاني أكثر من غيرها. وتكشف البحوث أن الكوارث تعزز وتعمق وتزيد من عدم المساواة بين الجنسين، مما يجعل الأوضاع أسوأ مما هي عليه بالنسبة للمرأة. وفي نفس الوقت، فإن المساهمات التي يمكن للمرأة أن تقدمها للحد من مخاطر الكوارث في كل أنحاء العالم غالبا ما يتم التغاضي عنها، كما أن القيادة النسائية لبناء قدرة المجتمعات على مواجهة الكوارث كثيرا ما يتم تجاهلها.

لقد قام الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأمانة الأمم المتحدة لاستراتيجية الحد من الكوارث، بالعمل معاً من أجل إدماج قضايا النوع الاجتماعي في الحد من مخاطر الكوارث في جميع المجالات. والاتحاد الدولي لحماية الطبيعة، معني جداً بآثار الكوارث المترتبة على تغير المناخ على المرأة. وكذلك فإن أجندة النقاط الثمان لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين في منع الأزمات والتعافي منها، تؤكد على الحاجة إلى تعزيز المساواة بين الجنسين في مبادرات الحد من مخاطر الكوارث، ودعم النساء والرجال على تحسين عمليات إعادة البناء. وهذه الوثيقة المشتركة هي نتيجة لعملية قادتها أمانة الأمم المتحدة لاستراتيجية الحد من مخاطر الكوارث من أجل دعم تنفيذ إطار عمل هيوجو ٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء قدرات الأمم والمجتمعات على مجابهة الكوارث).

إن هذه الوثيقة المحورية تعرض السياسات والمبادئ التوجيهية العملية للحكومات الوطنية والمحلية والتي هي في أمس الحاجة إليها لإحراز التقدم في تنفيذ إطار عمل هيوجو. إن الحد من مخاطر الكوارث الذي يراعي المساواة بين الجنسين يمثل خياراً رابحاً للحد من قابلية التضرر ومواصلة سبل العيش للمجتمعات بأكملها. وكذلك فإن العمل العاجل للحد من مخاطر الكوارث من المستوى الدولي إلى المستوى المحلي هو أيضاً أمر بالغ الأهمية لمعالجة التكيف مع تغير المناخ، ولتعزيز مكاسب التنمية الشاملة بطريقة متكاملة. ونحن نأمل أن تعكس هذه الوثيقة الهامة وتيرة التقدم البطيء وغير المتناسق حتى الآن، بحيث يكون أقوى على مواجهة هذه التحديات الملحة.

مارجريتا والستروم
مساعد الأمين العام للحد من مخاطر الكوارث
الأمم المتحدة

جوليا مارتن لوفيفر
المدير العام
للاتحاد الدولي لحماية الطبيعة

جوردان ريان
مساعد المدير
مكتب منع الأزمات والتعافي منها، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

مقدمة

إن تعميم مراعاة النوع الاجتماعي هو مفهوم يسهل أن يتفق عليه معظم الناس، ولكن عدداً أقل كثيراً من الناس هم الذين يعملون به جيداً. ويمكن قول الشيء نفسه عن الحد من مخاطر الكوارث. فعند الجمع بين هاتين القضيتين معاً في الجهود الرامية إلى مراعاة النوع الاجتماعي في الحد من مخاطر الكوارث، نرى أن الحكومات والممارسين قد يجدون فجوة بين السياسات العامة والتوجيهات العملية. إنهم قد يعرفون الأسباب التي تدعوهم لما يجب أن يفعلوه، ولكن ليس دائما كيف يفعلونه. وهذا ليس لأن المهمة غاية في الصعوبة، بل لأنه ليس هناك ما يكفي من التوجيهات أو الفهم العملي المبنيين على الخبرة المكتسبة.

واستجابة لذلك قامت أمانة الأمم المتحدة لاستراتيجية الحد من مخاطر الكوارث بتكثيف جهودها لدعم تعميم منظور النوع الاجتماعي في الحد من مخاطر الكوارث منذ عام ٢٠٠٦. وهذه الوثيقة هي نتيجة للعديد من الاستشارات الواسعة النطاق، واستجابة للدعوة إلى سياسة واضحة وتوجيهات عملية لتعميم منظور النوع الاجتماعي في الحد من مخاطر الكوارث.

وتضمنت عملية إعداد هذا الدليل مراجعة أولية للتقارير الحكومية والتقارير الواردة من المؤتمرات الرئيسية حول النوع الاجتماعي في إدارة الكوارث أو الحد منها منذ عام ٢٠٠٢، وعقد اجتماعان للتشاور مع الخبراء في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨. ثم تم عرض المسألة على الحكومات الوطنية في المنتدى الدولي الأول للحد من مخاطر الكوارث في عام ٢٠٠٧، ثم إجراء مزيد من المناقشات الأوسع حول النوع الاجتماعي في الحد من مخاطر الكوارث في المؤتمر الدولي الثالث للمرأة حول النوع الاجتماعي وتغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث في أكتوبر/ تشرين أول ٢٠٠٨، وعقد المؤتمر الدولي حول النوع الاجتماعي والحد من مخاطر الكوارث في نيسان / أبريل ٢٠٠٩.

إن هدفنا الرئيسي هو المساهمة في بناء القدرة على مجابهة الكوارث للنساء والرجال معاً، من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وهذه الوثيقة لها أهداف محددة هي:

- زيادة فهم الاحتياجات والاهتمامات للنوع الاجتماعي في الحد من مخاطر الكوارث؛
- تطوير قدرة الحكومات على معالجة قضايا النوع الاجتماعي في الحد من مخاطر الكوارث؛
- تشجيع الحكومات على اتخاذ الإجراءات لإدماج منظور النوع الاجتماعي في تشريعات وسياسات وبرامج الحد من مخاطر الكوارث لتحقيق التنمية المستدامة.

كما أن هذه الوثيقة تتضمن الخطوط العامة للسياسات حول تعميم منظور النوع الاجتماعي، وكذلك التوجيهات العملية بشأن كيفية إضفاء الطابع المؤسسي على تقييم المخاطر مع مراعاة النوع الاجتماعي، وتطبيق نظم الإنذار المبكرة التي تراعي النوع الاجتماعي، واستخدام المؤشرات المراعية للنوع الاجتماعي لمتابعة مدى التقدم في هذا التعميم. كما تتضمن الوثيقة ملخصاً حول التقدم الدولي - المحدود حتى الآن - في هذا المجال، وقائمة قراءات إضافية حول الموضوع.

ولقد تم وضع هذه المبادئ التوجيهية بدعم من الخبراء، وبالتشاور مع مجموعة من الحكومات. ونحن نأمل أن توفر هذه الوثيقة الدعم العملي المناسب الذي طالبت به الحكومات، وأن تسهم في إحداث تغيير ملموس وحقيقي في مراعاة النوع الاجتماعي في كافة أنشطة الحد من مخاطر الكوارث.

فينج مين كان
المستشار الخاص لأمانة الأمم
المتحدة للاستراتيجية الدولية للحد
من مخاطر الكوارث

الفهرس

شكر وعرفان..... ج
تمهيد
مقدمة..... و
الفصل الأول: تعميم منظور النوع الاجتماعي في الحد من مخاطر الكوارث: التقدم والتحديات..... ٢
١-١ ملخص..... ٢
١-٢ التقدم على المستوى الدولي..... ٤
١-٣ التقدم على المستوى الإقليمي..... ١٢
١-٤ التقدم على المستوى الوطني..... ١٦
١-٥ الخاتمة..... ١٨
الفصل الثاني: مبادئ توجيهية للسياسات المراعية للنوع الاجتماعي في الحد من مخاطر الكوارث..... ٢٢
٢-١ السياق العام..... ٢٢
٢-٢ الخلفية المنطقية..... ٢٤
٢-٣ أسس السياسات..... ٢٦
٢-٤ المداخل المفضلة..... ٢٧
٢-٥ أولويات العمل..... ٢٨
٢-٦ المتابعة وتقديم التقارير..... ٣٠
الفصل الثالث: تقدير المخاطر المراعي للنوع الاجتماعي..... ٣٣
٣-١ ما هو تقدير مخاطر الكوارث؟..... ٣٣
٣-٢ لماذا نحتاج للقيام بتقدير المخاطر المراعي للنوع الاجتماعي؟..... ٣٤
٣-٣ كيف يمكننا إجراء تقدير المخاطر المراعي للنوع الاجتماعي؟..... ٤٠
أ) تحديد قابلية التضرر الموجودة ومداها والتعرض للتهديدات: لماذا يشكل النوع الاجتماعي هذه الأهمية؟..... ٤١
ب) تحديد قدرات وموارد إدارة المخاطر تبعاً لنوع الجنس: المرأة كعامل للتغيير..... ٤٧
ج) تحديد المستويات المقبولة من المخاطر: منظور المرأة..... ٤٩
د) قائمة مراجعة تقدير المخاطر المراعي للنوع الاجتماعي..... ٥١
الفصل الرابع: نظم الإنذار المبكر المراعية للنوع الاجتماعي..... ٦٢
٤-١. ما هو الإنذار المبكر؟..... ٦٢

٤-٢ لماذا نحتاج إلى نظام إنذار مبكر مراعي للنوع الاجتماعي؟..... ٦٥
أ) خدمات الرصد والإنذار..... ٦٥
ب) النشر والإعلام..... ٦٦
ج) القدرة على الاستجابة..... ٦٧
٤-٣ كيف يمكن بناء نظام للإنذار المبكر مراعي للنوع الاجتماعي؟..... ٦٩
أ) خدمات الرصد والإنذار: تطوير خدمات الأخطار والإنذار المبكر..... ٧٣
ب) النشر والإعلام: الاتصال والمعلومات في مجال الإنذار المبكر..... ٧٧
ج) القدرة على الاستجابة: بناء قدرات الاستجابة للأمة والمجتمع..... ٧٩
الفصل الخامس: مؤشرات مراعاة النوع الاجتماعي في الحد من مخاطر الكوارث ٩٠
٥-١ ما هي المؤشرات؟ ٩٢
٥-٢ ما أهمية المؤشرات؟ ٩٢
٥-٣ ما هي المؤشرات المراعية للنوع الاجتماعي؟ ٩٣
٥-٤ كيف يمكن بناء مؤشرات جيدة؟ ٩٦
٥-٥ كيف يمكن استخدام المؤشرات خلال دورة برنامج تدخلات الحد من مخاطر الكوارث؟ ١٠٠
٥-٦ بعض الأمثلة المراعية للنوع الاجتماعي في الحد من مخاطر الكوارث..... ١٠٦
الملاحق..... ١٣٨
١ المختصرات..... ١٣٨
٢ المصطلحات..... ١٤١
٣ أجندة بكين من أجل العمل الدولي للحد من مخاطر الكوارث المراعي للنوع الاجتماعي..... ١٤٣
٤ إعلان مانيلا للعمل الدولي من أجل النوع الاجتماعي في تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث..... ١٤٩
٥ قراءات إضافية..... ١٥٥

الفصل الأول

تعميم منظور النوع الاجتماعي في الحد من مخاطر الكوارث: التقدم والتحديات

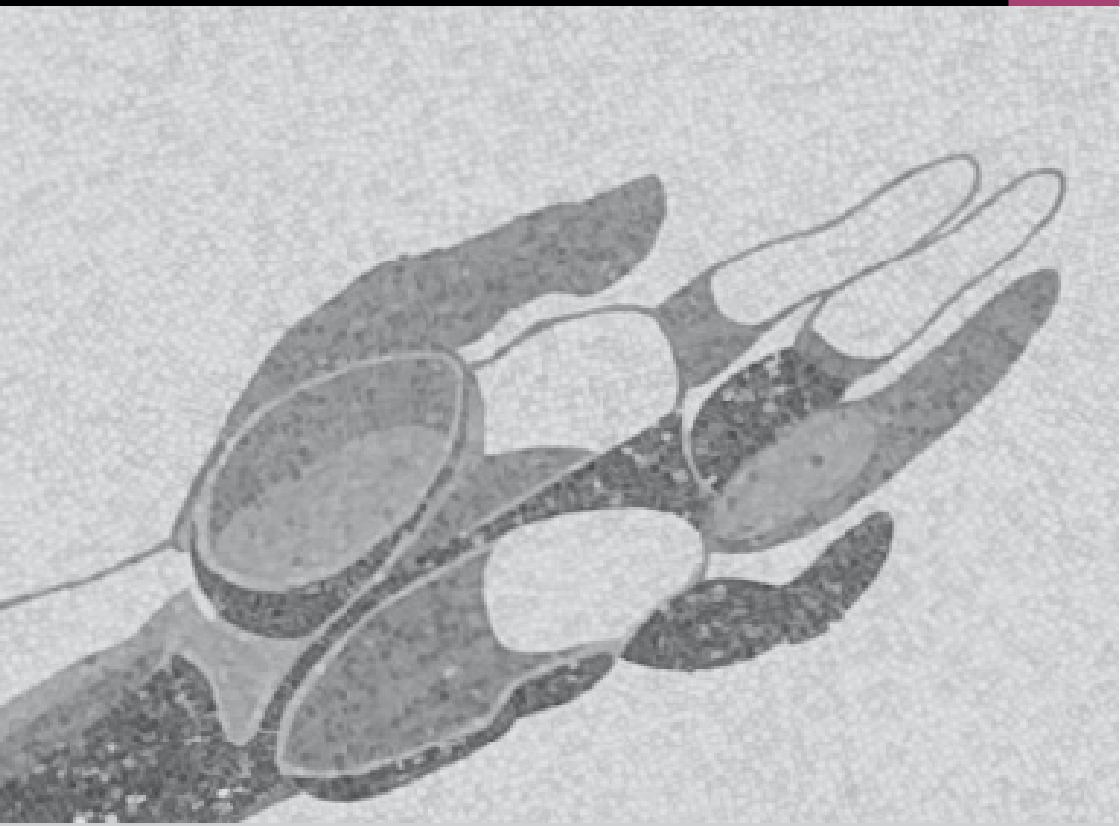

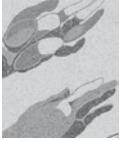

الفصل الأول: تعميم منظور النوع الاجتماعي في الحد من مخاطر الكوارث: التقدم والتحديات

١-١ ملخص

هذا الملخص بمثابة إشارة سريعة إلى التقدم والتحديات في مجال تعميم منظور النوع الاجتماعي في الحد من مخاطر الكوارث. والمنهجية المستخدمة لجمع هذه المعلومات تتضمن مراجعة نظرية للتقارير الوطنية المتاحة لأمانة الأمم المتحدة لاستراتيجية الحد من مخاطر الكوارث منذ عام ٢٠٠٤؛ وتحليل للأنشطة الرئيسية التي عقدت حول قضايا النوع الاجتماعي والكوارث منذ عام ٢٠٠٢، والتشاور مع الخبراء والمتخصصين الناشطين في القضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي، والحوكمة، وتغير المناخ، والبيئة، والحد من مخاطر الكوارث في أعوام ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ و٢٠٠٩. كما استفاد هذا الملخص أيضاً من المناقشات والخبرات المتنوعة للمعنيين المشاركين في مؤتمرين دوليين رئيسيين حول قضايا النوع الاجتماعي والحد من مخاطر الكوارث وتغير المناخ عقدا في مانيلا عام ٢٠٠٨ وبكين في ٢٠٠٩.

في الآونة الأخيرة حدث تحول هام في تعميم منظور النوع الاجتماعي في الحد من مخاطر الكوارث: من المدخل الذي يركز على المرأة إلى المدخل الذي يركز على النوع الاجتماعي، مع الاستناد إلى أن الأدوار والعلاقات بين المرأة والرجل في الحد من مخاطر الكوارث يجب أن يتم تحليلها ضمن السياقات العامة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وعلى قمة هذا التحول، تغير التركيز الاستراتيجي لإدارة الكوارث من مجرد إغاثة استجابية للكارثة إلى تحول إيجابي بهدف الوقاية على المدى الطويل من مخاطر الكوارث والحد من قابلية التضرر منها، بحيث يوضع في الاعتبار أن النوع الاجتماعي والحد من مخاطر الكوارث لازمان لتحقيق التنمية المستدامة.

على المستوى الدولي، توضح المعلومات المتوفرة أن الجهود الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين في الحد من مخاطر الكوارث قد ركزت على الدعوة والتوعية، مع تشجيع إحداث تغييرات في السياسات العامة، وتعميم منظور النوع الاجتماعي في العمليات ما بين الحكومات.

وقد تبلورت بعض السياسات والاستراتيجيات بين الحكومات على المستويات الإقليمية والتي تركز على إدارة والحد من مخاطر الكوارث على مدى السنوات الخمس الماضية. ولكن من المؤسف أن الالتزام بقضايا النوع الاجتماعي نادراً ما يتم ذكره بشكل واضح؛ ولا يتعدى الأمر الافتراض بأنه جزء ضمني من الالتزامات الأكبر لإطار عمل هيوجو ٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء قدرة الدول والمجتمعات على مجابهة الكوارث. أما على مستوى البرامج أو الأداء فإن التنفيذ يكون وقتياً وغير متناسق، وما تم إحرازه من تقدم يرجع إلى حد كبير إلى العمل المتفاني لمجموعة من المنظمات، وخاصةً المنظمات غير الحكومية.

وهناك عدد متزايد من الحكومات التي تدرك أهمية قضايا النوع الاجتماعي في تقاريرها الوطنية للحد من مخاطر الكوارث والتي تقدمها للأمانة على الرغم من أن إحراز التقدم المطلوب ليس كافياً. والتقدم الذي تم إحرازه في السنوات الخمس الماضية بدأ من أساس منخفض جداً. ففي عام ٢٠٠٤ لم يكن هناك سوى ١٩ من ١١٨ دولة ذكرت النوع الاجتماعي أو قضايا المرأة في تقاريرها الوطنية للمؤتمر الدولي المعني بالحد من مخاطر الكوارث. وبحلول عام ٢٠٠٩، كان هناك ٥١ من بين ٦١ تقريراً وطنياً وصلت للأمانة تشير إلى أهمية النوع الاجتماعي في الحد من مخاطر الكوارث، ولكن لا يزال هناك القليل جدا من التعميم الفعلي في السياسات والبرامج.

وأخيراً وبالرغم من أن هناك العديد من وثائق السياسات العامة تنص بوضوح على الالتزام السياسي لإدماج قضايا المرأة في الحد من مخاطر الكوارث، إلا أن ذلك لم ينتج عنه أي تقدم ملموس أو مستدام، باستثناء بعض الأنشطة الوقتية. وعلاوة على ذلك، لم يكن هناك تقدم كبير في تعبئة الموارد من أجل تعميم منظور النوع الاجتماعي في عملية الحد من مخاطر الكوارث.

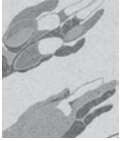

١-٢ التقدم على المستوى الدولي

لقد بدأت قضايا النوع الاجتماعي تظهر شيئا فشيئا في الأجندة الدولية للحد من مخاطر الكوارث بعد عقود من التهميش في المحافل الحكومية الدولية. ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الدعوة الدولية المتسقة، والتوعية، والدعم التقني من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأمانة الأمم المتحدة للاستراتيجية الدولية للحد من مخاطر الكوارث بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، مثل صندوق الأمم المتحدة لتنمية المرأة (UNIFEM)، ولجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة والمنظمات الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني.

التطورات الرئيسية

٢٠٠١

اجتماع مجموعة الخبراء حول "الإدارة البيئية والتخفيف من حدة الكوارث الطبيعية: منظور النوع الاجتماعي"، أنقرة، تركيا. وقد قام بتنظيمه شعبة الأمم المتحدة للنهوض بالمرأة بالتعاون مع أمانة الأمم المتحدة لاستراتيجية الحد من الكوارث. ولقد ركز الاجتماع على قدرات ومهارات المرأة في إدارة المخاطر بما يمثل تحدياً للتصورات السائدة عن النساء بوصفهن ضحايا. ولقد أوصت المجموعة بإدراج الإدارة البيئية والحد من مخاطر الكوارث المراعية للنوع الاجتماعي في جدول أعمال مؤتمر القمة الدولي لعام ٢٠٠٢ حول التنمية المستدامة.

٢٠٠٢

القضايا التي أوصى بها اجتماع أنقرة أدرجت على النحو الملائم في أجندة القمة الدولية للتنمية المستدامة (WSSD) وفي مسودة خطة عمل جوهانسبرج التي اعتمدت في ختام القمة.

الجلسة السادسة والأربعون للجنة الأمم المتحدة لوضع المرأة ركزت على الإدارة البيئية والتخفيف من حدة الكوارث الطبيعية. واعتمدت اللجنة مجموعة من التوصيات المتعلقة بالسياسات العامة التي تقر بدور المرأة في مجال الحد من الكوارث والاستجابة والتعافي منها. ودعت الحكومات إلى اتخاذ الإجراءات لتعزيز

قدرات المرأة، وضمان مشاركتها الكاملة. كما دعت أيضاً إلى جمع البيانات المصنفة تبعاً لنوع الجنس وللممارسات الجيدة.

٢٠٠٤

عقدت ورشة عمل حول المساواة بين الجنسين والحد من مخاطر الكوارث في هونولولو، هاواي. وانطلاقاً من المكاسب التي تحققت في الحد من مخاطر الكوارث، أكد المشاركون على أن الممارسات والسياسات المراعية للنوع الاجتماعي يتم تجاهلها في أغلب الأحيان من قبل الجهود المجتمعية للحد من المخاطر ومن قبل المبادرات الحكومية. واتفق المشاركون على وضع وثيقة مرجعية حول النوع الاجتماعي والكوارث. كما طالبوا المؤتمر الدولي الثاني للحد من الكوارث، والجهود القائمة للحد من مخاطر الكوارث بالإدماج الواعي لمنظور النوع الاجتماعي في السياسات والممارسات.

٢٠٠٥

عقد المؤتمر الدولي الثاني للحد من الكوارث - يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٥ في كوبي باليابان. ولقد طالب منتدى المساواة بين الجنسين والحد من مخاطر الكوارث من جميع الدول الممثلة في المؤتمر الدولي بالنظر في تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في خمسة مجالات من خلال:

- تعميم منظور النوع الاجتماعي في جميع مبادرات إدارة الكوارث؛
- بناء قدرات الجماعات النسائية والمنظمات المجتمعية؛
- ضمان تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في مجالات الإعلام والتدريب والتعليم؛
- ضمان إتاحة الفرص للمرأة في العلم والتكنولوجيا؛
- ضمان تعميم منظور النوع الاجتماعي في تنفيذ البرامج والمتابعة والتقييم.

الجلسة التاسعة والأربعون للجنة وضع المرأة اتخذت قراراً بشأن مخاطر الكوارث الطبيعية ذات الصلة، يحث الحكومات على إدماج منظور النوع الاجتماعي في

جميع مراحل التخطيط والتأهب للكوارث، وإدماج منظور النوع الاجتماعي في مرحلة الإغاثة لما بعد الكوارث.

٢٠٠٦

تم إدراج النوع الاجتماعي والحد من مخاطر الكوارث على جدول أعمال المؤتمر الدولي للحد من الكوارث لعام ٢٠٠٦ الذي عقد في دافوس في سويسرا.

٢٠٠٧

قام البنك الدولي بالتعاون مع الوكالة السويدية للتنمية الدولية وأمانة الأمم المتحدة لاستراتيجية الحد من مخاطر الكوارث بتنظيم منتدى ستوكهولم للحد من الكوارث والتعافي منها. ولقد أقر المنتدى بأن هناك حاجة طويلة المدى للإدماج الشامل للنوع الاجتماعي من أجل معالجة المشكلات الكامنة للضعف والفقر، ومن أجل استمرارية التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

في تاهيتي، نظمت دول الكاريبي مؤتمراً رفيع المستوى حول الحد من مخاطر الكوارث الطبيعية والتخفيف من حدتها والتعافي منها في منطقة البحر الكاريبي الكبرى. ولقد أسفر المؤتمر عن خطة عمل لإدماج النوع الاجتماعي باعتباره أحد الاهتمامات الأساسية لسياسات، وخطط وإجراءات الحد من مخاطر الكوارث في منطقة البحر الكاريبي الكبرى.

٢٠٠٨

عقد المؤتمر الدولي الثالث للمرأة في السياسة والحكم تحت شعار: النوع الاجتماعي وتغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث. ولقد أقر المؤتمر إعلان مانيلا للعمل الدولي للنوع الاجتماعي وتغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث. ولقد حضره الكثير من المشرعين وصناع القرار، وقام بتنظيمه مركز آسيا والمحيط الهادئ لمشاركة المرأة في السياسة، بالشراكة مع أمانة الأمم المتحدة لاستراتيجية الحد من مخاطر الكوارث، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة (IUCN)، التحالف الدولي للنوع الاجتماعي (GGCA)، صندوق الأمم المتحدة لتنمية المرأة (UNIFEM)، وبنك التنمية الآسيوي(ADB) ومنظمة المرأة للبيئة والتنمية (WEDO).

٢٠٠٩

المؤتمر الدولي حول النوع الاجتماعي والحد من مخاطر الكوارث في بكين، الصين. واستضافه اتحاد كل نساء الصين وأمانة الأمم المتحدة لاستراتيجية الحد من

مخاطر الكوارث، وشارك في استضافته وزارة الشؤون المدنية ومنظمات الأمم المتحدة العاملة في الصين. وانطلاقاً من المؤتمر الدولي الثالث للمرأة في السياسة، كان هناك أكثر من ٢٠٠ مشارك من ٤٣ بلدا قاموا بمراجعة التقدم المحرز والتحديات التي تواجه تعميم منظور النوع الاجتماعي في الحد من مخاطر الكوارث. وأعرب المشاركون عن قلقهم من أن النوع الاجتماعي لا يزال قضية مهمشة في المباحثات الراهنة الوطنية والدولية حول الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع التغير المناخي، وأن اعتبارات النوع الاجتماعي نادراً ما يتم تطبيقها كمبدأ أساسي في وضع السياسات وأطر التنمية[1]. ولقد توصل المؤتمر إلى إجماع في الآراء حول مجموعة من تسعة إجراءات من المزمع تحقيقها، والتي تشكل جزءاً من أجندة بكين من أجل العمل الدولي للحد من مخاطر الكوارث المراعي للنوع الاجتماعي.

في ضوء هذه الأحداث على المستوى الدولي، فمن الواضح أن الدعوة المتزايدة والتوعية، ساهموا في زيادة التفهم للحد من مخاطر الكوارث وللنوع الاجتماعي كقضايا مرتبطة يجب وضعها في الاعتبار في جميع قطاعات التنمية. وهذه القضايا لا يمكن التعامل معها بشكل منفصل عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

دعم الأمم المتحدة

لقد عملت جميع وكالات الأمم المتحدة على إدماج سياسات واستراتيجيات تعميم النوع الاجتماعي ضمن منظورها التنموي، وتكليفات أعمالها الإنسانية. وحيث أن الحد من مخاطر الكوارث يتداخل مع جميع المجالات التي تكلف وكالات الأمم المتحدة بالعمل بها - بدءاً من التنمية وحتى الإغاثة لما بعد الكوارث والتعافي منها - فإن هذا يتيح بيئة تمكينية لتعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في الحد من مخاطر الكوارث.

ومقارنة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأمانة الأمم المتحدة لاستراتيجية الحد من مخاطر الكوارث لديهما تكليفات واضحة في مجال الحد من مخاطر الكوارث. وفي حين أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يركز أكثر على بناء القدرات وإدماج الحد من مخاطر الكوارث في تخطيط وبرمجة التنمية، لاسيما على المستويات القطرية، نجد أن الأمانة تعمل على تنسيق تنفيذ

[1] انظر الملحق ٢ أجندة بيجين للعمل الدولي للحد من مخاطر الكوارث المراعي للنوع الاجتماعي

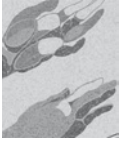

الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، وإطار عمل هيوجو داخل وكالات الأمم المتحدة والحكومات. وفي أعقاب المؤتمر الدولي الثاني حول الحد من الكوارث في يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٥، عمل كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأمانة الأمم المتحدة لاستراتيجية الحد من الكوارث على زيادة جهودهما في تعميم منظور النوع الاجتماعي في الحد من مخاطر الكوارث.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إن استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساواة بين الجنسين للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، مبنية على خطة عمل النوع الاجتماعي عن فترة ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧، وهي تركز على المهام الحقوقية، وتضع الخطوط العامة للأولويات المؤسساتية والأدائية. ومن أجل التركيز بشكل خاص على قضايا النوع الاجتماعي في سياق الكوارث، فقد اعتمدت المنظمة جدول أعمال النقاط الثمان: نتائج عملية وإيجابية للفتيات والنساء في حالات الأزمات (8PA)، والتي تنص إحدى نقاطها على "تعزيز المساواة بين الجنسين في الحد من مخاطر الكوارث: والإقرار بقيمة المعرفة والخبرات لدى المرأة".

ومن خلال العمل في مجال الدعوة بشأن قراري مجلس الأمن ١٣٢٥ و ١٨٢٠، وبدء التنفيذ للنقاط الثماني، فإن قضايا النوع الاجتماعي ولاسيما العنف بسبب نوع الجنس، واحتياجات المرأة أثناء وبعد الأزمات قد تم الاعتراف بها من جانب مجتمع المانحين، وصناع السياسات والعاملين في مجال الحد من الأزمات والتعافي منها.

إلا أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لا يزال يواجه العديد من التحديات في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على المستويات الوطنية. ويهدف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى تعزيز القدرات الوطنية في هذا الصدد، مثل تحليلات الكوارث وعلاقتها بالنوع الاجتماعي بما في ذلك الإحصاءات المتعلقة بنوع الجنس في خطر الكوارث وكذلك التأثيرات وتقييم الاحتياجات. كما يهدف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً إلى ضمان مشاركة المرأة في جميع الحوارات حول خلق الحلول لإدارة مخاطر الكوارث.

وكجزء من تكتلات مجموعات العمل للتعافي المبكر، فإن صندوق السكان التابع للأمم المتحدة (UNFPA)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يقودان مشروعاً لوضع تصورات واعية بالنوع الاجتماعي للدول المعرضة لخطر الكوارث والنزاعات.

وقد دعا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وقام بتيسير الدعم التقني لتعميم مراعاة النوع الاجتماعي في الحد من مخاطر الكوارث، وفي التكيف مع تغير المناخ، وفي إطار عمل مساعدات الأمم المتحدة للتنمية (UNDAF)، وفي بحوث خفض الفقر (PRSP)، وفي السياسات الوطنية في كثير من البلدان.

أمانة الأمم المتحدة للاستراتيجية الدولية للحد من مخاطر الكوارث

في الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة، قدم الأمين العام للأمم المتحدة تقريراً حول زيادة الترويج بشأن تعميم النوع الاجتماعي الذي تقوم به الأمانة. وتعمل الأمانة على إدماج النوع الاجتماعي في الحد من مخاطر الكوارث في ثلاثة جوانب:

- الدعوة لأهمية وضرورة المساواة بين الجنسين في تحقيق الهدف العام المتمثل في إطار عمل هيوجو؛
- توعية وتعبئة الرجال والنساء معا من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين في الحد من مخاطر الكوارث؛
- توفير التوجيه والممارسات الجيدة للسياسات المراعية للنوع الاجتماعي والبرامج المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث.

في أوائل عام ٢٠٠٧، أطلقت الأمانة مبادرة لبناء شراكات عالمية من أجل إدماج اهتمامات واحتياجات النوع الاجتماعي ضمن الحد من مخاطر الكوارث. وتوفر المبادرة منبراً للناشطين والمعنيين بقضية النوع الاجتماعي. ويتيح هذا المنبر:

- تبادل المعلومات والمعرفة والخبرة في معالجة قضايا النوع الاجتماعي؛
- زيادة صوت المرأة وإبراز دورها ومساهمتها في الحد من مخاطر الكوارث؛
- وضع المبادئ التوجيهية للسياسات الخاصة بالنوع الاجتماعي والحد من مخاطر الكوارث.

في عام ٢٠٠٦ قامت الأمانة بنشر وثيقة "أقوال إلى أفعال" والتي تحتوي على المبادئ التوجيهية للحد من مخاطر الكوارث لسياسات الحكومات الوطنية. كما ساعدت الأمانة على طرح موضوع منظور النوع الاجتماعي في جلسة الحكومات بالمنتدى الدولي حول الحد من مخاطر الكوارث (يونيو/ حزيران ٢٠٠٧)، وهو ما فتح الباب لتطوير توجيهات السياسات العامة للحكومات بشأن النوع الاجتماعي في الحد من مخاطر الكوارث.

كما قامت الأمانة أيضاً بنشر الممارسات الجيدة من مختلف الجهات المعنية، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة والوكالات المانحة والمنظمات غير الحكومية والحكومات، وذلك في محاولة لتسليط الضوء على ما يلي:

- إن وجود مدخل للحد من مخاطر الكوارث يشمل مراعاة النوع الاجتماعي، سوف يحقق نتائج مفيدة للجميع لصالح الأسر والمجتمعات المحلية؛

- إن المرأة إذا ما أتيح لها تكافؤ الفرص، من الممكن أن تقوم بأدوار متعددة المهام أيضا - كمشاركة، ومديرة، وصانعة قرار وقيادية في مجال الحد من مخاطر الكوارث.

في عام ٢٠٠٨ نظمت الأمانة مجموعة خبراء للمعنيين المختلفين لتطوير توجيهات السياسة العامة، ووضع حقائب تدريبية لبناء القدرات.

جدول الأعمال الدولي

في المؤتمر الدولي حول الحد من مخاطر الكوارث ٢٠٠٥، صدقت ١٦٨ من الحكومات الوطنية على إطار عمل هيوجو. ولقد كان أكثر أطر العمل الدولية في الإشارة بوضوح إلى النوع الاجتماعي في الحد من الكوارث. وجاء فيه أنه "يجب إدماج منظور النوع الاجتماعي في جميع سياسات إدارة مخاطر الكوارث، والخطط وعمليات صنع القرار، بما في ذلك تلك المتصلة بتقييم المخاطر والإنذار المبكر، وإدارة المعلومات، والتعليم والتدريب".

في عام ٢٠٠٦، في الدورة الحادية والستين للجمعية العامة أقرت الحكومات بمدى إهمالها لاحتياجات المرأة واهتماماتها وإسهاماتها في الحد من مخاطر الكوارث، حيث تبنت قراراً بشأن الاحتياج إلى تسريع وتعزيز تعميم منظور النوع الاجتماعي، ومشاركة المرأة في صنع القرار في مبادرات الحد من مخاطر الكوارث.

وتم تناول قضايا النوع الاجتماعي في الدورة الأولى للمنتدى الدولي للحد من مخاطر الكوارث في عام ٢٠٠٧. وأشارت الجلسة إلى أنه في حين أن المرأة تلعب دوراً هاماً في بناء ثقافة الوقاية من الكوارث، ولاسيماً على مستوى المجتمع المحلي، إلا أن ذلك لا يعترف به الجميع، ولذلك فإن قدراتهن على الإسهام في الحد من مخاطر الكوارث لم تكن تستغل على النحو الأمثل. كما تم الإشارة أيضاً إلى أن النساء والفتيات يتأثرن بالكوارث بنسبة أكبر. ولقد حث بيان الدورة الشركاء في منظومة الاستراتيجية الدولية للحد من مخاطر الكوارث على زيادة الوعي، واتخاذ الإجراءات لتناول العوامل المتعلقة بالنوع الاجتماعي في مخاطر الكوارث، والعمل بفاعلية على تعزيز الدور القيادي للمرأة ومساهمتها في الحد من مخاطر الكوارث.

لقد صدق ٢٥٠ من المشاركين في المؤتمر الدولي الثالث للمرأة في السياسة على إعلان مانيلا للعمل الدولي حول النوع الاجتماعي وتغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث. ولقد أكد الإعلان على عدم وجود منظور النوع الاجتماعي في الاتفاقات الدولية المتعلقة بتغير المناخ. ولقد كان هناك ١٢ إعلاناً رئيسياً نصت على أن النساء والرجال يجب أن يتشاركوا على قدم المساواة في صنع القرارات المتعلقة بتغير المناخ، والحد من مخاطر الكوارث وذلك على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية. وكذلك يجب وضع الميزانيات المراعية للنوع الاجتماعي، وعلى الحكومات والمنظمات الدولية أن تتابع ذلك لضمان تخصيص ما يكفي من الموارد لتعزيز قدرات المرأة، ولاسيما الأشد فقراً والأكثر حرماناً، لتعزيز قدراتها على التكيف مع تغير المناخ والكوارث.

أما أجندة بكين للعمل الدولي للحد من مخاطر الكوارث المراعي للنوع الاجتماعي (٢٠٠٩) والتي يتعين تنفيذها بحلول عام ٢٠١٥، فقد وضعت التوجيهات لاتخاذ الإجراءات العملية من قبل الحكومات والمنظمات الدولية لبناء قدرات مجابهة الكوارث التي تراعي النوع الاجتماعي على المستويات المحلية والوطنية. كما أنها تطالب بالالتزام السياسي لتعميم منظور النوع الاجتماعي في الحد من مخاطر الكوارث، وتشجيع الحكومات على إجراء المتابعة والتقييم لقابلية التضرر والمخاطر والقدرات مع مراعاة النوع الاجتماعي.

١-٣ التقدم على المستوى الإقليمي

لقد ازداد الوعي بآثار الكوارث استناداً إلى نوع الجنس، وهو ما أدى إلى زيادة الضغوط على وكالات إدارة الكوارث وعلى الآليات المؤسسية لإدارة الكوارث. وهناك اتجاه متنامي حول هذه القضية في السياسات والممارسات، وإن كان ذلك بوتيرة بطيئة، وبشكل غير دائم. وفي السنوات الأخيرة تم تأسيس عدد من الآليات الحكومية المشتركة على المستوى الإقليمي تركز على الحد من مخاطر الكوارث، إلا أن قضية النوع الاجتماعي في الحد من مخاطر الكوارث لا تزال في وضع متخلف مقارنة بمدى التقدم الإقليمي في مجال الحد من مخاطر الكوارث.

أفريقيا

إن كل التقارير الوطنية تقريباً المقدمة من المنطقة عن عام ٢٠٠٩ تشير إلى المرأة أو قضايا النوع الاجتماعي. وأفريقيا لديها خطة عمل إقليمية وتوجيهات لإدماج تقييم مخاطر الكوارث في مجال التنمية، كما أن خطة العمل هذه تطرح قضية النوع الاجتماعي. ومع ذلك، فإن جميع البلدان الأفريقية ليست في نفس المرحلة من التطور بالنسبة لتعميم منظور النوع الاجتماعي.

الأمريكتين

معظم البلدان في المنطقة لها مؤسسات تتعامل مع قضايا النوع الاجتماعي على المستوى الوطني، ولكن لا توجد روابط متسقة مع قوانين المساواة بين الجنسين والحد من مخاطر الكوارث. ولقد تضمنت التقارير مشاريع على نطاق صغير عن النوع الاجتماعي في الحد من مخاطر الكوارث، وكان من بينها مشاريع التدريب على المهارات.

آسيا والمحيط الهادئ

في آسيا، تم إحراز بعض التقدم في إنتاج المعلومات والمبادئ التوجيهية وبناء القدرات في هذا الموضوع. على سبيل المثال، تم إعداد مبادئ توجيهية لمعالجة قضايا النوع الاجتماعي في مجال إدارة الكوارث في منطقة آسيا قد تم إنتاجها من قبل "دوريوج نيفاران" (شبكة للتخفيف من الكوارث في جنوب آسيا)، والإجراءات العملية لجنوب آسيا (مجموعة تطوير للتكنولوجيا الوسيطة - جنوب آسيا)، والمركز

الدولي للتنمية المتكاملة للجبال، ومنتدى التنمية لآسيا والمحيط الهادئ المعني بالمرأة والقانون والتنمية.

تم الالتزام بهذه القضية في إعلان دلهي الناجم عن المؤتمر الوزاري الآسيوي الثاني للحد من مخاطر الكوارث في نوفمبر ٢٠٠٧. ولقد تضمن الإعلان التوصية التالية: "تشجيع الحكومات الوطنية لبذل جهود خاصة لإدماج قضايا النوع الاجتماعي في الحد من مخاطر الكوارث، وذلك للحد من قابلية التضرر عند المرأة، والإقرار بأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه المرأة في الحد من مخاطر الكوارث".

إن وثائق السياسات والاستراتيجيات المشتركة ما بين الحكومات والتي تتعلق بالكوارث ليس بها إي إشارة صريحة للالتزام بقضايا النوع الاجتماعي. وهذه الالتزامات الإقليمية لإطار عمل هيوجو لعام ٢٠٠٦ تشمل رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (SAARC) ضمن الإطار الشامل لإدارة الكوارث، ورابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) عام ٢٠٠٥، اتفاقية إدارة الكوارث والطوارئ، والجزء الحادي عشر من الاتفاق الوزاري الأوروبي المتوسطي حول الأخطار الكبرى.

ومن الممكن وضع هذا التقدم في الاعتبار حيث أنه يشمل إشارات ضمنية إلى النوع الاجتماعي، كما أنه يلتزم بإطار عمل هيوجو والأهداف الإنمائية للألفية، والتي تلتزم بشكل صريح بقضايا النوع الاجتماعي. إلا أن هذه الإشارات "الضمنية" لم تؤد إلى سياسات إقليمية، أو تشريعات وممارسات لتعميم قضايا النوع الاجتماعي.

أوروبا

لقد تم الدفاع عن المساواة بين الجنسين بفاعلية في أوروبا على مدى عقود كثيرة، والبلدان الأوروبية غالباً ما تعتبر قضايا النوع الاجتماعي متضمنة بشكل تلقائي في الحد من مخاطر الكوارث، من خلال قوانين المساواة القائمة، والتعليم والممارسات المراعية للنوع الاجتماعي بشكل عام. ولكن استناداً إلى ذلك فإن قضايا النوع الاجتماعي تحديداً لم يتم إدماجها في جميع خطط وبرامج الحد من مخاطر الكوارث. والتي يجب الإشارة إليها هنا هي خطط الحد من مخاطر الكوارث في فرنسا والتي تذكر بوضوح أنها يجب أن تصل إلى كل رجل وكل امرأة. كما أن المرأة ليس لها التمثيل المتساوي في كل الساحات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث.

الجهات المانحة

إن دعم المانحين الدوليين لقضايا النوع الاجتماعي في الحد من مخاطر الكوارث لا يزال غير كافي إلى حد بعيد. ومعظم الدعم المقدم يوجه إلى مشروعات محددة، وهو ما يشكل عائقاً لتحقيق الاستدامة.

الأمم المتحدة

على الصعيد الإقليمي تحرز مبادرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقدماً ملحوظاً. ففي منطقة أمريكا اللاتينية[٢]، هناك مجموعة تسمى "جمعية تعلم إدارة المخاطر مع المساواة بين الجنسين" قامت بتنظيم اجتماعها الإقليمي الأول حول إدارة المخاطر وتحقيق المساواة بين الجنسين في عام ٢٠٠٧، وقامت بمشروع أطلقت عليه "إدارة المعرفة لتعميم النوع الاجتماعي ضمن إدارة مخاطر الكوارث"، ويهدف المشروع إلى تحديد الموارد والخدمات المتاحة والتشارك فيها بشكل منهجي، ونشرها وتعزيزها.

وهناك أيضاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشروع مبادرة إدارة الكوارث بمنطقة الكاريبي، والذي يهدف إلى إبراز منظور النوع الاجتماعي في إدارة المخاطر، ويستخدم البحوث من خمسة بلدان مختارة في منطقة البحر الكاريبي. ومن المتوقع أن تسلط النتائج الضوء على مدى فاعلية إدماج اعتبارات النوع الاجتماعي في الآليات الحكومية للحد من مخاطر الكوارث في هذه البلدان.

كما عمل برامج التعافي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تيسير سبل العيش للنساء في هايتي وميانمار وبيرو. كما وفر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي السياسات والمبادئ التوجيهية العملية حول النوع الاجتماعي في الحد من مخاطر الكوارث باللغات المحلية في جنوب آسيا، بما يسهم في تنمية القدرات. على سبيل المثال قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالهند بالتعاون مع حكومة الهند في إعداد دراسة تحت عنوان: "المرأة كشريك متكافئ : أبعاد النوع الاجتماعي في إدارة مخاطر الكوارث - مجموعة الممارسات الجيدة" حيث تعرض ممارسات المساواة بين الجنسين في

[2] للمزيد عن مبادرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أمريكا اللاتينية يمكن زيارة الموقع الإلكتروني:
www.americalatinagenera.org/tematica/cvd-leermas.php?Titulo=Tema5m3&vinculos=Desastres

الحد من مخاطر الكوارث من عدة ولايات هندية هي: ولاية آسام، التاميل نادو، أوريسا، أوتار براديش، جوجارات، دلهي وماهاراشترا. كما أن مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سريلانكا قام بجمع وتصنيف الدروس المستفادة في أعقاب تسونامي المحيط الهندي وصياغتها في شكل مجموعة أدوات حول القضايا المتداخلة من أجل تعزيز مدخل متكامل للتعافي من الكوارث.

في عام ٢٠٠٨ شرع صندوق الأمم المتحدة لتنمية المرأة (UNIFEM) في تأسيس مجموعة موضوعية حول النوع الاجتماعي في آسيا، وتشمل الحد من مخاطر الكوارث كواحد من مجالات التركيز. ولقد قدمت أمانة الأمم المتحدة لاستراتيجية الحد من مخاطر الكوارث الدعم التقني بوصفها عضوا في هذه المجموعة.

المنظمات غير الحكومية

العديد من المنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات الإنمائية التي لها أعمال على المستوى الإقليمي في مجال إدارة الكوارث لا تعلن عن التزام واضح بقضايا النوع الاجتماعي في وثائق استراتيجيتها. ومن ناحية أخرى، هناك بعض الجهود لمعالجة قضايا النوع الاجتماعي على المستوى العملي. وعادة ما تظهر هذه الجهود من خلال البرامج التي تستهدف المرأة، ولكن لا يوجد دليل على أن هذه الجهود يتم القيام بها على الدوام، أو ما إذا كانت تتناول مسألة النوع الاجتماعي بشكل عام في مجال الحد من مخاطر الكوارث. وهذا يشير إلى الثغرات في فهم قضايا النوع الاجتماعي على مستوى التخطيط التنظيمي ومستوى التنفيذ.

المبادرات المجتمعية

إن الأنشطة والفاعليات على الصعيدين الوطني والإقليمي، ولاسيما تلك التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية والمنظمات النسائية، قد أدت إلى زيادة الوعي بهذه القضية. كما أن الدعوة التي تقوم بها المجموعات المعنية الناشطة، إلى جانب الأنشطة المذكورة سابقاً والفعاليات الدولية، كل ذلك أدى إلى زيادة الإدراك بمدى الحاجة إلى منظور النوع الاجتماعي في الحد من مخاطر الكوارث على الصعيدين الدولي والوطني. كما تم تطوير الأدوات والأطر التحليلية، وتنفيذ العديد من المبادرات البحثية وكذلك كتابة بعض السياسات التنظيمية ذات الصلة.

بعض الأمثلة على ذلك ما يلي:

- تبادل المعرفة وتقاسم أفضل الممارسات بين شبكات النوع الاجتماعي والكوارث؛
- مبادرات مكتب اليونيسف الإقليمي لجنوب آسيا في مجال التعليم وجوانب النوع الاجتماعي للكوارث؛
- الخطوات الفعلية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الوقاية من الأزمات والتعافي منها لتعميم منظور النوع الاجتماعي في جميع برامجه، وصياغة استراتيجيات تعميم منظور النوع الاجتماعي، وإجراء التحليلات وتطوير منتجات المعرفة التي تركز على النوع الاجتماعي؛
- الجهود التي قامت بها "دوريوج نيفاران" و منظمة العمل الفعال لجنوب آسيا لبحث الجوانب المتعلقة بالنوع الاجتماعي في الحد من مخاطر الكوارث، وتطوير الأطر التحليلية؛
- المبادرات المجتمعية من "جرووتس" (GROOTS) (المنظمات الشعبية العاملة معاً في الأخوات الدولية)، وهي شبكة دولية من المنظمات النسائية التي تعمل على القاعدة الشعبية.

زيادة الوعي نتيجة للكوارث الكبرى

الكوارث الكبرى التي حدثت على مدى العقد الماضي، مثل التسونامي في المحيط الهندي، وإعصار كاترينا، وزلزال كشمير، قد ألقت الضوء على جوانب النوع الاجتماعي في مخاطر الكوارث وقابلية التضرر منها. على سبيل المثال، فقد واجهت برامج الإغاثة والتعافي انتقادات عنيفة بشأن الممارسات التي لا تراعي النوع الاجتماعي، والتي كثيرا ما جعلت الأوضاع أسوأ بالنسبة للمرأة. نتيجة لذلك، فإن القضية الآن تلقى مزيداً من الاهتمام من الباحثين والأكاديميين ووكالات الإغاثة والتعافي من الكوارث.

١-٤ التقدم على المستوى الوطني

على المستويات الوطنية يزداد إدراك الحكومات بقضايا النوع الاجتماعي في الحد من مخاطر الكوارث، ولكن ليس بالضرورة بفاعلية متزايدة.

ففي عام ٢٠٠٤ لم تتلق أمانة الأمم المتحدة لاستراتيجية الحد من مخاطر الكوارث سوى ١٩ من ١١٨ من التقارير الوطنية الحكومية التي تعرضت لقضايا النوع الاجتماعي. وتعكس التقارير ضعف الوعي بالنوع الاجتماعي، والتركيز على مدخل الإغاثة من الكوارث الذي لا يضع في الحسبان النوع الاجتماعي. وفي عام ٢٠٠٧ عند تلقي التقارير المعدة من أجل الدورة الأولى للمنتدى الدولي للحد من مخاطر الكوارث، لم تتلق الأمانة سوى ١٠ من ٦٢ من التقارير التي تعرضت لقضايا النوع الاجتماعي أو قضايا المرأة. ولكن كان هناك تقدم في الوعي العام حول هذه القضية، إلا أن معظم المبادرات كانت تركز على النوع الاجتماعي في مجال إدارة الكوارث وليس في الحد من مخاطر الكوارث.

وفي عام ٢٠٠٩ ومن خلال الأداة الجديدة لمتابعة إطار عمل هيوجو[٣]، تلقت أمانة الأمم المتحدة لاستراتيجية الحد من مخاطر الكوارث ٥٢ من ٦٢ من التقارير الوطنية التي جاء فيها الإقرار التام بمدى أهمية قضايا النوع الاجتماعي ودور المرأة في الحد من مخاطر الكوارث. إن أداة متابعة إطار عمل هيوجو توفر مجموعة أكثر وضوحا من الاستجابات التي تطرحها تقارير التقدم في قضايا النوع الاجتماعي، وتعطي أهمية للقضية، وهو ما أسهم في إدراك الحكومات لهذه المسألة. ومع ذلك، فقد كان من الواضح أيضاً أن وراء هذا الإدراك لم يكن هناك سوى القليل جداً من التقدم المحرز بشأن تعميم قضايا النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج والمبادرات.

وكان هناك بعض التقدم المحدود في حملات رفع الوعي التي تقودها الحكومات في ظل غياب (أو كمؤشر محتمل على ذلك) تغيرات في الممارسة الفعلية. وأوردت طاجكستان تقريراً في اجتماع المائدة المستديرة حول دمج قضايا النوع الاجتماعي في الحد من مخاطر الكوارث، ولقد تم ذلك بدعم من وكالات الأمم المتحدة. أما فنزويلا فكان لديها إقرار تام بقضايا النوع الاجتماعي، وقامت بتطوير إطار عمل

[3] أداة المتابعة والمراجعة لإطار عمل هيوجو- التوحيد القياسي المنظم للبيانات الموجودة، وكذلك التقييمات، ومراجعة تطبيق معايير الحد من مخاطر الكوارث على المستويات الوطنية. والتقارير التي تم تقديمها إلى أمانة الأمم المتحدة للاستراتيجية الدولية للحد من مخاطر الكوارث حتى فبراير/ شباط ٢٠٠٩ متاحة على الموقع الإلكتروني:

http://www.preventionweb.
net/english/hyogo/national/reports/?pid:23&pil

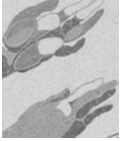

للتعامل مع هذه القضايا في إطار الحد من مخاطر الكوارث، ولكن هذا لم ينتقل بعد إلى حيز التنفيذ.

وقدمت حكومات أخرى أيضاً، من بينها موزامبيق، تقارير عن مبادرات مجتمعية تعالج اهتمامات المرأة في الحد من مخاطر الكوارث في المناطق النائية، إلا أنها لم تكن مطبقة على المستوى الوطني بأكمله. ومن بين الحكومات القليلة التي ذكرت خطوات تجاوزت هذه الخطوات الأولية والمحدودة، برزت حكومتي أستراليا وملاوي.

تقرير الحكومة الاسترالية يوضح وجود أجندة مترابطة لتحقيق الاندماج الاجتماعي، كما ذكر الجهود الجارية من أجل تعزيز دعم المجتمع لدمج منظور النوع الاجتماعي في الحد من مخاطر الكوارث. وفي ملاوي، كان هناك دعوة على المستوى الوطني لإدماج قضايا النوع الاجتماعي في الحد من مخاطر الكوارث، كما أن البيانات المصنفة تبعاً لنوع الجنس يتم استخدامها لأغراض صنع القرار.

وباختصار، فإن التقارير الوطنية كانت تعكس بشكل عام درجة قليلة من تعميم منظور النوع الاجتماعي على المستويات الوطنية. وأن هناك ثغرات في التعامل بشكل ملائم مع قضايا النوع الاجتماعي في السياسات والتشريعات والاستراتيجيات. وبالرغم من أن القانون في بعض البلدان ينص على المساواة بين الجنسين، إلا أن ربط ذلك بالحد من مخاطر الكوارث لم يتحقق. وكذلك هناك سوء فهم على نطاق واسع لقضايا النوع الاجتماعي في الحد من مخاطر الكوارث في معظم البلدان، وهو ما يشير إلى أن الوقت قد حان للحكومات لاتخاذ مزيد من الإجراءات.

١ـ٥ الخاتمة

إن الأطر الدولية مثل إطار عمل هيوجو والأهداف الإنمائية للألفية هي التي تؤدي إلى تغييرات في سياسات وتشريعات وتمويل وبرامج الحد من مخاطر الكوارث والتنمية المستدامة. ومع ذلك فإن تعميم منظور النوع الاجتماعي في الحد من مخاطر الكوارث لا يزال يتطلب مزيداً من الجهود، ووضعه ضمن الأولويات على جميع المستويات، من المحلية إلى الدولية. ولا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به لتأمين جهود متضافرة ومنسقة من جانب الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية والوطنية. وهناك حاجة ماسة إلى كفاية الاستثمارات والالتزامات المالية الملموسة

لمواصلة هذه المراعاة للنوع الاجتماعي في الحد من مخاطر الكوارث على المستوى الأدائي.

تحديات تعميم منظور النوع الاجتماعي في الحد من مخاطر الكوارث

سوء فهم الصلات بين النوع الاجتماعي وبين الحد من مخاطر الكوارث على مستوى السياسات والممارسات. إن المساواة بين الجنسين في الحد من مخاطر الكوارث لا تعني مجرد معالجة قضايا المرأة - ولكنها تعني معالجة اهتمامات كل من الرجل والمرأة، والعلاقات بينهم والأسباب الجذرية لاختلال التوازنات.

قضايا النوع الاجتماعي غالباً ما تكون مهمشة على المستوى المؤسسي داخل المنظمات. إن زيادة المسؤولين عن تنسيق ما يخص النوع الاجتماعي وكذلك الإدارات التي تختص بذلك، نتج عنه وجود مناصب مهمشة ليس لديها السلطة الكافية للمضي قدماً بهذه القضايا في كل أقسام المنظمة وعبر تخصصاتها المتعددة. وفي واقع الأمر هذا هو النقيض تماماً للتعميم. فقضايا النوع الاجتماعي يتم التعامل معها بشكل سطحي على أنها "قضايا المرأة فقط"، وهناك غياب ملحوظ للأدوار القيادية للذكور في تبني هذه القضايا، كما يتم تطبيق "خبرة" النوع الاجتماعي بمعزل عن عمليات التنمية الأخرى مثل الحد من مخاطر الكوارث.

لا يزال النوع الاجتماعي يوصف بأنه "إضافياً" بدلاً من أن يكون جزءاً أساسياً. فمجالات التنمية والحد من مخاطر الكوارث تتناول الآن في أولويات برامجها قضايا جديدة نسبياً مثل تغير المناخ والتي تتنافس مع برامج أخرى بالنسبة للمانحين. وهذا يعني أن النوع الاجتماعي والحد من مخاطر الكوارث قد يفقدا الأولوية، إذا لم يكن هناك فهم واضح حول مدى تداخل وتكاملهما.

هناك انعدام للمساءلة السياسية الحقيقية وحول الموارد المالية من أجل الدعوة الدولية والعمل على المساواة بين الجنسين والحد من مخاطر الكوارث. والالتزام بهذه المسألة لا يزال إلى حد كبير مقصوراً على الوثائق فقط. ولم تكن هناك تحركات هامة لترجمة الأقوال إلى أفعال في شكل سياسات ملموسة، ومخصصات مالية، وبرامج موضوعية أو إجراءات للمساءلة. إن تعميم منظور النوع الاجتماعي في الحد من مخاطر الكوارث لا يزال اختيارا حرا دون مساءلة، أو ضوابط أو توازنات، أو إحساس بالملكية، أو التزام طويل أو متوسط المدى.

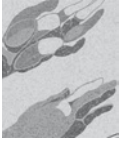

أحداث وفعاليات النوع الاجتماعي لا يتم ربطها بشكل كاف مع عمليات الحد من مخاطر الكوارث المشتركة بين الحكومات. إن التوصيات بشأن تعميم منظور النوع الاجتماعي في الحد من مخاطر الكوارث التي تم الوصول إليها كان لها تأثير محدود، لأنها لم توضع في الاعتبار، ولم يتم تطبيقها من جانب الحكومات الوطنية ووكالات الأمم المتحدة.

نقص القدرات المؤسسية والفردية والأدوات اللازمة لتعميم منظور النوع الاجتماعي في الحد من مخاطر الكوارث. إن المعرفة بأهمية النوع الاجتماعي في الحد من مخاطر الكوارث لا تزال محصورة لدى مجموعة صغيرة من المتخصصين والعاملين في هذين المجالين. والمديرون والمهنيون العاملون في إدارة الكوارث غالباً ما يفتقرون إلى المعرفة اللازمة لمعالجة قضايا النوع الاجتماعي في الحد من مخاطر الكوارث. وبالمثل فإن النقاط المتفرقة للنوع الاجتماعي في مجال التنمية كثيراً ما تفتقر إلى الخبرة التقنية اللازمة لاستغلال الحد من مخاطر الكوارث باعتبارها فرصة لتعزيز المساواة بين الجنسين.

التوصيات

لمواجهة هذه التحديات، يجب على الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وغيرهم من المعنيين ما يلي:

١. زيادة حقيقية للمساءلة السياسية وللموارد المالية من أجل الدعوة الدولية والعمل على تعميم منظور النوع الاجتماعي في الحد من مخاطر الكوارث؛

٢. تحسين الفهم النظري والعملي للصلات بين النوع الاجتماعي والحد من مخاطر الكوارث، ولاسيما على الصعيد الوطني؛

٣. بناء القدرات المؤسسية والفردية والأدوات اللازمة لتعميم منظور النوع الاجتماعي في الحد من مخاطر الكوارث.

الفصل الثاني

مبادئ توجيهية للسياسات المراعية للنوع الاجتماعي في الحد من مخاطر الكوارث

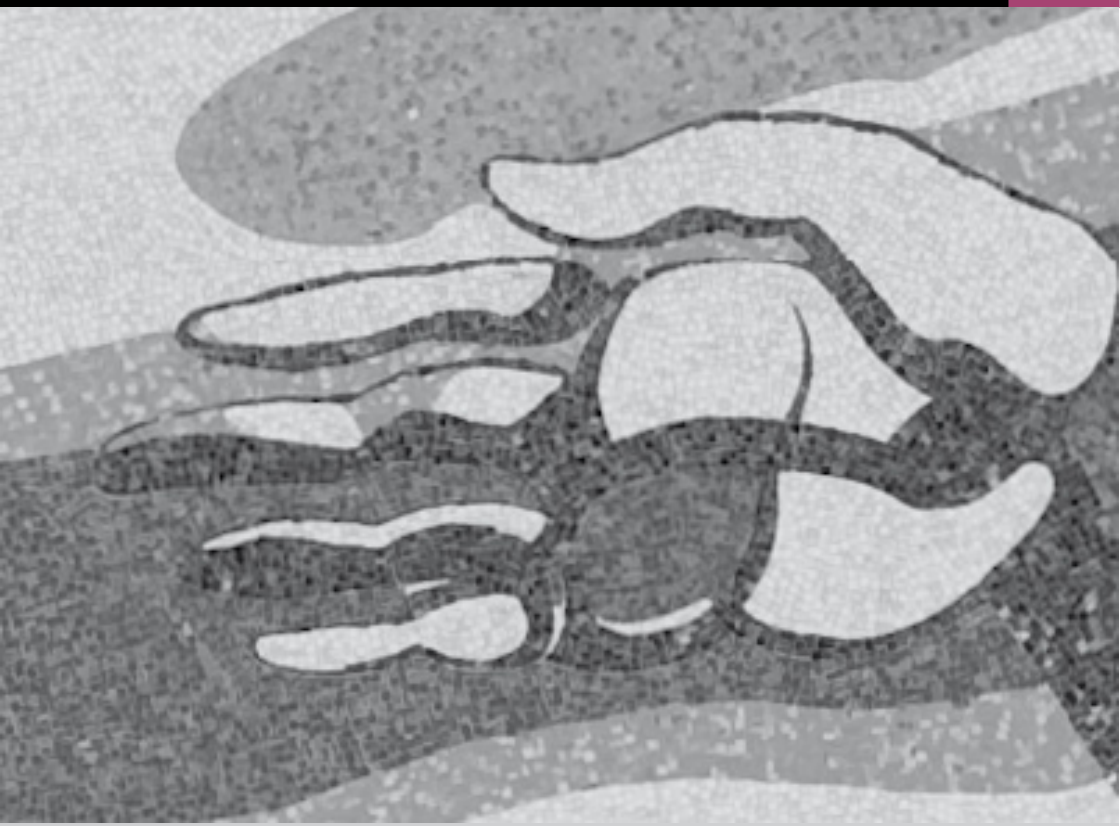

الفصل الثاني: مبادئ توجيهية للسياسات المراعية للنوع الاجتماعي في الحد من مخاطر الكوارث

٢-١ السياق العام

إن آثار الكوارث في ارتفاع متزايد حول العالم بأسره. وهناك حاجة ملحة لوقف هذا الارتفاع والحد من تأثير الكوارث. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال تحويل النموذج الرسمي من التركيز على الاستجابة للكوارث فحسب إلى الحد من مخاطر الكوارث.

وانطلاقاً من الاعتراف بالحاجة لهذا النموذج الجديد، تبنت الحكومات إطار عمل هيوجو ٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء قدرات الأمم والمجتمعات على مجابهة الكوارث في المؤتمر الدولي للحد من الكوارث في كانون الثاني ٢٠٠٥. وإطار عمل هيوجو يؤكد على أن الحد من مخاطر الكوارث هو قضية تنموية متداخلة وتكاملية، وليست مجرد قضية إغاثة إنسانية بحتة.

ويؤكد إطار عمل هيوجو على أن الحد من مخاطر الكوارث يجب معالجته ضمن سياق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وإدماجه في مخططات التنمية وعملياتها خلال الخطط الخمسية. ويتجلى ذلك في مجالات العمل الخمس ذات الأولوية لإطار عمل هيوجو. وهناك احتياج كبير لإدماج منظور النوع الاجتماعي في كل عمليات الأداء لضمان أن كل سياسات وبرامج الحد من المخاطر تراعي النوع الاجتماعي. وهذا ما يتم التشديد عليه في إطار عمل هيوجو، باعتبار ذلك شرطاً ضرورياً للحد الفعال من مخاطر الكوارث.

- تتطلب العملية السياسية من السلطات الوطنية خلق بيئة تمكينية للحد من مخاطر الكوارث؛

- تؤكد العملية الفنية على أهمية دور العلم والتكنولوجيا وتطبيقاتهما في الحد من مخاطر الكوارث؛

- تركز عملية التوعية الاجتماعية على طرق زيادة فهم المواطنين ومعرفتهم ومهاراتهم من أجل الحد من مخاطر الكوارث؛

- تشدد عملية التنمية على أهمية وضرورة إدماج الحد من مخاطر الكوارث في ممارسات التنمية؛

- العملية الإنسانية تؤكد على أهمية الاستعداد لمواجهة الكوارث وفعالية مساعدات الإغاثة، مع زيادة الجهد في إدماج عوامل الحد من مخاطر الكوارث ضمن عملية الاستعداد للكوارث والتعافي منها.

وينص إطار عمل هيوجو أيضا على ضرورة إدماج منظور النوع الاجتماعي في جميع سياسات الحد من مخاطر الكوارث، وكذلك الخطط وعمليات صنع القرار، بما في ذلك تلك المتصلة بتقييم المخاطر والإنذار المبكر، وإدارة المعلومات، والتعليم والتدريب.

ولتنفيذ الأولويات الخمس لإطار عمل هيوجو، يتم الآن تقوية وتعزيز نظام جديد شامل لمختلف الأطراف المعنية بالاستراتيجية الدولية للحد من مخاطر الكوارث. وهناك ١٣١ دولة اعتمدت إطار عمل هيوجو كبرنامج لها، و٥٠ دولة وضعت برامج وطنية تضم أطراف معنية متنوعة. إلا أن منظور النوع الاجتماعي لا يزال بحاجة إلى تواجد أقوى.

وهناك تقدم ملحوظ تم إحرازه في الحد من مخاطر الكوارث على الصعيد الوطني، ولكن منظور النوع الاجتماعي يظل هامشياً. ويرجع هذا إلى حد كبير إلى سوء فهم العلاقة بين النوع الاجتماعي وبين الحد من مخاطر الكوارث. وتحسين هذا الفهم هو أمر حيوي ولاسيما على المستوى الوطني، حيث أن السياسات والتشريعات والقرارات السليمة يمكن أن تحدث فرقاً كبيراً في معالجة احتياجات المرأة والرجل في مختلف مواطن الضعف ومخاطر الكوارث. ومن الممكن أن إحداث التغيير على هذا الصعيد، من خلال فهم أعمق لمختلف التجارب والمهارات والأدوار التي يمكن للرجال والنساء أن يقوموا بها في الحد من مخاطر الكوارث.

وقد تم تقديم منظور النوع الاجتماعي وحظي باستقبال جيد خلال جلسة الحكومات للمنتدى الدولي الأول في عام ٢٠٠٧. وعند ذلك طولبت أمانة الأمم المتحدة لاستراتيجية الحد من مخاطر الكوارث بتوفير دليل إرشادي للسياسات، حول كيفية إدماج منظور النوع الاجتماعي في عمليات الحد من مخاطر الكوارث. واستجابة لذلك تم وضع هذه المبادئ التوجيهية، إلى جانب التوجيهات العملية التي تدعم تنفيذها.

٢-٢ الخلفية المنطقية

إن الكوارث تنجم عن عاملين مجتمعين هما الأخطار الطبيعية وقابلية التضرر من الناس. وقابلية التضرر قد تتمثل في التعرض المادي، أو الضعف الاجتماعي والاقتصادي، أو محدودية القدرة على الحد من قابلية التضرر ومخاطر الكوارث. والقدرة على الحد من هذا التضرر والمخاطر التي تحدث، تنتج عن مزيج معقد من العوامل تشمل الفقر، والطبقة الاجتماعية والفئة العمرية والانتماء العرقي والعلاقات بين الجنسين.

وعلاقات النوع الاجتماعي الحالية بين الرجل والمرأة في الحد من مخاطر الكوارث تتعلق تماماً بأدوار ومسؤوليات المرأة والرجل في المنزل وفي المجتمع. فهذه الأدوار ينتج عنها هويات ومسؤوليات اجتماعية ومواقف وتوقعات مختلفة. وهذه الاختلافات غالباً ما تكون في غير صالح المرأة إلى حد كبير، وتؤدي إلى عدم المساواة بين الجنسين في جميع قطاعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك الاختلاف في قابلية التضرر من الكوارث، واختلاف القدرات في الحد من المخاطر والاستجابة للكوارث. ومن الأمور الهامة محدودية وصول المرأة إلى المعلومات والمعرفة، فهذا يزيد بشكل حتمي من قابلية التضرر من الكوارث ومخاطرها، للمرأة ولأسرتها.

وبالرغم من الإشارة الواضحة لقابلية التضرر للمرأة عند التعرض للكوارث، إلا أن دورها في تعزيز ثقافة الصمود، ومساهمتها الفعالة في بناء القدرة على مجابهة الكوارث كثيرا ما يتم تجاهله، ولا يحظى بالاعتراف الكافي. ويتم

تهميش النساء إلى حد كبير عند وضع سياسات الحد من مخاطر الكوارث، و في عمليات صنع القرار وأصواتهن لا يستمع لها أحد.

وهناك أدلة قوية من الممارسات الجيدة للحد من مخاطر الكوارث المراعية للنوع الاجتماعي في جميع أنحاء العالم، تظهر أن كلا من الرجل والمرأة يستفيدان من مدخل التوازن بين الجنسين في الحد من مخاطر الكوارث، "رجل وامرأة" تعني بشكل فعلي كل الناس، وبشكل ضمني أسرهم ومجتمعاتهم المحلية ومجتمعاتهم الأكبر ودولهم. إن المشاركة الفعالة والمتساوية من جانبي المرأة والرجل في الحد من مخاطر الكوارث، تجعل من الممكن تحقيق الهدف الأسمى لإطار عمل هيوجو - بناء قدرات الأمم والمجتمعات على مجابهة الكوارث، وهو أمر ضروري لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة.

إن سياسات الحد من مخاطر الكوارث الحالية التي تراعي النوع الاجتماعي لا تزال قليلة. والقدرات الخاصة لكل من الجنسين وقابلية التضرر واحتياجات واهتمامات كل من الرجل والمرأة لم يتم تقييمها بشكل كاف، أو توثيقها. إن الحد الفعال من مخاطر الكوارث، وقابلية التضرر منها يتطلب من صناع السياسات والقرارات أن يتفهموا مكاسب ومنافع تعميم منظور النوع الاجتماعي.

إن الحد من مخاطر الكوارث وقضايا النوع الاجتماعي هما من القضايا التنموية المتداخلة. وهو بحاجة إلى التناول من خلال مدخل شامل يضم مختلف المعنيين، وتنسيق للإجراءات المشتركة من خلال العمليات السياسية والتقنية والاجتماعية والإنمائية والإنسانية. إن تعميم المنظور النوع الاجتماعي في الحد من مخاطر الكوارث يتيح فرصة لإعادة النظر في العلاقات بين الجنسين في المجتمع من زوايا مختلفة، وتعزيز المساواة بين الجنسين في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. كما أنه يجعل من الممكن للدول والمجتمعات المحلية أن تحقق القدرة على مجابهة الكوارث. وهذا هو الخيار الرابح للحكومات والمنظمات لتحقيق التنمية المستدامة.

٢-٣ أسس السياسات

لقد أبدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التزامها السياسي بتحقيق المساواة بين الجنسين. وبمرور السنين تم التأكيد على ذلك في ميثاق الأمم المتحدة، واتفاقيات الأمم المتحدة، والإعلانات وبرامج العمل.

وبشكل رئيسي تقوم توجيهات السياسات على أساس:

١. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨)؛

٢. اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (١٩٧٩)؛

٣. الأجندة ٢١ (مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية) (١٩٩٢)؛

٤. إطار عمل هيوجو ٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء قدرات الأمم والمجتمعات على مجابهة الكوارث (٢٠٠٥)؛

٥. إعلان الأمم المتحدة لحقوق السكان الأصليين (٢٠٠٧).

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والذي يؤكد على المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، و يشار إليهما معاً بوصفهما الإطار القانوني الدولي للحقوق المتساوية للمرأة. وفي ظل هذا الإطار، تلتزم الحكومات بضمان فرص متساوية للرجال والنساء من حيث الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية. وسلطات الدولة متفقة على إدماج مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في دساتيرها الوطنية و/ أو تشريعاتها الأخرى، وعلى أن تكفل من خلال القانون والوسائل المناسبة الأخرى التطبيق العملي لهذا المبدأ.

إن الفصل ٢٤ من الأجندة ٢١ لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية يطالب الحكومات بإجراء التعديلات الدستورية والقانونية والإدارية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية اللازمة، من أجل القضاء على جميع العقبات التي

تحول دون المشاركة الكاملة للمرأة في التنمية المستدامة والحياة العامة. ومن الممكن تحقيق الأجندة ٢١ من خلال سياسات الحكومات، والمبادئ التوجيهية والخطط الوطنية لضمان المساواة في جميع جوانب المجتمع، بما في ذلك "الإشراك الحقيقي" للمرأة في صنع القرار والإدارة البيئية.

وينص إطار عمل هيوجو على ضرورة إدماج منظور النوع الاجتماعي في جميع سياسات الحد من مخاطر الكوارث، والخطط وعمليات صنع القرار، بما في ذلك تلك المتصلة بتقييم المخاطر والإنذار المبكر، وإدارة المعلومات، والتعليم والتدريب.

وإعلان الأمم المتحدة لحقوق السكان الأصليين يحظر على نحو خاص التمييز ضد المرأة، وينص على أن جميع الحقوق والحريات الواردة في الإعلان يجب ضمانها على قدم المساواة لكل من الذكور والإناث للسكان الأصليين.

إن الآليات والمواثيق المذكورة أعلاه قد وفرت إطاراً قانونياً شاملاً للمبادئ التوجيهية لسياسات تعزيز المساواة بين الجنسين في الحد من مخاطر الكوارث، والتي ترتبط ارتباطا وثيقا بحقوق الإنسان، والمساواة، والبيئة، وقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٢-٤ المداخل المفضلة

يجب استخدام مجموعة من المداخل المتكاملة لتعميم منظور النوع الاجتماعي في الحد من مخاطر الكوارث.

- المدخل الحقوقي ينبغي أن يكون المدخل التوجيهي العام لتعميم منظور النوع الاجتماعي في الحد من مخاطر الكوارث. فهو الذي يفتح الطريق نحو المدى الكامل لحقوق الإنسان من الرجال والنساء في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- مدخل النوع الاجتماعي والتنمية وهو ضروري لإعادة النظر - من منظور النوع الاجتماعي - في المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية

والسياسية، وفي السياسات التي تؤثر في التنمية للنساء والرجال. "تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي هو عملية تقييم الآثار التي تحدث للمرأة والرجل من مخططات العمل، بما في ذلك التشريعات والسياسات والبرامج، في جميع المجالات وعلى جميع المستويات. وتهدف هذه الاستراتيجية لجعل اهتمامات وخبرات المرأة وكذلك الرجل، بعداً أساسياً في تصميم وتنفيذ ومتابعة وتقييم السياسات والبرامج في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بحيث تستفيد المرأة والرجل على قدم المساواة ويتم القضاء على عدم المساواة. ويظل الهدف النهائي هو تحقيق المساواة بين الجنسين"[٤].

- مدخل المشاركة وهو أساسي للمساواة والمشاركة المراعية للنوع الاجتماعي لكل من المرأة والرجل في تحليل المخاطر، مما يؤدي إلى تعزيز جودة صنع السياسات وتصميم البرامج.

- مدخل الحد من مخاطر الكوارث ضروري لجمع المعنيين المختلفين معاً، ليتناولوا تعميم النوع الاجتماعي من خلال العمليات السياسية والتقنية والاجتماعية والتنموية والإنسانية. (انظر إطار عمل الحد من مخاطر الكوارث).

٢-٥ أولويات العمل[٥]

إن تناول منظور النوع الاجتماعي في الحد من مخاطر الكوارث يتطلب تغييراً في عقليات واتجاهات واضعي السياسات ومنفذيها. وكل مواطن له دور هام في الحد من مخاطر الكوارث، لكن الحكومات دائماً ما تكون في الوضع الأفضل لخلق بيئة تمكينية لتحقيق المساواة بين الجنسين في الحد من مخاطر الكوارث. والحكومات تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تعزيز المساواة بين الجنسين، وبناء القدرة على مجابهة الكوارث على المستويين المحلي والوطني. والمستويات

[4] Report of the ECOSOC (A/52/3, 18 September 1997)

[5] إن مجالات العمل ذات الأولوية تتماشى مع أجندة بكين للعمل الدولي من أجل الحد من مخاطر الكوارث المراعي للنوع الاجتماعي، والذي صدق عليه المشاركون من ٤٣ دولة في المؤتمر الدولي حول النوع الاجتماعي في الحد مخاطر الكوارث الذي عقد في بكين بالصين، أبريل/ نيسان ٢٠٠٩

العليا من المشرعين وصناع السياسات ينبغي أن يكونوا مسؤولين عن إحراز التقدم في تعميم منظور النوع الاجتماعي في الحد من مخاطر الكوارث.

وإلى جانب الآليات والاتفاقات القانونية الدولية، يجب على الحكومات ما يلي:

- الالتزام بتحليل وتعميم منظور النوع الاجتماعي من خلال تعزيز التعاون والتنسيق بين الوزارات المسؤولة عن الحد من مخاطر الكوارث، وتغير المناخ، والحد من الفقر وقضايا النوع الاجتماعي؛

- مراجعة السياسات الوطنية والاستراتيجيات والخطط، واتخاذ إجراءات فورية لتعميم النوع الاجتماعي في سياسات التنمية والتخطيط والبرامج الوطنية؛

- ضمان أن الرجال والنساء متساوون في الاستفادة من نظم الإنذار المبكر بالمخاطر الطبيعية؛

- إنشاء بيانات وإحصاءات خاصة بآثار الكوارث مصنفة تبعاً لنوع الجنس، وإجراء التقييمات المراعية للنوع الاجتماعي حول المخاطر وقابلية التضرر، وتطوير مؤشرات مراعية أيضاً للنوع الاجتماعي لمتابعة وقياس التقدم المحرز؛

- زيادة الوعي لدى الرأي العام ووسائل الإعلام حول قابلية التضرر المراعية للنوع الاجتماعي، وكذلك القدرات على مجابهة الكوارث والاحتياجات والاهتمامات المراعية للنوع الاجتماعي في إدارة والحد من مخاطر الكوارث؛

- دعم المؤسسات البحثية لإجراء دراسات الجدوى وكفاءة السياسات والبرامج التي تراعي النوع الاجتماعي في الحد من مخاطر الكوارث، والتكيف مع تغير المناخ والحد من الفقر؛

- ضمان الربط بين الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ من منظور النوع الاجتماعي؛

- دعم آليات المشاركة في المخاطر المالية التي تراعي النوع الاجتماعي، بما في ذلك التأمين ضد المخاطر وإعادة التأمين؛

- تحسين الاستعداد للكوارث، والاستجابة لها، والتخطيط لحالات الطوارئ من منظور النوع الاجتماعي، وجعلها تستجيب للاحتياجات والاهتمامات المحددة لكل من الرجل والمرأة؛

- زيادة مشاركة المرأة في تنسيق إغاثة الكوارث، وتأمين المساواة في الحصول على مساعدات الإغاثة من الكوارث بين الرجل والمرأة؛

- بناء وتعزيز قدرات المجتمعات المهنية، وكذلك المؤسسات الوطنية ذات الصلة لتمكين منظور النوع الاجتماعي في جميع قطاعات التنمية.

٢-٦ المتابعة وتقديم التقارير

يتعين على الحكومات أن تقدم تقريراً عن التقدم الوطني المحرز في تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في الحد من مخاطر الكوارث، استناداً إلى المبادئ التوجيهية الدولية بشأن التقارير الوطنية. ويجب أن يتوافق ذلك مع تنفيذ إطار عمل هيوجو، واستخدام البرنامج العالمي الذي يعد كل عامين، للحد من مخاطر الكوارث، باعتباره آلية لمتابعة وتقييم التقدم المحرز على المستوى الوطني. والمبادئ التوجيهية التقنية في الفصول اللاحقة من هذه الوثيقة تدعم هذه العملية.

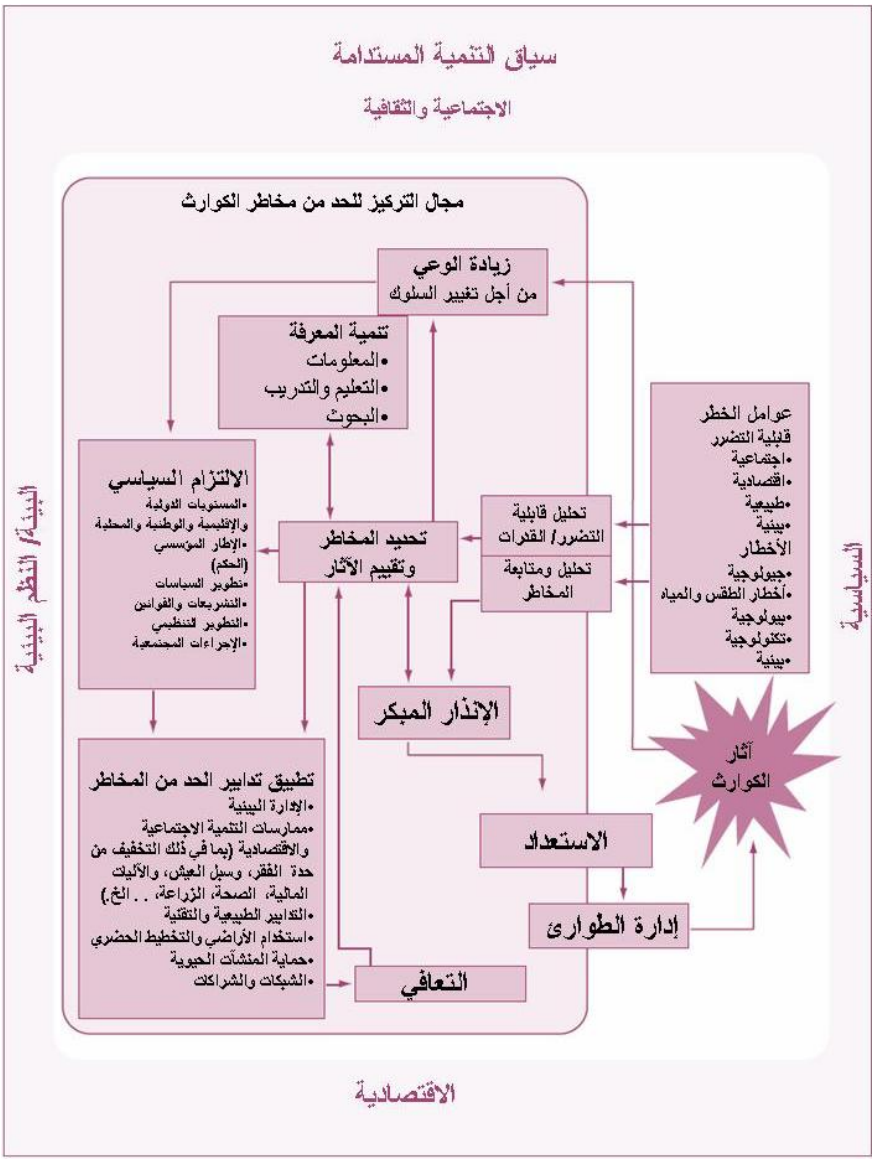

Source: UNISDR. 2004. Living with Risk: A Global Review of Disaster Reduction Initiatives, United Nations.

الفصل الثالث

تقدير المخاطر المراعي للنوع الاجتماعي

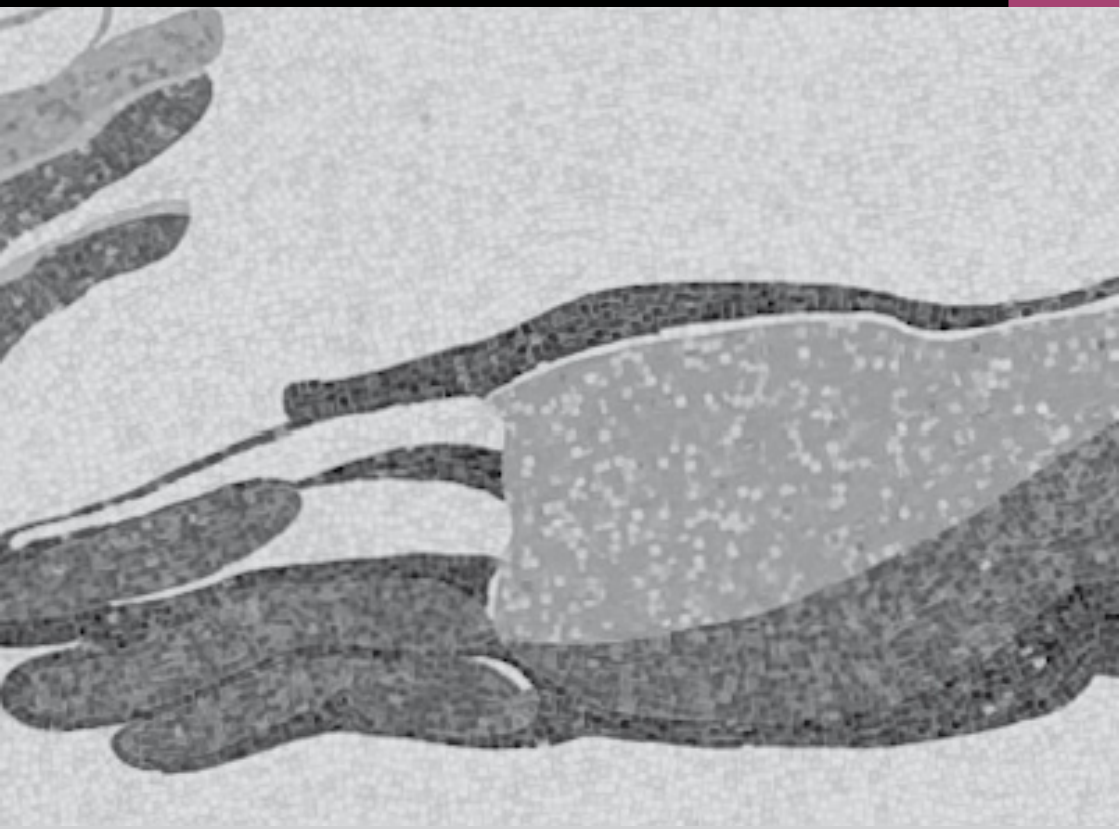

الفصل الثالث: تقدير المخاطر المراعي للنوع الاجتماعي

٣-١ ما هو تقدير مخاطر الكوارث؟

مخاطر الكوارث هو جزء من الحياة اليومية. والوعي بالمخاطر هو أمر أساسي لإدارة مخاطر الكوارث والحد منها. وأحد الجوانب الرئيسية في أي استراتيجية للحد من المخاطر هو تقدير المخاطر، كما تشير إلى ذلك استراتيجية يوكوهاما: "تقدير المخاطر هو خطوة ضرورية من أجل تبني سياسات وتدابير ملائمة وناجحة للحد من الكوارث".

وتقدير المخاطر هو منهجية لتحديد طبيعة ومدى المخاطر. وهي تعمل على تحليل المخاطر المحتملة، وتقييم قابلية التضرر التي يمكن أن تشكل خطراً محتملاً على الناس والممتلكات وسبل العيش والبيئة التي يعتمدون عليها. وتشمل هذه التقديرات التفهم التفصيلي للجوانب الكمية والنوعية للمخاطر: عواملها الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وكذلك عواقب تلك الكوارث.

وهناك عنصران يجتمعان لزيادة أو خفض مخاطر الكوارث: ظاهرة أو حدث الضرر المحتمل (الخطر)، ودرجة القابلية للعناصر المعرضة (قابلية التضرر). والأخطار الطبيعية مثل الأعاصير أو الزلازل، قد تشكل مخاطر أكبر أو أقل تبعاً لقوتها في حد ذاتها، وتبعاً لقابلية التضرر وقدرات الأشخاص المعرضين للخطر.

مما سبق ذكره فإن الآثار السلبية للمخاطر تتوقف على خصائص وشدة الخطر، وعلى قابلية التضرر وقدرات الأشخاص المعرضين للخطر. والاختلافات بسبب نوع الجنس وعدم المساواة بينهما، لها أثر قوي على قابلية التضرر وقدرات

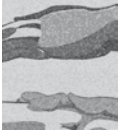

الأشخاص المعرضين للأخطار إما سلبياً أو إيجابياً. والعلاقات بين الجنسين هي التي تحدد حجم الخطر كما توضحه المعادلة التالية.

$$\text{المخاطر} = \frac{\text{خطر التعرض} \times \text{قابلية التعرض حسب نوع الجنس}}{\text{قدرات التعامل حسب نوع الجنس}}$$

وهذا المبدأ سوف يركز على إدماج منظور النوع الاجتماعي عند حساب قابلية التضرر والقدرة على التعامل كما توضحه المعادلة المذكورة أعلاه.

٣-٢ لماذا نحتاج للقيام بتقدير المخاطر المراعي للنوع الاجتماعي؟

تختلف النساء عن الرجال في مواجهة المخاطر أو إدراكها أو تحديدها. ومن الممكن أن يتعرض الجميع بنفس القدر إلى نفس الخطر، إلا أن النساء والرجال تكون لهم مستويات مختلفة من قابلية التضرر والاستفادة من الموارد، وبالتالي تتطور مهارات التعامل بشكل مختلف لكل منهما.

وتحليل الأضرار من الكوارث السابقة يشكل مصدراً رئيسياً للمعلومات عن قابلية التضرر وتحديد القدرات. وتحليل البيانات التاريخية للكوارث يوفر معلومات للاستدلال على مستويات المخاطر استناداً إلى الخبرات الماضية.

وفي هذا الصدد، أجريت مؤخراً دراسة في ١٤١ بلداً، وجدت أن النساء يلقين حتفهن أكثر من الرجال من الأخطار الطبيعية، وأن هذا التفاوت يرتبط بشدة للمكانة غير المتكافئة للمرأة اجتماعياً واقتصادياً. فعندما يكون الوضع الاجتماعي والاقتصادي للرجال والنساء عالياً، سوف تكون نسبة الضحايا متساوية تقريباً، أثناء وبعد وقوع الكوارث الطبيعية، في حين أن المرأة تموت أكثر من الرجل (أو في سن أصغر) عندما يكون الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة منخفضاً. (Neumayer and Plümper, 2007)

الجدول التالي يوضح بعض آثار المخاطر المرتبطة بشكل طبيعي بنوع الجنس وقابلية التضرر للنساء

التمييز على أساس الجنس في حالات الكوارث وقابلية التضرر: الآثار الواقعة على المرأة[٦]

الوضع/ الحالة	الآثار الواقعة على النساء بشكل خاص	أمثلة
الآثار المباشرة للأخطار المفاجئة (الفيضانات والأعاصير والتسونامي والانهيارات الطينية. . . الخ.)	النساء هن أكثر عرضة لخطر الإصابة والوفاة بسبب القيود المجتمعية والأدوار المختلفة لكل من الجنسين. لا يتم تشجيع الفتيات أو النساء على تعلم مهارات السباحة في بعض الثقافات. في بعض المناطق ملابس المرأة تحد من حركتها. في بعض المجتمعات والثقافات، لا يمكن للمرأة أن تستجيب للإنذار أو مغادرة المنزل دون مرافقة من الذكور. خسائر المحاصيل والثروة الحيوانية التي تديرها المرأة (ضرر مباشرة للأمن الغذائي للأسرة).	النساء يلقين حتفهن أكثر من الرجال في الكوارث. والإحصاءات من الكوارث الماضية بما في ذلك تسونامي المحيط الهندي في عام ١٩٩١ وإعصار بنغلاديش، قد أظهرت أن معدلات وفيات المرأة كان لها النسبة الأعلى. وذكرت النساء أنه نتيجة للفيضانات الأخيرة في نيبال التي سببها نهر سابتاكوشي، لم يستطعن إطعام أطفالهن لأن النهر جرف أبقارهن.

[6] Based on (Aguilar, 2004; Basnet, 2008; Boender & Thaxton, 2004; Cabrera et al., 2001; Daniell, 2007; Dankelman et al., 2008; Davis et al., 2005; FAO, n.a.; Nanzala, 2008; Neumayer & Plümper, 2007; Oglethorpe & Gelman, 2004; Sillitioe, 2003; Thomalla, Cannon, Huq, Klein, & Schaerer, 2005; Thomas et al., 2004)

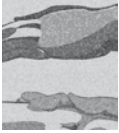

الوضع/ الحالة	الآثار الواقعة على النساء بشكل خاص	أمثلة
آثار الأخطار التدريجية (الجفاف، التصحر، اجتثاث الغابات، تدهور الأراضي . . . الخ).	زيادة عبء العمل في جمع وتخزين وحماية وتوزيع المياه للأسرة - غالباً ما تقع مسؤوليته كلياً على النساء. زيادة أعباء العمل المنزلي لتأمين الغذاء. زيادة أعداد الأسر التي تعولها النساء بسبب هجرة الرجال. تتضاءل فرص المرأة في جمع الأغذية والأعلاف والحطب والنباتات الطبية.	في شرق أفريقيا، هناك حالات تم تسجيلها لنساء يمشين لأكثر من عشرة كيلومترات بحثاً عن المياه، وفي الأوقات التي يزداد فيها الجفاف سوءاً قد يرجعن إلى منازلهن بلا مياه. في السنغال تتآكل الأراضي الصالحة للزراعة. ونتيجة لذلك، فإن معظم الشباب من الذكور يهاجرون إلى المدن للبحث عن فرص العمل تاركين للنساء مسؤوليات المنزل والأسرة. تعتمد النساء أكثر من الرجال على منتجات الغابات للإبقاء على معيشة أسرهن. كما أن ما يصل إلى ٨٠٪ من السكان في بعض البلدان النامية يعتمدون على الطب التقليدي باعتباره المصدر الأساسي للرعاية الصحية. والنساء غالباً ما يكون لديهن معرفة أكثر تخصصاً من الرجال بالنباتات البرية المستخدمة للأدوية.

الوضع/ الحالة	الآثار الواقعة على النساء بشكل خاص	أمثلة
استفادة أقل من الإنذارات المبكرة، وقدرة أقل على الاستجابة	الإنذارات لا تصل إلى النساء في كثير من الحالات. المرأة تفتقر إلى الوعي الكافي حول كيفية التصرف بناءً على الإنذارات. تفتقر النساء إلى مهارات إنقاذ الحياة مثل السباحة والتسلق. المرأة تميل إلى أن تأخذ على عاتقها مسؤولية حمل الأطفال وكبار السن إلى الأماكن الآمنة.	في كارثة تسونامي عام ٢٠٠٦، توفي عدد أكبر من النساء عن الرجال - على سبيل المثال في إندونيسيا وسريلانكا، كانت نسبة الناجين من الرجال تصل إلى ٣ أو ٤ أضعاف النساء.
ملكية أقل للأراضي وغيرها من الأصول	سيطرة أقل على الإنتاج والأسواق. القدرة الأقل على التكيف مع التغيرات البيئية مما يؤدي إلى فشل المحاصيل. فقدان الدخل.	أقل من ١٠٪ من النساء اللاتي يقمن بالزراعة في الهند ونيبال وتايلاند هن اللاتي يمتلكن بعض الأراضي. في ملاوي، تصل قيمة الأصول التي تملكها الأسر التي يعولها الرجال إلى أكثر من ضعف الأصول للأسر التي تعولها النساء. والأسر التي يعولها الذكور هي الأكثر احتمالاً لامتلاك الأصول الزراعية.

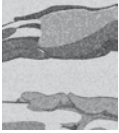

الوضع/ الحالة	الآثار الواقعة على النساء بشكل خاص	أمثلة
دخل أقل	مزيد من قابلية التضرر في مواجهة الصدمات مثل نقص الغذاء وانخفاض المحاصيل والكوارث.	النساء لا يحصلن إلا على ٧٠-٨٠٪ من دخل الرجل في كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية. النساء أقل وصولاً إلى الوظائف المضمونة ذات الأجور الأفضل في القطاع الرسمي. وغالباً ما يتم توظيفهن في القطاع غير الرسمي، وهو ما يدر دخلاً مالياً أقل، مع حالة أقل من الأمن الوظيفي.
مستويات التعليم أدنى	إعاقة وصول المرأة إلى المعلومات، والحد من قدرتها على الاستعداد والاستجابة للكوارث.	هناك ٨٧٦ مليون شخص في العالم من الأميين، تشكل النساء نسبة الثلثين منهم.
مستويات أقل من المشاركة في كيانات صنع القرار	لا يتم استغلال قدرات المرأة، لا يتم التعبير عن احتياجاتهن واهتماماتهن واحتياجاتهن كما يتم إغفالها في السياسات والبرامج.	المرأة ممثلة تمثيلاً ضعيفاً في هيئات صنع القرار. والمعايير والمواقف الاجتماعية والثقافية تمنع المرأة من المشاركة في صنع القرار.

الوضع/ الحالة	الآثار الواقعة على النساء بشكل خاص	أمثلة
افتقار الوصول إلى الموارد	تعاني المرأة من الوصول غير المتساوي للأسواق، والقروض والمعلومات وخدمات الإغاثة، مما يؤدي إلى قدرة أقل على التعافي من الخسائر الناجمة عن الكوارث.	تحليل نظم القروض في ٥ بلدان أفريقية كشف عن أن المرأة حصلت على أقل من ١٠٪ من القروض التي يحصل عليها الرجال. المرأة تواجه صعوبات أكبر في الحصول على القروض، كما أنها لا تملك الأصول التي تمكنها من تقديم الضمانات.

كما هو مبين في الجدول السابق، تواجه المرأة مستويات مختلفة من المخاطر، وكذلك قابلية التضرر وقدرات التعامل مع الكوارث، وكل ذلك ناتج عن عدم المساواة والاختلافات المبنية على نوع الجنس في النواحي السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، والتي ما زالت مستمرة في جميع أنحاء العالم.

الآثار المترتبة على الافتراض بأن مخاطر الكوارث لا تفرق بين الجنسين هي:

- التحديد والتقدير غير الدقيقين للمخاطر؛
- الاستجابة غير الملائمة من السياسات، وكذلك تحديد أولويات وتمويل المخاطر على المستويين الوطني والمجتمعي؛
- تصميم التدخلات غير المناسبة لتقليل المخاطر وقابلية التضرر وزيادة القدرة على التعامل مع الكوارث؛
- عدم فاعلية التدخلات ونتائجها في الحد من مخاطر الكوارث؛
- المجتمعات لا تقبل بالضرورة أو تدعم لهذه التدخلات؛

- التدخلات قد تؤدي إلى خلق أو تفاقم عدم المساواة بين الجنسين وقابلية التضرر.

إن التحديد والتقييم المراعيين للنوع الاجتماعي سوف يؤديا إلى تدخلات أكثر فاعلية وأكثر جدوى في الحد من مخاطر الكوارث.

كما أنه من المهم أيضاً أن ندرك بأن المرأة والرجل لكل منهما احتياجات خاصة وقابلية للتضرر. وهناك مشروع أقيم في جزر أندامان ونيكوبار توصل إلى هذه الاختلافات من خلال تحليل بالمشاركة عن قابلية التضرر، وأتاح التحليل للمرأة مساحة كافية لزيادة الوعي وتبادل الخبرات، والتدريب على المهارات وتشكيل الجماعات النسائية. خلال هذا التحليل، عبرت المرأة عن احتياجاتها، ونتيجة لذلك قامت منظمة أكشن أيد بتقديم الدعم للسباحة الجماعية، ودورات في تعلم الصيد والتدريب في مجال الإدارة المالية والاقتصادية (UNISDR, 2007).

٣-٣ كيف يمكننا إجراء تقدير المخاطر المراعي للنوع الاجتماعي؟

إن عملية تقدير المخاطر لها أربع خطوات رئيسية لتحديد كمية عوامل المخاطرة في المعادلة. وهي تشمل:

الخطر: تحديد طبيعة المخاطر الطبيعية، مثل الأثر على الموقع، والشدة والاحتمال.

قابلية التضرر: تحديد قابلية التضرر البشري من المخاطر، من خلال تحديد نقاط التعرض والضعف.

القدرة: تحديد القدرات والموارد المتاحة لإدارة والحد من قابلية التضرر.

المخاطر: تحديد المستويات المقبولة للمخاطر.

Source: UNISDR (2004). Living with Risk: A Global Review of Disaster Reduction Initiatives: United Nations.

تعميم منظور النوع الاجتماعي في الخطوات الثلاث السابقة يزيد من دقة وكفاءة عملية تقدير المخاطر، ويتجنب إعادة فرض الفوارق القائمة بين الجنسين، ويعزز المجتمعات المحلية على المدى الطويل.

أ) تحديد قابلية التضرر الموجودة ومداها والتعرض للتهديدات: لماذا يشكل النوع الاجتماعي هذه الأهمية؟

إن علاقات النوع الاجتماعي تشكل العوامل الأربعة لقابلية التضرر: الاقتصادي والاجتماعي والمادي والبيئي. والنساء بالمعدلات العامة أكثر عرضة للكوارث بسبب زيادة قابلية التضرر في كل من هذه العوامل. وتداخل هذه العوامل مع التفاوت الاقتصادي والتمييز العرقي وغيرها من التفاوتات، يؤدي إلى أوضاع اجتماعية خطرة، تؤدي بدورها إلى أن تضع الجماعات المختلفة من النساء في موضع الخطورة عندما تحل الكارثة. (Enarson, 1998)

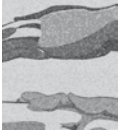

الجوانب المادية

إن تقدير قابلية التضرر المادية تبحث بشكل أساسي في كيف أن المكان والبيئة المبنية يمكن أن تجعل تأثير الكارثة أسوأ. والنساء الفقيرات عادة ما يكن في المكان الخطأ في الوقت الخطأ، لأنهن لا يستطعن تحسين نوعية منازلهم، أو اختيار مكان جيد للعيش فيه، أو تخزين المواد الغذائية على نحو كاف وذلك بسبب نقص الموارد (Cannon, 2002). والرجال الفقراء أيضاً معرضون للأخطار الطبيعية، إلا أن المرأة الفقيرة هي الأكثر عرضة للتضرر بسبب عدم المساواة القائم على نوع الجنس، مثل وجود فرص أقل، والقدرة الأقل على الاستفادة من الموارد، والمحدودية الأكبر في التنقل من الرجل في نفس الطبقة الاجتماعية.

الجوانب الاجتماعية والثقافية

تقدير قابلية التضرر الاجتماعية تبحث في مستوى معيشة الأفراد والمجتمعات، والمجتمع بشكل عام. ويشمل ذلك الحصول على حقوق الإنسان الأساسية، ومستويات التعليم ومحو الأمية، والحكم الرشيد، والأطر التنظيمية والقيم والأعراف والمعتقدات الأيديولوجية. وعدم المساواة بين الجنسين في هذه المجالات يجعل العديد من النساء أكثر عرضة للكوارث بالمقارنة مع الرجال:

المرأة لها أدوار الاجتماعية مختلفة

- الاختلافات في الأدوار الاجتماعية الموكلة للرجال والنساء تؤدي إلى اكتساب مهارات مختلفة، والتي من الممكن أن تزيد من قابلية التضرر من الكوارث (Neumayer and Plümper, 2007).
- في كثير من البلدان يكون الدور التقليدي للمرأة هو رعاية وحماية الأطفال وكبار السن فضلاً عن الممتلكات المنزلية للأسرة. وأثناء الكوارث الموسمية، يكون الدور المكثف للمرأة هو إظهار مهارات ممتازة لإدارة المخاطر والتعامل معها. إلا أن هناك حدود للدور الاجتماعي للنساء قد تعني افتقادهن إلى المهارات اللازمة للبقاء على قيد الحياة عند وقوع كوارث كبرى، مثل السباحة والتسلق والفهم والاستجابة لإشارات الإنذار، أو المشاركة في الوقاية من الكوارث. (Castro García and Reyes Zúñiga, 2006; Neumayer and Plümper, 2007).

- في كثير من المناطق؛ الفتيان فقط هم الذين يتعلمون السباحة أو تسلق الأشجار، مما يقلل من فرص المرأة في البقاء على قيد الحياة في حالة الفيضان أو غيرها من كوارث الطقس والمياه. معظم النساء في البنغال لم يتعلمن السباحة من قبل. (Genanet, 2004).

النساء أقل تعليماً

- في أنحاء كثيرة من العالم، تواجه النساء والفتيات عقبات أمام التعليم، مما يؤدي إلى قدرة أقل من الرجل على تلقي المعلومات وفهم رسائل الإنذار المبكر. وأثر الكوارث في حد ذاته قد يكون عقبة أيضاً في سبيل الحصول على المزيد من التعليم.
- هناك ٨٧٦ مليون شخص في العالم يعانون من الأمية، تشكل النساء ثلثي هذا العدد.
- هناك ١١٥ مليون طفل لا يذهبون إلى المدارس، ثلاثة أخماس هؤلاء الأطفال من البنات. (Lara, 2004).
- بعد وقوع الكوارث أو غيرها من الأحداث الضارة، هناك العديد من الفتيات يُجبرن على ترك المدرسة للمساعدة في الأعمال المنزلية، أو لتوفير المال. (Davis et al., 2005).

النساء أقل استهدافاً من قبل الإعلام العام

- في كثير من الحالات، لا تتلقى المرأة إنذارات الخطر لأن أنماط سلوكهن أو أفضليتهن في المعلومات لا تؤخذ بعين الاعتبار. والمفترض ببساطة أنهن سيتمكن من استيعاب المعلومات من الرجال في المجتمع.

- في إعصار بنجلاديش عام ١٩٩١، كانت معلومات الإنذار تنتقل من الرجال إلى الرجال في الأماكن العامة، مما يعني أن المرأة لم تحصل على المعلومات مباشرة. (Genanet, 2004).

- في بيرو، رسائل الإنذار المبكر عن وصول "النينو" لم تصل إلا للصيادين فقط، الذين وصلتهم تحذيرات بأن وفرة الأسماك على وشك التضرر، وأن هذا قد يترتب عليه آثار اقتصادية سيئة لهم. والنساء لم تتلق تحذيرات لأنهن

لا يشاركن بشكل مباشر في صيد الأسماك - ولكن في واقع الحال هن اللاتي يقمن بإدارة ميزانية الأسرة. ولو كانت المرأة تلقت تحذيرات بشأن "النينو"، لكانت وفرت بعض الأموال، أو أدارت ميزانية المنزل بشكل مختلف للاستعداد لهذا الحدث، والحد من الآثار الاقتصادية لهذه الظاهرة. (Anderson 2002).

المرأة صحتها أسوأ

- الكوارث تؤدي إلى تفاقم التفاوتات الموجودة بين الجنسين في الصحة. على سبيل المثال، المرأة لديها بالفعل سوء تغذية، مما يزيد من العبء الملقى على عاتق النساء في التعامل مع الأخطار التي تؤثر على إنتاج الأغذية مثل الجفاف (Cannon, 2002). والنساء أكثر عرضة لنقص الغذاء لأن لهن احتياجات غذائية خاصة (خصوصاً في حالات الحمل والرضاعة)، وفي بعض الثقافات تكون المرأة في مرتبة متدنية في الهرم الغذائي للأسرة. وفي بعض المناطق، تعاني المرأة بشكل خاص من مشاكل التغذية، ففي جنوب وجنوب شرق آسيا، هناك من ٤٥ إلى ٦٠% من النساء في سن الإنجاب يعانين من نقص الوزن و٨٠% من النساء الحوامل يعانين من نقص الحديد (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٠). كما أن ضحايا المجاعات من الإناث أكثر من الذكور نظراً للتحيز ضد النساء والأطفال الرضع. (Neumayer and Plümper, 2007).

- المرأة أيضا أكثر عرضة للإصابة بالعدوى والأمراض المعدية. على سبيل المثال، في منطقة "لشوتو" في تنزانيا، يصيب الطاعون المرأة أكثر من الرجل، لأن الرجل ينام على السرير، والمرأة والأطفال ينامون على الأرض حيث يكونون أكثر عرضة للقوارض الحاملة للبراغيث الناقلة للطاعون (Boender and Thaxton, 2004). والمرأة أيضاً هي المسؤولة عن الطبخ في كثير من البلدان مما يعرضهن للتلوث في الأماكن المغلقة، مما يتسبب في ١,٢ مليون حالة وفاة سنوياً (منظمة الصحة العالمية، ٢٠٠٧). وكل ذلك يزيد من قابلية المرأة للإصابة بالأمراض التي تنتشر في أعقاب الكوارث التي تدمر الخدمات الصحية والمياه والصرف الصحي.

- والدراسات تشير إلى تدهور الصحة الإنجابية للنساء بعد وقوع الكوارث. على سبيل المثال في إسرائيل، زادت معدلات الولادة المبلغ عنها خلال الساعات الثمان والأربعين التالية للزلزال، مع زيادة ملحوظة في الولادة المبكرة. أيضاً، المحرمات الاجتماعية حول الدورة الشهرية وأنماط السلوك الواجب اتباعها يساهم في الكثير من المشاكل الصحية للنساء الشابات في حالات الكوارث. وهناك دراسة أشارت إلى أنه خلال فيضانات عام ١٩٩٨ في بنجلاديش، كانت هناك زيادة في الالتهابات والطفح الجلدي في الأجزاء المجاورة للشرج، وكذلك زيادة في التهابات المسالك البولية في الفتيات المراهقات لأنهن لم يكن يستطعن غسل وتجفيف بقايا الطمث على النحو المناسب. (منظمة الصحة العالمية، ٢٠٠٥).

الجوانب الاقتصادية

وصول المرأة إلى الأصول (المادية والمالية والبشرية والاجتماعية ورأس المال الطبيعي)، هو الذي يحدد بشكل كبير كيف ستكون الاستجابة تجاه خطر معين. وكلما ازدادت الأصول لدى الأشخاص، كلما قلت قابليتهم للتضرر (Moser and Satterthwaite, 2008)، في حين أنه كلما ازداد تآكل الأصول للأشخاص، كلما ازداد انعدام الأمن.

- وبالمقارنة مع الرجال، فإن النساء أكثر فقراً، وأقل قدرة على الوصول إلى تنمية مهارات إقامة المشاريع، وأقل قدرة على الوصول إلى الموارد المالية مثل القروض والادخار أو المعاشات التقاعدية، وأقل قدرة على شراء وتملك الأراضي، وأجورهن أقل وربما لا يتقاضين أجوراً على الإطلاق، ودخلهن أقل أمناً.

- يشير بنك التنمية الآسيوي إلى أن أكثر من ٩٥% من الأسر التي تعولها النساء تعيش تحت خط الفقر.

- تحليل برامج القروض في خمسة بلدان أفريقية وجد أن المرأة حصلت على أقل من ١٠% من القروض الممنوحة لأصحاب الحيازات الصغيرة من الذكور. كما أن الوصول غير العادل إلى الأسواق وفي الحصول على القروض، يعني قدرة أقل في الاستعداد للكوارث أو للتعافي من آثارها.

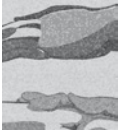

- في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، غالباً ما يعرف النساء على أنهن أصحاب المحاصيل ولكن ليس أصحاب الأراضي. وحقوقهن في الأراضي غالباً ما تكون من خلال الارتباط مع الرجال، سواء كونهن أمهات أو بنات أو أخوات أو زوجات. (Gray, Kevane 1999).

- دخل المرأة على الأرجح يكون مستمداً من القطاع غير الرسمي، وهو الذي غالباً ما يكون الأكثر تضرراً من الكوارث، والأقل قدرة على التعافي من آثارها بسبب انخفاض مستويات تراكم رأس المال، وضعف فرص الحصول على القروض والمعلومات.

- ولقد ذكرت امرأة من بنجلاديش من اللاتي حضرن محادثات تغير المناخ ٢٠٠٧ في جزيرة "بالي"، إنه عند حدوث الفيضانات يكون الأثرياء فقط هم الذين لديهم القدرة على الانتقال إلى المناطق الأعلى وإرسال مواشيهم إلى الأقارب في المدن. والمرأة الريفية ذات الدخل المنخفض، وهي النموذج السائد، لا تملك الموارد اللازمة للنقل وتفقد كل شيء، بما في ذلك ثروتها الحيوانية.(ActionAid, Wedo and UNDP event in Cop 13 in Bali).

الجوانب البيئية

النساء والرجال ينظرون إلى الموارد الطبيعية ويستخدمونها على نحو مختلف. ويؤدي ذلك إلى آثار مختلفة تبعاً لنوع الجنس عند حدوث تغير في وفرة هذه الموارد أو سهولة الوصول إليها. هذه التغييرات قد تحد من فرص وصول المرأة وسيطرتها على الموارد الطبيعية (الأراضي والمياه والماشية والأشجار)، والحد من قدرتها على إعالة أسرتها.

المرأة تتأثر بشكل خاص بالجفاف والتصحر

- في كثير من الأماكن، تقوم المرأة تقليدياً بجلب المياه وجمع المنتجات من الموارد الطبيعية البرية.

- فقدان المحاصيل والماشية بسبب الجفاف والتصحر يؤدي إلى آثار أكبر على النساء لأن في هذه المناطق تكون المرأة هي المنتجة الرئيسية للمحاصيل الزراعية. والمرأة الريفية تنتج نصف إنتاج الأغذية في العالم. وفي البلدان النامية، تكون مسؤولة عن ٦٠ - ٨٠٪ من الإنتاج الغذائي.
- في جنوب شرق آسيا، توفر النساء ما يصل إلى ٩٠٪ من الأيدي العاملة لزراعة الأرز.
- في مصر، تمثل النساء ٥٣٪ من مجمل الأيدي العاملة الزراعية.
- في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تنتج المرأة ما يصل إلى ٨٠٪ من المواد الغذائية الأساسية، سواء لاستهلاك الأسرة أو للبيع. (منظمة الأغذية والزراعة).

ب) تحديد قدرات وموارد إدارة المخاطر تبعاً لنوع الجنس: المرأة كعامل للتغيير

المرأة هي أكثر من مجرد ضحية، بل هي عامل قوي للتغيير. إن لديها معرفة ومهارات فريدة تتسم بأهمية كبيرة عند معالجة أو إدارة المخاطر.

إن المعرفة التقليدية للمرأة حول الموارد الطبيعية تعتبر ذات أهمية خاصة في إدارة مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ.

والمعرفة الأصلية والمحلية للمرأة لها أهميتها في تكييف المحاصيل والنظم المحصولية لمواجهة زحف الجفاف وغيره من التغيرات المناخية الكارثية (منظمة الأغذية والزراعة ٢٠٠١). وهناك تقارير تفيد بأن المرأة في رواندا تنتج أكثر من ٦٠٠ نوع من الفاصوليا، ونساء أجوارونا في بيرو يزرعون أكثر من ٦٠ نوعاً من المنيهوت (محصول غذائي) (منظمة الأغذية والزراعة ١٩٩٩). والمرأة في آيزد في إيران ابتكرت أساليب جديدة للإنتاج الزراعي، منها إنتاج المواد الغذائية في أنفاق تحت الأرض (Dankelman, 2004). والمرأة تعمل على تكييف محاصيلها تبعاً للظروف المختلفة، وتضع في اعتبارها نوعية التربة ودرجة الحرارة، ودرجة الانحدار، والاتجاه، والتعرض ومقاومة الأمراض.

ومعرفة المرأة بالبيئة المحيطة بها وبالموارد الطبيعية قد يكون أساسياً لتحقيق التعافي من آثار المخاطر الطبيعية. ففي ميكرونيزيا، أعطى العمل في الأرض للمرأة معرفة فريدة من نوعها للنظام المائي (هيدرولوجيا) بالجزيرة، بما يمكنها من البحث عن المياه وحفر الآبار أثناء الجفاف (Anderson, 2002).

المرأة حول العالم تقود مجتمعاتها في التكيف مع الكوارث ومنعها والتغلب عليها

في بنجلاديش، قامت امرأة تدعى "ساهينا" بتنظيم لجنة المرأة للاستعداد للفيضانات. ولجنة المرأة تقوم بتعليم النساء كيفية بناء أفران الطين المحمولة، وتعلية مستوى المنازل، واستخدام أجهزة الراديو لمعرفة الفيضانات المحتملة أو التغيرات في المناخ. هذه الجهود قد أنقذت حياة الكثيرين وساهمت في تمكين المرأة (Oxfam, 2007a). وفي الهند، منذ وقوع زلزال آتور، أصبحت المرأة تشرف وتتابع وتتعهد بالإنشاءات، وتشجع على عمل الترميمات ومعرفة ما إذا كان المهندسون قد صدقوا على هذه الإنشاءات. كما تشارك في تشييد مباني المجتمع والمنازل النموذجية، وتنظيم حملات التثقيف في مجال تكنولوجيا مقاومة الزلازل. (Krishnaraj, 1997).

تشجيع مشاركة المرأة يؤدي إلى مجتمعات أكثر أمناً

في أمثلة مثل مشروع سامادهان لزيادة الوعي والاستعداد للفيضانات في السهول الفيضية بجنوب نيبال، تم بناء قدرات المجتمع المحلي من خلال التشاور مع كل من المرأة والرجل، وتشجيع الفتيات على القيادة، وتصميم برامج تدريبية بحيث تكون المرأة أكثر مشاركة. ولقد وضع المشروع أسس التوقيتات الزمنية المناسبة للأسرة، ورعاية الأطفال، ونماذج لدور المرأة. وعند حدوث الفيضانات، أظهرت المجتمعات المحلية قوة جماعية جديدة أنقذت الأرواح والممتلكات. (UNISDR, 2008).

المرأة سباقة في الاستعداد والاستجابة

المرأة لها دور هام في اتخاذ الإجراءات المناسبة في الوقت المناسب استجابة للإنذارات. وأظهرت البحوث في بلدان الشمال أن المرأة أكثر فاعلية في

الاستقبال والتصرف بناء على الإنذارات، وقد تكون الأكثر نشاطاً عند حدوث الكوارث المجتمعية (Fordham, 2001). على سبيل المثال، في ولاية كاليفورنيا أظهرت دراسة أن النساء كن أكثر استجابة من الرجال لإنذارات توابع الزلزال من خلال البحث عن مزيد من المعلومات لتأمين السلع المعيشية للأسرة ووضع خطط الطوارئ. (Enarson, 2006).

وفي منطقة جهانج في مقاطعة البنجاب في باكستان، نجد أن تقسيم العمل عند الاستعداد للفيضانات يعتمد بشكل أساسي على المشاركة الكاملة لكلا الجنسين. فالرجل يأخذ الماشية إلى وراء السدود الوقائية أو أماكن بعيدة، مع اتخاذ الترتيبات اللازمة للعلف. والمرأة تقوم على رعاية الأطفال والعناية بالأمتعة المنزلية والمقتنيات الثمينة وأواني الطبخ، وإعداد المواد الغذائية لدعم الأسرة أثناء الفيضانات، والحفاظ على البذور لموسم الزراعة التالي. (Ariyabandu, Wickramasinghe, 2003).

ج) تحديد المستويات المقبولة من المخاطر: منظور المرأة

المستوى المقبول للمخاطر يمكن تعريفه بأنه مستوى الخسارة الذي يعتبره المجتمع مقبولاً عند الوضع في الاعتبار الظروف القائمة سواء اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية وتقنية وبيئية.

وتحديد هذه المستويات المقبولة للمخاطر يتطلب:

- تقدير مستوى المخاطر؛
- تقييم المخاطر؛
- إجراء تحليل جدوى التكلفة الاقتصادية الاجتماعية؛
- وضع الأولويات.

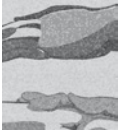

يجب إشراك النساء والرجال في هذه الخطوات على قدم المساواة، لتعبر عن كل أصوات المجتمع. وتقديرات وخرائط المخاطر تشكل أهمية بالغة في هذه العملية لأنها:

- توفر الأساس لتحليل جدوى التكلفة.
- تقديرات ورسم خرائط المخاطر تجمع أفراد المجتمعات وتحفزهم.
- النتائج تساعد على تحديد أولويات الاحتياجات لنظام الإنذار المبكر.
- إعداد دليل لتجهيزات وأنشطة الاستجابة والوقاية من الكوارث.

ولكي تكون خرائط المخاطر مراعية للنوع الاجتماعي بدرجة كافية، فإنها تتطلب:

- الإدراك بأن النساء والرجال يختلفون في قابلية التضرر من الأخطار المختلفة، وأن الآثار المترتبة على المخاطر عادة ما تختلف حسب نوع الجنس؛
- إشراك نسبة من الرجال والنساء الذين من المحتمل أن يتضرروا من المخاطر؛
- وضع مؤشر للمتغيرات بحيث يشير بشكل منفصل إلى مستوى الخطورة (عالية، متوسطة، أو منخفضة) لكل من الرجال والنساء؛

إدراك أن النساء والرجال لديهم معرفة مختلفة بشأن ما يحيط بهم، ومهارات مختلفة لجمع البيانات بما يمكن أن يؤدي إلى تحسين الفهم ورسم خرائط للمخاطر.

إن نجاح ودقة تحليل جدوى التكلفة الاجتماعية الاقتصادية يعتمد على المشاركة الفعالة للمعرضين للمخاطر في رسم الخرائط وتقديرها. ومن المهم أن ندرك بأن الرجال والنساء لديهم معرفة مختلفة عما يحيط بهم، ومهارات مختلفة لجمع البيانات، كل منها يمكن أن يساهم في تحسين وضع الخرائط وفهمها.

استخدام مهارات ومعرفة المرأة من أجل رسم أفضل لخرائط المخاطر
في جمهورية الدومينيكان وسانت لوسيا، قامت منظمات مجتمعية نسائية بالمشاركة في مشروع لرسم خريطة للمخاطر في مجتمعاتهن. وتم تدريب النساء على إجراء المقابلات، وتسجيل تاريخ الحياة، وتطوير المقالات المدعومة بالصور ورسم خرائط المخاطر من أجل تقدير مواطن القوة والمخاطر التي يواجهونها. والمعلومات التي جمعنها تستخدمها الآن قيادات المجتمعات المحلية ومديرو الطوارئ المحليون. (UNISDR, 2002).

اكتشاف وتقدير اختلافات قابلية التضرر بالنسبة للمرأة والرجل
مشروع "أكشن أيد" في جزر أدامان ونيكوبار توصل إلى الاختلافات بين الرجل والمرأة في قابلية التضرر من خلال تحليل قابلية التضرر بالمشاركة. وهذه العملية أتاحت للمرأة مساحة كافية لزيادة الوعي وتبادل الخبرات، والتدريب على المهارات وتشكيل الجماعات النسائية. ولقد أشار ذلك بدقة إلى احتياجات المرأة إلى دورات للسباحة والصيد مخصصة للنساء فقط، والتدريب على الإدارة المالية والاقتصادية. (UNISDR, 2007).

د) قائمة مراجعة تقدير المخاطر المراعي للنوع الاجتماعي

من الممكن إنجاز تقدير المخاطر المراعي للنوع الاجتماعي إذا وضعنا في الاعتبار قضايا النوع الاجتماعي، وتنفيذ الخطوات الرئيسية لتقدير المخاطر: وذلك يشمل تحديد طبيعة المخاطر وموقعها وشدتها، وتحديد التهديدات، ودرجة القابلية للتضرر والتعرض للمخاطر، وتحديد القدرات والموارد المتاحة للتعامل مع التهديدات أو إدارتها، وتحديد المستويات المقبولة للمخاطر.

ويعرض هذا القسم قائمة مراجعة قصيرة وبسيطة تضم العناصر المراعية للنوع الاجتماعي، وكذلك الإجراءات والممارسات المطلوبة خلال تقدير المخاطر.

ويمكن إنجاز تقدير المخاطر المراعي للنوع الاجتماعي إذا وضعنا في الاعتبار قضايا النوع الاجتماعي عند تخطيط وتنفيذ الخطوات الرئيسية لتقدير المخاطر:

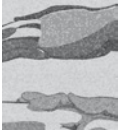

- تحديد طبيعة المخاطر؛
- تحديد قابلية التضرر البشري من المخاطر؛
- تحديد القدرات والموارد المتاحة لإدارة والحد من قابلية التضرر؛
- تحديد المستويات المقبولة للمخاطر.

قائمة المراجعة تستند إلى فرضية أن هناك تحليل مبدئي للنوع الاجتماعي حول العلاقات الاجتماعية، وهو متاح للموضوع قيد البحث.

الخطوة ١: تحديد المخاطر

- تحديد وتنفيذ استراتيجيات مراعية للسياق الاجتماعي والثقافي، من أجل الإشراك الفعال للمرأة والرجل من المجتمعات المحلية في تحديد المخاطر؛
- تحديد المنظمات المجتمعية الموجودة التي يمكن أن تضمن مشاركة كل من الرجل والمرأة، وإشراكهم في عملية التشاور حول الأخطار، بما في ذلك جمع وتشارك المعلومات، وتقدير المخاطر؛
- تحديد المخاطر التي يواجهها الرجال والنساء بشكل منفصل، في كل منطقة أو مجتمع؛
- تضمين المعرفة التقليدية والإدراك لدى المرأة في تحليل وتقييم الخصائص الرئيسية للمخاطر؛
- إشراك النساء والرجال على قدم المساواة في عملية مراجعة وتحديث بيانات المخاطر في كل عام، وتتضمن معلومات عن أي مخاطر جديدة أو ناشئة.

الخطوة ٢: تحديد قابلية التضرر

- ضمان المشاركة الفعالة للرجال والنساء في تحليل قابلية التضرر من خلال إشراك المنظمات النسائية والرجال، ووضع الجداول الزمنية التي تمكن من مشاركة كل من الرجل والمرأة؛
- إجراء تحليل المساواة بين الجنسين لتحديد أوجه عدم المساواة بين الرجل والمرأة؛
- وضع خرائط ووثائق لقابلية التضرر لكل من الجنسين (المادية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والبيئية)؛
- ضمان إدراج الجوانب المراعية للنوع الاجتماعي من حيث العمر، ودرجة العجز، والوصول إلى المعلومات، والتنقل، والحصول على الدخل والموارد الأخرى، وهي المحددات الرئيسية لقابلية التضرر؛
- إجراء تحليل تاريخي لخبرات الأضرار الناجمة عن الكوارث السابقة، وتصنيفها تبعاً لنوع الجنس لتحديد قابلية التضرر والقدرات؛
- تحديد وتضمين احتياجات المرأة واهتماماتها ومعرفتها في تقدير قابلية التضرر للمجتمع، والتي يجب إجراؤها لكل الأخطار الطبيعية ذات الصلة.

الخطوة ٣: تحديد القدرات

- الاعتراف بأهمية المعرفة التقليدية للرجال والنساء ودراستها؛
- ضمان أن قدرات كل الجماعات النسائية والمنظمات أو المؤسسات تم تقديرها جنباً إلى جنب مع تلك الخاصة بالرجال؛
- تحديد الوظائف والأدوار والمسؤوليات المحددة التي تضطلع بها المرأة والرجل، وإدماج ذلك في التحليل؛
- تحديد آليات الدعم الخاصة لكل جنس، واللازمة لإشراك المرأة في برامج وإجراءات إدارة المخاطر (مثل قضايا التنقل ورعاية الأطفال)؛

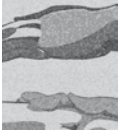

- تحديد آليات تعزيز القدرات الموجودة حاليا لدى كل من الرجال والنساء، والتأكيد على أن تتضمن برامج بناء القدرات تدابير تمكين المرأة من المشاركة؛
- الاعتراف بالأهمية المتساوية لقدرات وسلطة الرجل والمرأة المخولين لإجراء برامج تقدير المخاطر أو برامج تدريب الأعضاء الآخرين في المجتمع؛
- الإشراك الفعال للمنظمات النسائية للمساعدة في بناء القدرات؛
- تحديد الأدوار النموذجية للمرأة في الدعوة إلى تقدير المخاطر المراعي للنوع الاجتماعي.

الخطوة ٤: تحديد المستويات المقبولة للمخاطر

- إشراك النساء والرجال معاً في وضع خرائط الأخطار والمخاطر؛
- جمع وتحليل بيانات النوع الاجتماعي المختلفة لتقدير المستويات المقبولة للمخاطر؛
- ضمان أن تشمل خرائط المخاطر الآثار المختلفة للكوارث المختلفة تبعاً لنوع الجنس؛
- ضمان أن تشمل خرائط الأخطار قابلية التضرر والقدرات المختلفة تبعاً لنوع الجنس.

References

Aguilar, L. 2004. Climate change and disaster mitigation: Gender makes the difference: IUCN.

Anderson, C. 2002. Gender matters: Implications for climate variability and climate change and for disaster management in the Pacific Islands. Retrieved November 2007, from the World Wide Web: http://www.gencc.interconnection.org/resources.htm

Basnet, A. S. 2008. Flooding in Nepal leaves women and children vulnerable. UNICEF. Retrieved, from the World Wide Web: http://www.unicef.org/ infobycountry/ nepal_45445.html

Blanco Lobo, M., and Duran Vargas, R. 2005. Gestión del riesgo de desastres con equidad de género: Elementos conceptuales y metodológicos Mexico PNUD.

Boender, C., and Thaxton, M. 2004. Reproductive health and environment: Gender makes the difference: IUCN, PRB, Conservation International and TNC.

Briceño, S. 2002. Gender mainstreaming in disaster reduction, Commission on the Status of Women. New York: Secretariat of the International Strategy for Disaster Reduction.

Cabrera, I. R., Zapata Martelo, E., and Vázquez García, V. 2001. Gender, rural households, and biodiversity in native Mexico. Agriculture and Human Values, 18, 85-93.

Cannon, T. 2002. Gender and climate hazards in Bangladesh. Gender and Development, 10(2), 45-50.

Castro García, C., and Reyes Zúñiga, L. 2006. Desastres naturales y vulnerabilidad de las mujeres en México. México: Instituto Nacional de las Mujeres, PNUD.

Committee on the Status of Pollinators in North America National Research Council. 2007. Status of Pollinators in North America The National Academies Press.

Daniell, H. 2007. Transgene containment by maternal inheritance: Effective or elusive? Proceedings of the National Academy of Sciences,104(17), 6879-6880.

Dankelman, I. 2004. Women and environment: Weaving the web of life.

Dankelman, I., Alam, K., Bashar Ahmed, W., Diagne Gueye, Y., Fatema, N,.and Mensah-Kutin, R. 2008. Gender, climate change and human security lessons from Bangladesh, Ghana and Senegal: WEDO, ABANTU for Development in Ghana, ActionAid Bangladesh and ENDA in Senegal.

Davis, I., Peiris De Costa, K., Alam, K., Ariyabandu, M. M., Bhatt, M. R,.Schneider-Sliwa, R., and Balsari, S. 2005. Tsunami, gender, and recovery: Special issue for International Day for Disaster Risk Reduction, South Asia Disasters.

Denton, F. 2002. Climate change vulnerability, impacts, and adaptation: why does gender matter? Gender and Development, 10(2), 10-20.

ECOSOC. 1997. Annual report: United Nations.

Enarson, E. 1998. Through women›s eyes: A gendered research agenda for disaster social science. disasters, 22(2), 157-173.

vFAO. Gender and food security: Agriculture. Retrieved February 2008, from the World Wide Web: http://www.fao.org/Gender/en/agri-e.htm

FAO. 1999. Women – users, preservers and managers of agrobiodiversity. Rome: Food and Agriculture Organization of the United Nations.

vFAO. 2000. Gender and nutrition. Retrieved, from the World Wide Web: http://www.fao.org/sd/2001/PE0703a_en.htm

FAO. 2001. Women – users, preservers and managers of agrobiodiversity. Retrieved April 2008, from the World Wide Web: http//: www.fao.org/sd/2001/PE1201a_en.htm

FAO. (n.a.). Gender and food security. Synthesis report of regional documents: Africa, Asia and Pacific, Europe, Near East, Latin America Retrieved June 2008, from the World Wide Web: http://www.fao.org/ docrep/X0198E/X0198E00.htm

Gray L, Kevane M 1999. Diminished access, diverted exclusion: Women and land tenure in sub-Saharan Africa. African studies review, 1999, vol. 42, no2, pp. 15-39.

Genanet. 2004. Mainstreaming gender into the climate change regime, COP 10 Buenos Aires.

Hannan, C. 2002. Mainstreaming gender perspectives in environmental management and mitigation of natural disasters, Roundtable Panel and Discussion organized by The United Nations Division for the Advancement of Women and the NGO Committee on the Status of Women in preparation for the 46th Session of the Commission on the Status of Women. United Nations Conference Room 5.

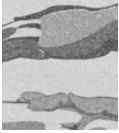

ILO. 2008. Seminar Igual pago por trabajo de igual valor, Chile. Lara, S. 2004. Millennium Development Goals: Gender makes the difference: IUCN.

Nanzala, E. 2008. Maasai women tackle drought. Panos London Illuminating Voices. Retrieved September 2008, from the World Wide Web: http://www.panos.org.uk/ ?lid=23018

Nelson, V., Meadows, K., Cannon, T., Morton, J., and Martin, A. 2002. Uncertain predictions, invisible impacts, and the need to mainstream gender in climate change adaptations. Gender and Development, 10 (2) 51-59.

Neumayer, E., and Plümper, T. 2007. The Gendered nature of natural disasters: The impact of catastrophic events on the gender gap in life expectancy, 1981–2002. Annals of the Association of American Geographers, 97(3), 551–566.

Oglethorpe, J., and Gelman, N. 2004. HIV/AIDS and Environment: Gender Makes the Difference: IUCN and WWF.

Oxfam. 2007a. Adapting to climate change: What's needed in poor countries, and who should pay.

Oxfam. 2007b. Millennium Development Goals gender quiz. Retrieved, from the World Wide Web: http://www.oxfam.org.uk:80/generationwhy/ do_something/ campaigns/ healthandeducation/quiz/index.htm

Sillitioe, P. 2003. The Gender of crops in the Papua Highlands. In P. Howard (Ed.), Women and Gender Relations in Biodiversity Management Conservation. Canada: IDRC.

Social Watch. 2007. Gender equity index 2007.

Social Watch. 2008. Gender equity index 2008.

Thomalla, F., Cannon, T., Huq, S., Klein, R. J. T., and Schaerer, C. 2005. Mainstreaming adaptation to climate change in coastal Bangladesh by building civil society alliances. Retrieved August 2008, from the World Wide Web: http://www.pik-potsdam.de/research/research-domains/ transdisciplinary-concepts-and-methods/ favaia/pubs/thomalla_etal_2005.pdf

Thomas, C. D., Cameron, A., Green, R. E., Bakkenes, M., Beaumont, L. J,. Collingham, Y., Erasmus, B. F. N., Ferreira de Siqueira, M., Grainger, A,. Hannah, L., Hughes, L., Huntley, B., van Jaarsveld, A. S., Midgley, G. F,. Miles, L., Ortega-Huerta, M. A., Peterson, A. T., Phillips, O. L., and Williams, S. E. 2004. Extinction risk from climate change. Nature, 427, 145-148.

UNISDR. 2002. Women, disaster reduction and sustainable development.

UNISDR. 2004. Living with risk: A global review of disaster reduction initiatives. United Nations. A Gender-Sensitive Risk Assessment 3

UNISDR. 2008. Gender perspectives: Integrating disaster risk reduction into climate change adaptation.

World Health Organization (WHO). 2005. Factsheet: Gender and health in natural disasters.

World Health Organization (WHO). 2007. Indoor air pollution takes heavy toll on health. Retrieved August 2008, from the World Wide Web: http://www.who.int/ mediacentre/ news/ notes/2007/np20/en/index.htm

الفصل الرابع

نظم الإنذار المبكر المراعية للنوع الاجتماعي

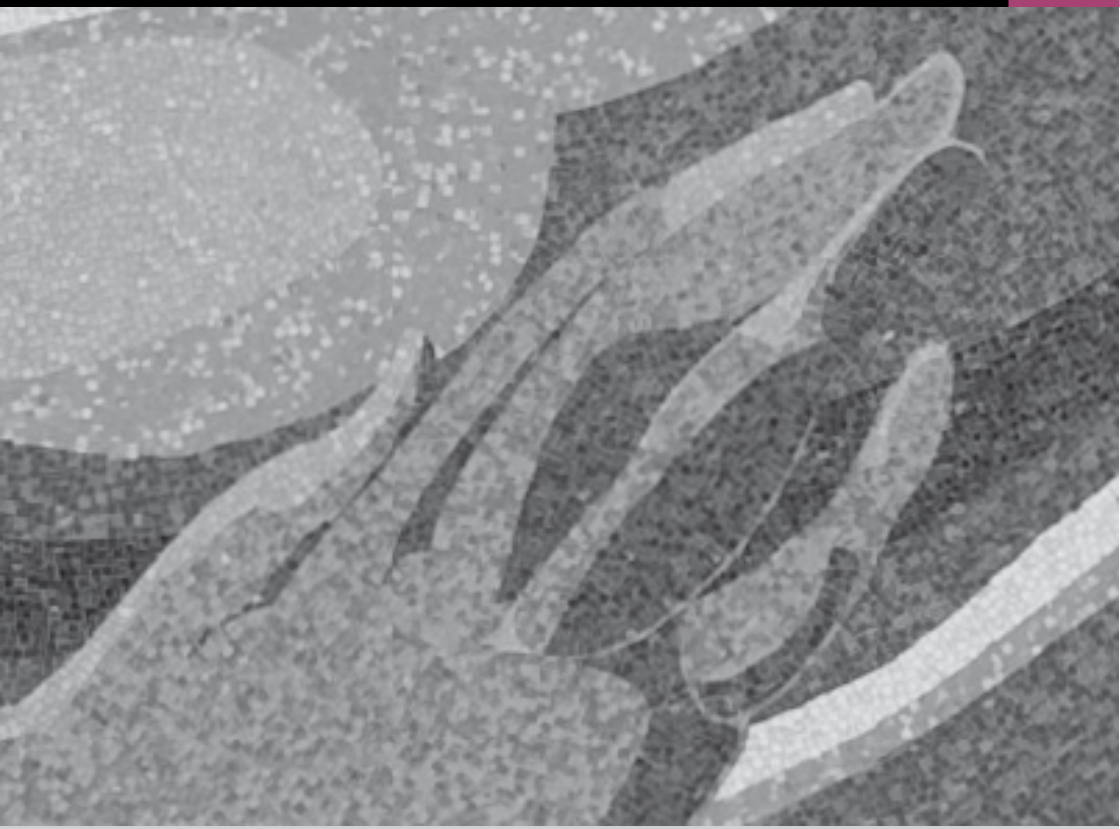

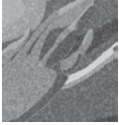

الفصل الرابع: نظم الإنذار المبكر المراعية للنوع الاجتماعي

لو كان هناك نظام للإنذار المبكر عندما حدث تسونامي ٢٦ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٤ وضرب منطقة المحيط الهندي، لكان من الممكن إنقاذ آلاف من الأرواح التي ماتت. لقد كانت الكارثة دعوة لصحوة الحكومات وغيرها حول الدور الذي يمكن أن يقوم به الإنذار المبكر في تجنب والحد من الآثار المادية والبشرية للأخطار الطبيعية.

كوفي عنان
المسح العالمي لنظم الإنذار المبكر ٢٠٠٦

٤-١. ما هو الإنذار المبكر؟

نظام الإنذار المبكر الكامل الفعال لا يقتصر على مجرد إطلاق أجراس الخطر. فنظم الإنذار المبكر يجب أن تتكون من أربعة عناصر تمتد عبر الحدث: من فهم المخاطر وحتى استعداد الناس للاستجابة للإنذار. والفشل في أي جزء واحد يمكن أن يعني فشل النظام بأكمله.

والإنذار المبكر يشكل عنصراً حاسماً في الحد من مخاطر الكوارث. ومنذ تسونامي المحيط الهندي، تم إدراك أهمية الإنذار المبكر على أعلى مستويات منظومة الأمم المتحدة. ففي عام ٢٠٠٥، دعا الأمين العامة للأمم المتحدة كوفي عنان لإجراء دراسات مسح عالمية حول قدرات نظم الإنذار المبكر وثغراتها، من أجل إنشاء "نظام إنذار مبكر للعالم كله لجميع الأخطار الطبيعية استناداً للقدرات الوطنية والإقليمية".

وفي يناير ٢٠٠٥، صدق المؤتمر الدولي للحد من الكوارث على إطار عمل هيوجو ٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء قدرات الأمم والمجتمعات على مجابهة الكوارث. وشمل ذلك إشارات واضحة إلى أهمية الإنذار المبكر، وشجع على تطوير "نظم الإنذار المبكر الموجهة للإنسان، وأن تنطلق إنذارات الأنظمة في الوقت الملائم ويفهمها الأشخاص المعرضون للخطر (. . .) بما في ذلك التوجيهات حول كيفية التصرف بناءً على الإنذارات (. . .)" (para. 17, ii.d.9).

ولكي يعمل الإنذار المبكر بكفاءة، يجب أن تتوفر له المعلومات في الوقت المناسب والفعال من خلال المؤسسات المسؤولة، بما يتيح للأفراد المعرضين للخطر تجنب المخاطر أو الحد منها، والاستعداد للاستجابة الفعالة (UNISDR, 2008).

نظم الإنذار المبكر يجب أن تتوجه إلى الإنسان لكي تكون فعالة، ويجب دمج أربعة عناصر هي:

أ) معرفة المخاطر؛
ب) خدمة الرصد والإنذار؛
ج) نشر الإنذارات ذات المعنى والمفهومة لأولئك المعرضين للخطر؛
د) القدرة على الاستجابة.

وهذه العناصر مستمدة من إطار عمل هيوجو، وبشكل خاص الأولوية ٢ التي تشير إلى تحسين المعلومات عن المخاطر والإنذار المبكر، والأولوية ٥ التي تشير إلى تعزيز الاستعداد للاستجابة. وفي عام ٢٠٠٦، أسفر المؤتمر الدولي الثالث للإنذار المبكر في بون بألمانيا عن دمج جميع عناصر إطار عمل هيوجو للإنذار المبكر في العناصر الرئيسية الأربعة المذكورة أعلاه. هذه العناصر يمكن تلخيصها في الشكل التخطيطي التالي.

العناصر الأربعة لنظم الإنذار المبكر الموجهة للإنسان

هذه العناصر الأربعة لنظم الإنذار المبكر الموجهة للإنسان وردت ضمن إطار عمل هيوجو في مختلف المجالات ذات الأولوية. يرجى الرجوع أيضاً إلى "أقوال إلى أفعال" (UNISDR 2007) للإطلاع على التوصيات المفصلة بشأن تنفيذ إطار عمل هيوجو. وهذا يعمل على ضمان أن الأنشطة الداعمة والمكملة لعملية الإنذار المبكر تجاه أي خطر أيضاً موجودة. والجدول التالي يسلط الضوء على الأنشطة الرئيسية المدرجة ضمن الأولويات الخمس لإطار عمل هيوجو، والمؤشرات الرئيسية المتعلقة بها. (انظر الملحق لهذا الفصل)

إن تحديد الأخطار وتقدير المخاطر هي المكونات الهامة لنظام الإنذار المبكر الفعال، وهي تشمل الأنشطة التفصيلية في إطار عمل هيوجو تحت بند الأولوية ٢. وتحديد الأخطار وتقدير المخاطر المراعيين للنوع الاجتماعي تم تناولهما في الفصل الثالث من هذا الدليل. وفي هذا المبدأ التوجيهي نقترح طرق دعم المدخل المراعي للنوع الاجتماعي للعناصر الثلاثة المتبقية من نظام الإنذار المبكر:

أ) خدمات الرصد والإنذار؛
ب) نشر الإنذارات ذات المعنى والمفهومة لأولئك المعرضين للخطر؛
ج) القدرة على الاستجابة.

هذه المبادئ التوجيهية ليست مخصصة لأخطار معينة، إلا أن جميع الأنشطة يجب تنفيذها لكل خطر يواجهه المجتمع داخل كل قطاع من المحتمل أن يتأثر.

٤-٢ لماذا نحتاج إلى نظام إنذار مبكر مراعي للنوع الاجتماعي؟

يهدف هذا الجزء إلى إظهار أهمية الإنذار المبكر المراعي للنوع الاجتماعي، وتوضيح لماذا لا تكون نظم الإنذار المبكر التي تقدم نفسها على أنها محايدة للجنسين أن تكون فعالة. أحد الأسباب هو أن الرجال والنساء يصلون للمعلومات ويعالجونها ويفسرونها ويستجيبون لها بطرق مختلفة، وذلك يرجع إلى النظم الاجتماعية والثقافية للعلاقات بين الجنسين، وكذلك تقسيم العمل بين الجنسين. والأسباب التي طرحناها في توجيهات تقدير المخاطر تنطبق هنا أيضاً، ويتم التوسع فيها هنا للإطلاع على مكونات نظام الإنذار المبكر.

إن الآثار المترتبة على نظم الإنذار المبكر المحايدة للجنسين تكشف عنها الإحصاءات الوطنية حول الكوارث السابقة في الكثير من مناطق العالم. ففي عام ١٩٩١ كانت حصيلة القتلى من إعصار بنجلاديش من النساء خمس أضعاف مثيلتها للرجال. ويرجع ذلك جزئياً إلى أن معلومات الإنذار المبكر عن الأعاصير والفيضانات تنتقل من الرجال إلى الرجال في الأماكن العامة، ونادراً ما تصل إلى المرأة مباشرة (Genanet, 2004).

هذا مجرد مثال واحد يوضح لماذا تكون نظم الإنذار المبكر، التي تفترض أنها محايدة للجنسين ليست فعالة في الوصول إلى المرأة على نحو كاف. وأمثلة من هذا القبيل التي توضح أن نظم الإنذار المبكر التي لا تصل للمرأة، وتمنع وتحد من تدابير الاستعداد وفي النهاية خسارة في الأرواح، تدلل على أهمية تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في عملية الإنذار المبكر بأكملها. ونحن نسلط الضوء على الأسباب التي تجعل من المدخل المراعي للنوع الاجتماعي وسيلة لتعزيز العناصر الثلاثة المتبقية من نظم الإنذار المبكر في القائمة التالية:

أ) خدمات الرصد والإنذار

من المهم ضمان الرصد المستمر لمُعامل ومسببات الخطر باستخدام المعرفة المحلية والمكتسبة، وقدرات المرأة والرجل في المجتمع، من أجل إطلاق الإنذارات الدقيقة في الوقت المناسب.

إشراك النساء والرجال يمكن أن يساعد في التعرف على الأحداث التي وقعت في وقت سابق، الأمر الذي سيقلل من المخاطر. على سبيل المثال، بعد إعصار ميتش في عام ١٩٩٨، حسبما ذكرت لاماسيكا في هندوراس (وعلى نحو مدهش) لم تحدث وفيات. وكان ذلك يرجع في جزء منه إلى أن وكالة الكوارث قدمت توعية مجتمعية مراعية للجنسين حول نظم الإنذار المبكر وإدارة المخاطر قبل ستة أشهر. وكانت النساء مسؤولات عن نظام الإنذار المبكر، وكن يتابعن المنطقة بصفة مستمرة. وقبل أن يضرب إعصار ميتش، أنذروا البلدية بإخلاء المنطقة فوراً (Buvini, 1999).

إن المعرفة بالبيئة المحيطة والموارد الطبيعية يشكل الأساس لرصد الأخطار. والنساء والرجال لديهم معرفة مختلفة بالمناطق المحيطة بهم لأنهم يستخدمون موارد مختلفة، ومسؤولون عن أنشطة مختلفة. على سبيل المثال، في سريلانكا، المرأة في بلدة نوالابيتيا كانت أكثر عرضة لمشاهدة العلامات المبكرة للانهيارات الأرضية أو لتوقع الانهيارات الصخرية التي تهدد المجتمع، لأنها تكون في المنزل أو في العمل على مقربة من المنزل، بينما يعمل الرجال في أماكن أخرى خلال النهار. والمرأة، جنباً إلى جنب مع الرجل، يشكلون مجموعات للأحياء المختلفة خلال موسم الأمطار لترصد تلك العلامات المبكرة (Ariyabandu, Wickramasinghe, 2003).

ب) النشر والإعلام

إن غياب منظور النوع الاجتماعي في نشر المعلومات والاتصالات أثبت أنه يزيد من تفاقم الآثار السلبية التي يمكن أن تسببها الكوارث. على سبيل المثال، في بيرو، فإن رسائل الإنذار المبكر عن وصول النينو كانت تنتقل فقط للصيادين: تلقوا تحذيرات بأن وفرة الأسماك كانت على وشك التضرر وأن هذا يمكن أن تترتب عليه آثار اقتصادية. ولم تتلق المرأة أي تنبيهات حيث أنها لا تشارك بشكل مباشر في صيد الأسماك. وللأسف لم يتنبه أولئك المسؤولون عن وضع رسائل التحذير إلى حقيقة أن المرأة في هذه المجتمعات هي المسؤولة عن ميزانيات الأسر. وبسبب عدم وضع المرأة ضمن المستهدفين في عملية نشر المعلومات، لم تكن المجتمعات قادرة على وضع استراتيجيات لتوفير المال قبل

حدوث النينو، مما أدى إلى ارتفاع حدة الفقر والظروف الاقتصادية الصعبة. (Briceño, 2002).

وقضايا النوع الاجتماعي تؤثر على إعداد ونشر رسائل الإنذار المفهومة لعامة السكان. والنساء والرجال ضمن نفس السياق الاجتماعي والثقافي قد يفضلون الحصول على المعلومات بطرق مختلفة، وهو ما يمكن أن يؤثر على نمط ووسيلة وتوقيت (الليل أو النهار أفضل) نشر رسائل الإنذار المبكر. على سبيل المثال، وجدت دراسة أن النساء في جنوب أفريقيا يفضلون الحصول على المعلومات من مسؤول الإرشاد أو المدرسة، والرجال يفضلون الاستماع إلى الراديو. والنساء المستجوبات في الدراسة ذكرن أنه نظراً لمسؤولياتهن المنزلية لم يكن لديهن الوقت للاستماع إلى الراديو، وذكرن أن الحصول على المعلومات من مكان مخصص لذلك يتيح لهن طرح الأسئلة والمشاركة في المناقشات البناءة. (UNISDR, 2002).

وأنظمة النشر والاتصال المراعية للنوع الاجتماعي تعزز من الفائدة التي تعود على المجتمع من هذا النوع من المبادرات. وإشراك المرأة يزيد من عدد الناس الذين يتم إعلامهم لأنهن يرتبطون بشبكات اجتماعية مختلفة غالباً ما تكون لها استراتيجيات اتصال محددة ومختلفة، تأخذ في اعتبارها ممارسات واهتمامات واحتياجات المرأة. ولقد اتضح ذلك على سبيل المثال في البرازيل حيث كان للمرأة تأثير كبير عندما تعلق الأمر بنشر وتنظيم وحشد المعلومات. وقد أطلقت منظمة غير حكومية في البرازيل تدعى "سيمينا" (CEMINA)، إذاعة محلية للنساء في عام ١٩٩٠، ونظراً للنجاح الذي حققته تم توسيع هذه الشبكة لتشمل حوالي ٣٥٠ من برامج المرأة الإذاعية. ولقد لعبت هذه الشبكة دوراً حاسماً في تعبئة المرأة وتعزيز مشاركتها في المبادرات المحلية المستدامة (Fordham, 2001).

ج) القدرة على الاستجابة

لعبت النساء في جميع أنحاء العالم دوراً رئيسياً في مجتمعاتها، وقامت بتطوير قدرات مختلفة على التكيف ومنع وتخفيف آثار الكوارث. والمرأة تلعب دوراً هاماً في اتخاذ الإجراءات المناسبة في الوقت المناسب استجابة للإنذارات.

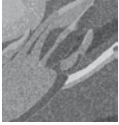

وأظهرت البحوث في بلدان الشمال أن المرأة أكثر فاعلية في الاستقبال والتصرف بناء على الإنذارات، وقد تكون الأكثر نشاطاً عند حدوث الكوارث المجتمعية (Fordham, 2001). على سبيل المثال، في ولاية كاليفورنيا أظهرت دراسة أن النساء كن أكثر من الرجال استجابة لإنذارات توابع الزلزال من خلال البحث عن مزيد من المعلومات لتأمين السلع المعيشية للأسرة ووضع خطط الطوارئ. (Enarson, 2006).

وعادة ما تكون المرأة مسؤولة عن الأطفال والمسنين، ولذلك فإن المهام التي يجب أن تقوم بها قبل وأثناء الكارثة، تختلف تماماً عن مهام الرجل. وهذا ينطبق أيضا على الفتيات الصغيرات والفتيان. وهذه المهام المختلفة ذات أهمية خاصة ولاسيما عند حدوث الكوارث المفاجئة، حيث يكون الوقت بين تلقي الإنذار والاستجابة محدوداً للغاية. وتقرير البنك الدولي "مراعاة النوع الاجتماعي في التعافي من الكوارث وإعادة الإعمار (٢٠٠٧)" يشير إلى مثال عن مديرة في وكالة حكومية قامت على الفور باصطحاب المقطورات والموظفين لتقديم الرعاية للأطفال في موقع الكارثة للموظفين الذين كان غالبيتهم من الإناث، واللاتي تأثرن تأثراً شديداً من الفيضانات، ولكن كن مضطرات أيضاً للعمل على مساعدة الآخرين. وقرار المديرة هذا يوضح كيف أن التخطيط الروتيني للطوارئ لتوفير رعاية الطفل للمرأة المشاركة في الإنذار المبكر والاستجابة لحالات الطوارئ، من شأنه أن يساعد كثيراً جداً في هذا المجال.

والمثال السابق يوضح أيضاً أن المعرفة والقبول والاحترام للاختلافات بين الجنسين، وكذلك المعايير الاجتماعية القوية يمكن تؤدي إلى تحسين الاستجابة مثلها مثل التخطيط وإدارة إجراءات الإغاثة. واهتمامات النوع الاجتماعي غالباً ما تكون فدية لما يطلق عليه في أعقاب الكارثة "طغيان التعجل". فإشراك الموارد الإيجابية للمرأة وأيضاً للرجل في التخطيط لاستجابة المجتمع هو أمر بالغ الأهمية، سواء كانت الكوارث من النوع المفاجئ أو التدريجي. فالتخطيط المراعي للنوع الاجتماعي وإعداد الإنذار المبكر والاستجابة للكوارث، يمكن أن يقلل من معدلات الوفيات والأمراض، وكذلك يساعد على التوزيع العادل لضروريات الإغاثة، وتحسين ظروف السلامة في ملاجئ الإغاثة، وتحسين التخفيف من حدتها بشكل عام. وسوف يساعد ذلك على التقليل من أن الاستجابة وجهود الإغاثة ذاتها قد يكون لها آثار سلبية. (البنك الدولي ٢٠٠٧).

إن الاستجابة السليمة تكون مبنية على المعرفة التي يتم نشرها عن الكارثة، وهذه المعرفة يجب أن تتضمن المعلومات والتدريب. وفي كثير من المجتمعات، تكون المرأة أقل قدرة من الرجل في الوصول إلى المعلومات. والتعليم والتدريب لدعم الاستجابة المناسبة في الوقت المناسب لأي إنذار مبكر يجب أن تعالج هذه المسألة بوضوح، وغيرها من الاهتمامات ذات الصلة. وإذا وضعنا في الاعتبار اختلافات الأمية والأساليب والمكان وتوقيت التعلم والمعرفة والحقوق القانونية والأهليات، فإن ذلك كله سيعمل على ضمان أن الرجال والنساء والفتيات والفتيان سيعرفون بشكل أفضل كيفية الاستجابة للإنذار المبكر لمواجهة الكوارث سواء كانت مفاجئة أو تدريجية. وهذه العملية غالباً ما يفضل البدء فيها في أعقاب كارثة معينة، بحيث تؤدي إلى استجابة مبكرة للإنذارات في المستقبل.

٤-٣ كيف يمكن بناء نظام للإنذار المبكر مراعي للنوع الاجتماعي؟

إن بناء نظم الإنذار المبكر المراعية للنوع الاجتماعي يتطلب تعميم منظور النوع الاجتماعي في سلطات الإنذار المبكر وفي الترتيبات المؤسسية باعتباره قضية متداخلة وهامة.

والمعرفة والاتفاق في الآراء حول المخاطر الرئيسية التي يواجهها المجتمع، على المستوى المحلي والمستوى الوطني، ضروري من أجل الرصد المستمر للخطر. ويعتبر ذلك أمراً حيوياً لإطلاق الإنذارات الدقيقة وفي الوقت المناسب، والتي هي بدورها حيوية للاستجابة المناسبة. ويجب تقديم خدمات الإنذار حول الأخطار المختلفة بشكل متناسق للاستفادة من وجود أي تدابير وإجراءات مؤسسية قائمة أو شبكات للاتصال. ويجب اكتشاف المعرفة المحلية المكتسبة للنساء والرجال حول المخاطر التي تواجه مجتمعهم، واستخدامها عند تصميم وتنفيذ شبكة الرصد ونظام الإنذار المبكر.

يضم هذا الجزء أربع قوائم مراجعة. الأولى هي قائمة مراجعة موجزة عن كيفية اتساق الإنذار المبكر المراعي للنوع الاجتماعي مع إطار عمل هيوجو الأولوية ١، وهي الإجراءات التي تقع مسؤوليتها على الحكومات. ثم ثلاث قوائم مراجعة تقدم مزيد من التفاصيل حول كيفية تنفيذ هذه العناصر الثلاثة لنظم

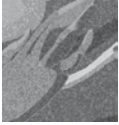

الإنذار المبكر المراعية للنوع الاجتماعي والتي يتناولها هذا الفصل، وهي خدمات الرصد والإنذار، والنشر والمعلومات، والقدرة على الاستجابة.

والهدف من قوائم المراجعة هو بناء ودعم الأطر المؤسسية التشريعية والسياسية التي تدعم تنفيذ نظم الإنذار المبكر المراعية للنوع الاجتماعي. وهناك أيضاً إشارات في هذه القوائم لوضع الأولويات لتوجيه السياسات (الفصل الثاني)، ولكن التركيز ينصب هنا على أفضل الممارسات لتطوير وتنفيذ نظم الإنذار المبكر. كما ترتبط قائمة مراجعة الأنشطة أيضاً بشكل وثيق بتنفيذ المهام الرئيسية المحددة في إطار عمل هيوجو ١ "أقوال إلى أفعال"، لكنها مصممة خصيصا للإنذار المبكر. والأنشطة نفسها تعكس الأولويات التي تم تحديدها في المؤتمر الدولي الثالث في بون عام ٢٠٠٦.

كيف يتسق الإنذار المبكر المراعي للنوع الاجتماعي مع الأولوية ١ من إطار عمل هيوجو

المهام الأساسية لتنفيذ الأولوية رقم ١ لإطار عمل هيوجو	قائمة مراجعة للحوكمة والترتيبات المؤسسية مع الإجراءات المراعية للنوع الاجتماعي في مجال الإنذار المبكر
إجراء حوار مع مختلف المعنيين لإقامة المؤسسات	تأمين وجود الإنذار المبكر على المدى الطويل كأولوية وطنية ومحلية • لفت نظر كبار المسؤولين الحكوميين والقيادات السياسية للكفاءة والمنفعة الاقتصادية لتعميم منظور النوع الاجتماعي في الإنذار المبكر لكبار المسؤولين الحكوميين والقيادات السياسية. • الترويج للأمثلة ودراسات الحالات الناجحة لنظم الإنذار المبكر المراعية للنوع الاجتماعي لكبار المسؤولين الحكوميين والقيادات السياسية. • التعرف على النساء اللاتي يشاركن في الإنذار المبكر لاتخاذهن كأمثلة نموذجية، من أجل المطالبة والدعوة إلى نظم الإنذار المراعية للنوع الاجتماعي والترويج لفوائدها. • الإدماج المتكامل للإنذار المراعي للنوع الاجتماعي في تخطيط الاقتصاد الوطني.

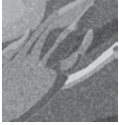

المهام الأساسية لتنفيذ الأولوية رقم ١ لإطار عمل هيوجو	قائمة مراجعة للحوكمة والترتيبات المؤسسية مع الإجراءات المراعية للنوع الاجتماعي في مجال الإنذار المبكر
إنشاء أو تعزيز آليات للتنسيق المنهجي	الأطر القانونية والسياسة لدعم نظم الإنذار المبكر الموجودة • تعميم منظور النوع الاجتماعي في التشريعات أو السياسات الوطنية، من أجل توفير قاعدة مؤسسية وقانونية لتنفيذ نظم الإنذار المبكر المراعية للنوع الاجتماعي. • وضع استراتيجية أو خطة عمل للنوع الاجتماعي للهيئة الوطنية المسؤولة عن تنسيق العمل للإنذار المبكر. • تنمية الوعي لدى القيادات السياسية والحكومية بقضايا النوع الاجتماعي وأهميتها. • إدماج الإنذار المبكر المراعي للنوع الاجتماعي في سياسات التنمية والحد من الكوارث. • نظم للمتابعة والإنفاذ لدعم سياسات وتشريعات النوع الاجتماعي.
تقييم وتطوير القاعدة المؤسسية	تقييم وتعزيز القدرات المؤسسية للإنذار المبكر • استخدام مؤشرات النوع الاجتماعي المصممة للإنذار المبكر. • تقييم القدرات لكل الجماعات أو المنظمات أو المؤسسات النسائية المشاركة. • تشجيع المنظمات غير الحكومية النسائية العاملة على المساهمة في بناء القدرات.
أولوية وتخصيص الموارد المناسبة	تأمين الموارد المالية للإنذار المبكر • إنشاء آلية حكومية للتمويل لإدماج قضايا النوع الاجتماعي والمرأة في مجال الإنذار المبكر والاستعداد للكوارث وتطويرها مؤسسياً.

والجداول التالية تعرض بالتفصيل قوائم المراجعة التي يمكن استخدامها لدعم الإنذار المبكر المراعي للنوع الاجتماعي، في كل عنصر من العناصر الأساسية

الثلاث لنظم الإنذار المبكر، ونذكر مرة أخرى أن تقدير المخاطر تم تناوله في فصل مستقل.

أ) خدمات الرصد والإنذار: تطوير خدمات الأخطار والإنذار المبكر

يجب التنسيق بين خدمات الإنذار للأخطار المختلفة للاستفادة من أي شبكات مشتركة، سواء مؤسسية أو إجرائية أو للاتصال. إن هناك اختلافات في قاعدة المعرفة، والأدوار والمسؤوليات، والوصول إلى المعلومات، والوسيلة المفضلة للاتصال وفرص التعلم، والقيود الاجتماعية والممارسات الثقافية، وهو ما يؤثر على الرجال والنساء، والفتيات والفتيان، وكل تلك الاختلافات يجب وضعها في الاعتبار لضمان أن أكثر عدد ممكن من أعضاء المجتمع سيصلهم الإنذار المبكر ويفهمونه، ويكونون في وضع يمكّنهم من الاستجابة على النحو الأفضل.

والخلاصة أن الهدف من هذه العملية له شقين:

١. وضع عملية قياسية منهجية مراعية للنوع الاجتماعي، لغرض جمع البيانات والخرائط والتوجهات حول الأخطار وقابلية التضرر، وتقييم هذه المعلومات وتبادلها؛

٢. إنشاء خدمات فعالة للرصد والإنذار تضع في اعتبارها قدرات واحتياجات المرأة والرجل.

ونعرض فيما يلي الحد الأدنى المطلوب لدعم جمع البيانات حول النوع الاجتماعي وإدارتها، وتحديد وتحليل الأخطار، وتقدير قابلية التضرر لجميع الفئات العمرية وبين الجنسين في المجتمع.

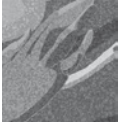

معرفة المخاطر	
المهام الأساسية	**الإجراءات**
الترتيبات التنظيمية القائمة	• لجنة عمل مختصة بالنوع الاجتماعي على المستوى الكلي للمنظمة، يتولى قيادتها كبار المسؤولين الذين لديهم السلطة لتنفيذ التغييرات، وتوكل إليهم مهمة التنسيق لتحديد الأخطار وتقدير قابلية الضعف والمخاطر. • تعميم النوع الاجتماعي في التشريعات أو السياسات الحكومية، وهو ما يتطلب إعداد خرائط للأخطار وقابلية التضرر لكل المجتمعات. • إشراك المرأة والمنظمات النسائية المعنية في وضع معايير وطنية للجمع المنظم لبيانات الأخطار وقابلية التضرر، وتقييمها وتبادلها وتنميتها. • تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة يجب أن يشكل أساساً لمجموعات الخبراء العلمية والتقنية، التي تقوم بتقييم ومراجعة دقة البيانات والمعلومات المقدمة عن المخاطر. • وضع استراتيجية تعمل على الإشراك الفعال للمرأة والرجل من المجتمعات المختلفة في تحليلات الأخطار وقابلية التضرر المحلية. • إشراك المرأة والرجل على قدم المساواة في عملية مراجعة وتحديث بيانات الأخطار في كل عام، بحيث تتضمن أي معلومات جديدة أو ناشئة عن قابلية التضرر والأخطار القائمة.
تحديد الأخطار الطبيعية	• تضمين المعرفة والمفاهيم التقليدية للمرأة في تحليل وتقييم خصائص الأخطار الطبيعية الرئيسية. • إشراك المرأة والرجل على قدم المساواة في وضع خرائط الأخطار والمخاطر. • يجب أن تعكس خرائط المخاطر مدى التباين في تأثيرات الأخطار على الجنسين. • يجب أن تعكس خرائط الأخطار مدى التباين في بيانات قابلية التضرر بين الجنسين.
تحليل قابلية التضرر للمجتمع	• يجب تضمين احتياجات المرأة واهتماماتها ومعرفتها في تقديرات قابلية التضرر للمجتمع، والتي يتم إجراؤها لكل الأخطار الطبيعية ذات الصلة.

معرفة المخاطر	
المهام الأساسية	**الإجراءات**
تقدير المخاطر	• تقدير المخاطر وقابلية التضرر المهددة لكل جنس على حدة، لتحديد المخاطر التي يواجهها كل من الرجال والنساء في كل منطقة أو مجتمع. • إدماج نتائج تقدير المخاطر المراعية للنوع الاجتماعي في إدارة المخاطر المحلية ورسائل الإنذار.
تخزين المعلومات وتسهيل الوصول إليها	• تأسيس "مكتبة" مركزية أو قاعدة بيانات لنظم المعلومات الجغرافية لبيانات النوع الاجتماعي، من أجل تخزين كل معلومات الأخطار والمخاطر حول الكوارث. • يجب إتاحة بيانات الأخطار وقابلية التضرر المراعية للنوع الاجتماعي للحكومة والجمهور والمجتمع الدولي.

خدمات الرصد والإنذار	
المهام الأساسية	الإجراءات
الآليات المؤسسية القائمة	• يجب تعميم منظور النوع الاجتماعي في جميع العمليات والأدوار والمسؤوليات لكل المنظمات التي تصدر وتطلق الإنذارات.
تطوير نظم للرصد	• المشاركة المتساوية للنساء والرجال في اللجنة التي تنشئ نظم الإنذار التقنية لجميع الأخطار. • إنشاء نظام للتحقق من أن الإنذارات تصل إلى المرأة والرجل بشكل متساو. • توثيق المخاطر التي تتعلق بالمرأة. • جمع وتحليل البيانات المختلفة للجنسين من الشبكات الإقليمية، والمقاطعات المجاورة، والمصادر الدولية المتاحة.
إنشاء خدمات الأرصاد والإنذار	• إنتاج البيانات والإنذارات التي يمكن أن يفهمها كل من الرجل والمرأة. • تدريب النساء والرجال على كيفية التنبؤ بالأخطار باستخدام الموارد المختلفة. • الوضع في الاعتبار بشكل متساو المعرفة التقليدية للمرأة والرجل في التنبؤ بالمخاطر.

ب) النشر والإعلام: الاتصال والمعلومات في مجال الإنذار المبكر

وضع أنظمة للاتصال ونشر المعلومات تراعي النوع الاجتماعي، لضمان إنذار النساء والرجال مقدماً بالأخطار الطبيعية الوشيكة، وتيسير التنسيق الوطني والإقليمي وتبادل المعلومات.

النشر والإعلام	
المهام الأساسية	الإجراءات
وضع الأطر المؤسسية لعمليات التنظيم وصنع القرار	سلسلة نشر الإنذارات تضمن حصول كلا من الرجال والنساء على المعلومات. مشاركة النساء والرجال على حد سواء في شبكة من المتطوعين يتم تدريبها وتأهيلها لتلقي ونشر إنذارات الأخطار على نطاق واسع على الأسر والمجتمعات النائية.
إنشاء وتجهيز نظم الاتصال الفعالة	نظم الاتصال والنشر يجب أن تتواءم مع الاحتياجات والسلوكيات الاجتماعية للمرأة والرجل على حد سواء. تكنولوجيا الاتصال للإنذار يجب أن تصل إلى المرأة والرجل بشكل متساو. يجب استشارة خبراء النوع الاجتماعي أو الجماعات النسائية للمساعدة في تحديد وشراء المعدات أو الآليات المناسبة. استخدام وسائل اتصال متعددة لنشر الإنذار، ويجب أن يشمل ذلك الوسائل التي تستخدمها أو تفضلها النساء. نشر الإنذار ونظم الاتصال تتسق مع بعضها البعض وتصل إلى المرأة والرجل بشكل متساو. نظام الاتصال ثنائي الاتجاه والتفاعلي بما يتيح التحقق من الفاعلية، وبالتالي التأكد من وصول الإنذارات للنساء والرجال. تدريب النساء والرجال العاملين على صيانة المعدات وتطوير برامج النظم الاحتياطية في حالة فشل النظام الأصلي.

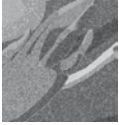

النشر والإعلام	
المهام الأساسية	الإجراءات
رسائل الإنذار يكون من السهل التعرف عليها وفهمها	رسائل التنبيه والإنذار تضع في الاعتبار أنماط سلوك الرجل والمرأة. يجب أن تنطوي الرسائل على الفهم لقيم واهتمامات ومصالح النساء والرجال. تنبيهات الإنذار يجب أن تكون مفهومة لكل من المرأة والرجل. يجب إجراء الدراسات لتحديد كيفية تلقي النساء والرجال وتفسيرهم لرسائل الإنذار المبكر. يجب إدماج الدروس المستفادة والتي تراعي النوع الاجتماعي في صيغة الرسالة وفي عمليات نشرها.

ج) القدرة على الاستجابة: بناء قدرات الاستجابة للأمة والمجتمع

قائمة المراجعة التالية تهدف إلى تعزيز قدرة المرأة والرجل على الاستجابة للكوارث، من خلال تعزيز التوعية بمخاطر الكوارث الطبيعية، وإعداد المجتمع، وخلق فرص المشاركة، والاستعداد للكوارث.

القدرة على الاستجابة	
المهام الأساسية	الإجراءات
احترام الإنذارات	الإنذارات التي توزعها المصادر المعتمدة يجب أن تصل إلى النساء والرجال معاً. تطوير الاستراتيجيات المراعية للنوع الاجتماعي لبناء المصداقية والثقة في عمل الإنذارات.
وضع خطط الاستعداد والاستجابة للكوارث	يجب أن تكون خطط الاستعداد والاستجابة للكوارث مراعية للنوع الاجتماعي. خرائط الأخطار والمخاطر التي تشمل معامل التغير لقابلية التضرر والمخاطر لكل من الجنسين، يجب أن تستخدم في تطوير خطط الاستعداد للطوارئ والاستجابة لها. وضع خطط حديثة مراعية للنوع الاجتماعي للاستعداد والاستجابة للطوارئ، وجعلها في موضع التنفيذ من قبل النساء والرجال. نشر الخطط الحديثة المراعية للنوع الاجتماعي للاستعداد والاستجابة للطوارئ من قبل النساء والرجال. تطبيق الاستراتيجيات المراعية للنوع الاجتماعي للحفاظ على الاستعداد لأحداث الأخطار المتكررة. النتائج الناجمة عن الاختبارات الدورية، والتدريب على وقوع الحدث لاختبار ما إذا كان الإنذار المبكر وعملية النشر والاستجابة متساوية للنساء والرجال على حد سواء.

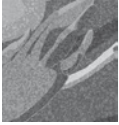

القدرة على الاستجابة	
المهام الأساسية	الإجراءات
تقدير وتعزيز قدرة المجتمع على الاستجابة	تقدير قدرة المرأة على الاستجابة بفاعلية للإنذارات المبكرة. تحليل الاستجابة والدروس المستفادة المراعية للنوع الاجتماعي، وإدماجها في الاستراتيجيات المستقبلية لبناء القدرات. المنظمات المتخصصة في قضايا المرأة يجب أن تشارك في المساعدة في بناء القدرات. تطوير وتنفيذ برامج التدريب والتوعية المراعية للنوع الاجتماعي للمجتمع وللمتطوعين.
تعزيز التعليم والتوعية العامة	إنتاج معلومات بسيطة عن الأخطار وقابلية التضرر والمخاطر وكيفية تقليل الآثار، ونشرها بشكل متساو على النساء والرجال بلغة يفهمونها. توعية الرجال والنساء حول كيف سيتم نشر الإنذارات، وما هي المصادر المعتمدة وكيفية الاستجابة للأنواع المختلفة من الأخطار بعد تلقي رسالة الإنذار المبكر. تدريب المرأة والرجل بقدر متساو للتعرف على العلامات البسيطة لأخطار الطقس والمياه للتمكن من الاستجابة الفورية. التعليم والتوعية العامة القائمة بشأن النوع الاجتماعي يجب أن تكون مدمجة في المناهج الدراسية من المرحلة الابتدائية وحتى الجامعية. استخدام وسائل الإعلام المفضلة لدى المرأة لتحسين الوعي العام. حملات التعليم والتوعية العامة يجب أن تتلاءم مع الاحتياجات والاهتمامات الخاصة للنساء والرجال. تقييم استراتيجيات برامج التوعية مرة واحدة على الأقل كل سنة لتحديد ما إذا كانت المرأة تشارك بفاعلية في عملية الاستجابة.

References

Acar, F., and Ege, G. 2001. Women's human rights in disaster contexts: How can CEDAW help?, United Nations Division for the Advancement of Women (DAW) International Strategy for Disaster Reduction (ISDR) Expert Group Meeting on Environmental management and the mitigation of natural disasters: gender perspective. Ankara.

Aguilar, L. (in press). Establishing the linkages between gender and climate change: State of the world.

Anderson, C. 2002. Gender matters: Implications for climate variability and climate change and for disaster management in the Pacific Islands. Retrieved November 2007, from the World Wide Web: http://www.gencc.interconnection.org/resources.htm

Ariyabandu M., Wickramasinghe M. 2003. Gender dimensions in disaster management, a guide for South Asia, Intermediate Technology Development Group, Duryog Nivaran, Colombo.

Briceño, S. 2002. Gender mainstreaming in disaster reduction, Commission on the Status of Women. New York: Secretariat of the International Strategy for Disaster Reduction.

Buvinić, M. 1999. Hurricane Mitch: Women's needs and contributions. Inter-American Development Bank, Sustainable Development Department.

Castro García, C., and Reyes Zúñiga, L. 2006. Desastres naturales y vulnerabilidad de las mujeres en México. México: Instituto Nacional de las Mujeres, PNUD

Enarson, E. 2006. SWS Fact Sheet: Women and disaster. FAO. 2008. Women and plant genetic resources for food and agriculture.

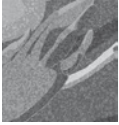

Retrieved February 2008, from the World Wide Web: http://www.fao.org/FOCUS/E/96/06/03-e.htm#homegarden

Fordham, M. 2001. Challenging boundaries: A gender perspective on early warning in disaster and environmental management, United Nations Division for the Advancement of Women (DAW) International Strategy for Disaster Reduction (ISDR) Expert Group Meeting on "Environmental management and the mitigation of natural disasters: a gender perspective". Ankara.

Genanet. 2004. Mainstreaming gender into the climate change regime, COP 10 Buenos Aires.

Hannan, C. 2002. Mainstreaming gender perspectives in environmental management and mitigation of natural disasters, Roundtable Panel and Discussion organized by The United Nations Division for the Advancement of Women and the NGO Committee on the Status of Women in preparation for the 46th Session of the Commission on the Status of Women. United Nations Conference Room 5.

Krishnaraj, M. 1997. Gender issues in disaster management: The Latur earthquake. Development, Gender, Technology and, 1, 395-411. Lambrou, Y., and Laub, R. 2004. Gender perspectives on the conventions on biodiversity, climate change and desertification. FAO.

Lara, S. 2004a. Millennium Development Goals: Gender makes the difference. IUCN.

Lara, S. 2004b. Poverty and environment: Gender makes the difference. IUCN.

Moser, C., and Satterthwaite, D. 2008. Pre-poor climate change adaptation in the urban centres of low-and middle-income countries,

Workshop on Social Dimension of Climate Change. Washington D.C.: World Bank.

Neumayer, E., and Plümper, T. 2007. The gendered nature of natural disasters: The impact of catastrophic events on the gender gap in life expectancy, 1981–2002. Annals of the Association of American Geographers, 97(3), 551–566.

Oxfam 2007. Adapting to climate change: What's needed in poor countries, and who should pay.

UNISDR. 2002. Women, disaster reduction and sustainable development.

UNISDR. 2005. Hyogo framework for action

UNISDR. 2007. Words into action

UNISDR. 2007. Gender perspective: Working together for disaster risk reduction.

UNISDR. 2006. Global survey of early warning systems.

UNISDR and Federal Foreign Office. 2006. Developing early warning systems: A checklist, EWC III, Third International Conference on Early Warning. Bonn, Germany. http://www.unisdr.org/ppew/info-resources/ewc3/checklist/English.pdf

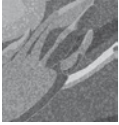

ملحق الفصل الرابع

الأولوية	المهام الأساسية للحد من مخاطر الكوارث	المؤشرات الرئيسية
إطار عمل هيوجو ١. جعل مخاطر الكوارث أولوية وطنية ومحلية	إجراء حوار مع مختلف المعنيين لوضع الأسس.	وجود إطار قانوني يشتمل على مسؤوليات محددة وواضحة لجميع المستويات.
	إنشاء أو تعزيز آليات للتنسيق المنهجي.	برنامج وطني لمختلف المعنيين المتنوعين.
	تقييم وتطوير القاعدة المؤسسية.	إطار السياسات الوطنية الموجود يتطلب الخطط والأنشطة على جميع المستويات.
	أولوية وتخصيص الموارد المناسبة.	تخصيص الموارد الكافية لتنفيذ الخطط على جميع المستويات.
إطار عمل هيوجو ٢. تحسين الإنذار المبكر والمعلومات حول الخطر	إنشاء مبادرة لتقدير المخاطر على نطاق البلد بأكملها.	تقدير وطني للمخاطر مبني على أساس معلومات وبيانات المخاطر، ويشمل تقدير المخاطر بالنسبة للقطاعات الرئيسية.
	مراجعة مدى توفر المعلومات المتعلقة بالمخاطر، وكذلك قدرات جمع البيانات واستخدامها.	وضع النظم لرصد وأرشفة ونشر البيانات عن المخاطر وقابلية التضرر.
	تقييم وتعزيز قدرات الإنذار المبكر	وجود إنذار مبكر لجميع الأخطار الكبرى.

الأولوية	المهام الأساسية للحد من مخاطر الكوارث	المؤشرات الرئيسية
	تطوير آليات الاتصال والنشر	الإنذار المبكر يصل إلى ويخدم الناس على مستوى المجتمع المحلي.
إطار عمل هيوجو ٣. بناء ثقافة السلامة والصمود	وضع برنامج لرفع مستوى الوعي	وجود استراتيجية وطنية للتوعية تصل إلى جميع المجتمعات، وإلى كل الناس من مختلف المستويات التعليمية.
	إدماج الحد من مخاطر الكوارث في النظام التعليمي والمجتمع البحثي.	المناهج الدراسية على كافة المستويات تشمل عناصر الحد من مخاطر الكوارث، ويتم تدريب المعلمين على الحد من مخاطر الكوارث على جميع المستويات.
	تطوير وإقامة التدريب على الحد من مخاطر الكوارث للقطاعات الرئيسية.	
	تعزيز تجميع ونشر واستخدام المعلومات للحد من مخاطر الكوارث	
إطار عمل هيوجو ٤. الحد من المخاطر في القطاعات الرئيسية	البيئة: إدماج الحد من مخاطر الكوارث في إدارة الموارد البيئية الطبيعية.	سياسات إدارة الموارد الطبيعية وحماية البيئة وتغير المناخ يجب أن تضم عناصر الحد من مخاطر الكوارث.

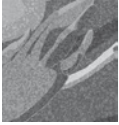

الأولوية	المهام الأساسية للحد من مخاطر الكوارث	المؤشرات الرئيسية
	الاحتياجات الاجتماعية: وضع آليات دعم صمود الفقراء والضعفاء	تنفيذ سياسات وخطط محددة للحد من قابلية التعرض للفئات الفقيرة.
	التخطيط العمراني: وضع تدابير لإدماج الحد من مخاطر الكوارث في التخطيط للمناطق الحضرية واستخدام الأراضي.	عمليات تقسيم استخدام الأراضي، وخطط وقوانين البناء الموجودة، يجب أن تشتمل على عناصر الحد من مخاطر الكوارث ويتم تنفيذها بصرامة.
	الهيكليات: تعزيز الآليات اللازمة لتحسين سلامة المبنى وحماية المرافق الحيوية.	برنامج وطني على المدى الطويل لحماية المدارس والمرافق الصحية والبنية التحتية الحيوية من الأخطار الطبيعية المتكررة.
	تحفيز أنشطة الحد من مخاطر الكوارث في قطاعات الإنتاج والخدمات.	وجود إجراءات لتقدير نتائج الحد من مخاطر الكوارث على المقترحات المعروضة للمشروعات الكبرى للبنية التحتية.
	الآليات المالية/ الاقتصادية: خلق فرص لإشراك القطاع الخاص في الحد من مخاطر الكوارث.	
	التعافي من الكوارث: وضع خطط عمليات التعافي واحتوائها على الحد من مخاطر الكوارث.	

الأولوية	المهام الأساسية للحد من مخاطر الكوارث	المؤشرات الرئيسية
إطار عمل هيوجو ٥. تعزيز مستوى الاستعداد للاستجابة	تطوير أنشطة وفهم مشترك لدعم أنشطة الاستعداد.	الاستعداد للكوارث وخطط للطوارئ تكون موجودة وجاهزة للعمل على جميع المستويات، مع التدريب المنتظم والتدريب الافتراضي لوقوع الحدث، من أجل اختبار وتطوير الحد من مخاطر الكوارث.
	تقييم مدى التأهب والقدرات والاستعداد.	عمل التقييمات المستقلة، وتوزيع المسؤوليات من أجل تنفيذ التوصيات وجدولة الموارد.
	تعزيز التخطيط والبرمجة للاستجابة والتعافي وإعادة التأهيل.	جميع المنظمات والموظفين والمتطوعين المسؤولون عن الحفاظ على الاستعداد، يجب تدريبهم وتجهيزهم بالمعدات اللازمة من أجل الاستعداد والاستجابة الفعالة للكوارث.
		وجود الآليات المالية للطوارئ لدعم فاعلية الاستجابة والتعافي.
		وجود إجراءات لتوثيق الخبرات المكتسبة خلال أحداث الأخطار والكوارث، والقيام بالمراجعة لما بعد الحدث.

الفصل الخامس

مؤشرات مراعاة النوع الاجتماعي في الحد من مخاطر الكوارث

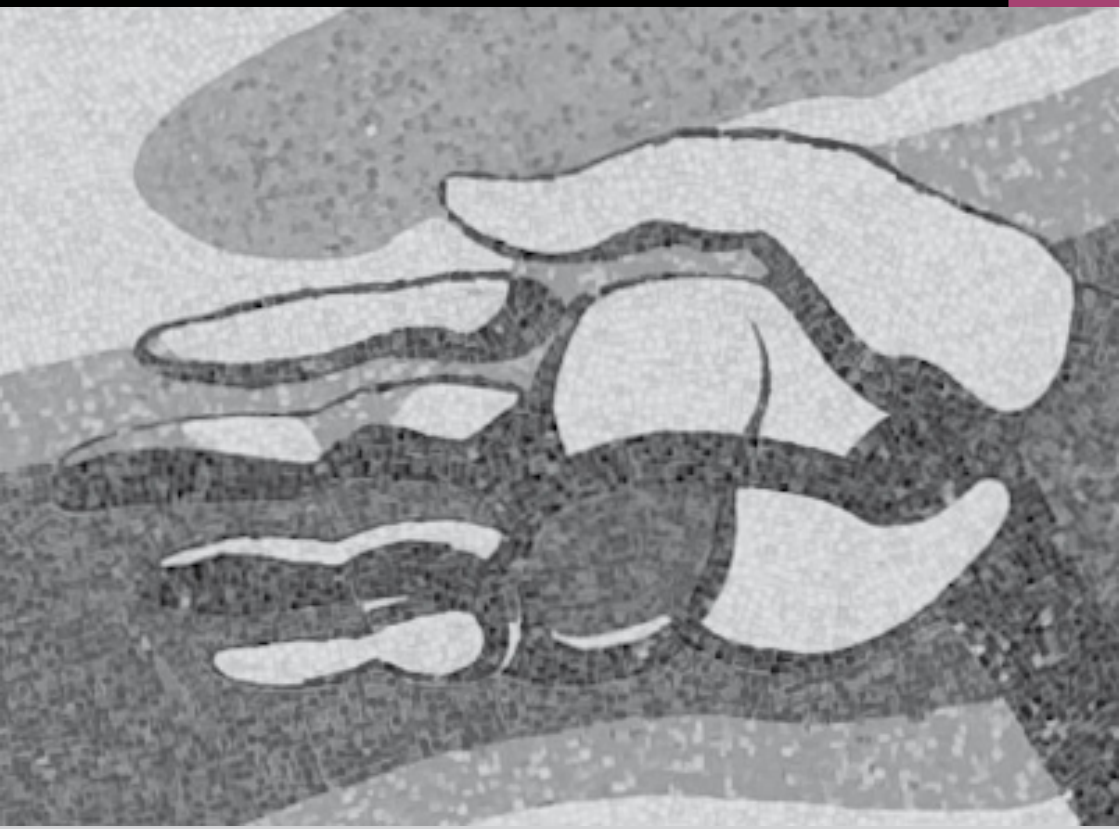

الفصل الخامس: مؤشرات مراعاة النوع الاجتماعي في الحد من مخاطر الكوارث

". . . مع ذلك لا أعتقد أن أمتنا لا تحتاج إلا لخدمات الرجل. فالخدمات القيمة التي قدمتها المرأة لا نزال نذكرها على مر التاريخ. وانطلاقا من هذه الأمثلة، نحن نتعلم أنه يجب علينا جميعاً المساهمة في تنمية أمتنا."

الملكة سورايا، أفغانستان، ١٩٢٦

الكوارث الكبرى على مدى العقد الماضي، مثل تسونامي المحيط الهندي في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٤، وإعصاري ميتش وكاترينا في خليج المكسيك اللذين دمرا منطقة البحر الكاريبي ونيوأورليانز، قد أظهرت أن الاستعداد والاستجابة للكوارث التي تتغاضى عن النوع الاجتماعي، يمكن أن تؤدي إلى تفاقم تأثير الكوارث على النساء والفتيات والفئات المهمشة، وتقليل قدراتهن على مجابهة الكوارث في المستقبل بدلا من تنميتها.

وقال الدكتور سينغ من منظمة اليونسكو في كلمته الافتتاحية في المؤتمر الدولي للنوع الاجتماعي في الحد من مخاطر الكوارث (بكين، ٢٠٠٩) أن: "إضافة النوع الاجتماعي إلى منظورنا سوف يوسع من آفاق رؤيتنا لما تمثله الكارثة. وعند الوضع في الحسبان آثار الكوارث على كل من الجنسين، فإن الكوارث لا تصبح مجرد مادية في طبيعتها، ولكنها تصبح ذات طبيعة اجتماعية.". وكما ذكر بإيجاز "الكوارث الطبيعية لا تميز بين البشر؛ ولكن الأشخاص يميزون بكل تأكيد.".

وحتى الآن لا يوجد إلا أدوات محدودة هي التي تدعم مراعاة النوع الاجتماعي في الحد من مخاطر الكوارث. وهذا يحول دون الاستفادة من التجارب الماضية، وتكييف الممارسات القائمة. وهناك طريقة واحدة لرصد ما إذا كانت الفوارق الاجتماعية القائمة بين النساء والرجال والفتيات والفتيان تتفاقم من جراء الكوارث، أو تتغير من خلال مبادرات تحسين الحد من المخاطر، هذه الطريقة هي وضع مؤشرات قياس والاتفاق عليها، والتي من شأنها أن تعكس لنا هذا.

المؤشرات يتم تصميمها لتعطي لنا المعنى والقياسات الواقعية للتغيير أو التغييرات خلال فترة زمنية. وهي تبرز القضايا والاتجاهات التي لا يسهل ملاحظتها أو إثباتها بدون تلك المؤشرات. وهي تتيح تقييم أثر السياسات والبرامج، وإجراء تحسينات في جميع المراحل. ولذلك فإن المؤشرات قد تكون مقياساً لمدى تحقيق المجتمع للمساواة بين الجنسين.

والمؤشرات يمكن أن تكشف عن الاتجاهات الإيجابية أو السلبية في المجتمع. ففي حالة المؤشرات الإيجابية، تكون الزيادة في قيمتها تشير إلى التقدم المحرز نحو تحقيق المساواة في العلاقات بين الرجل والمرأة، على سبيل المثال، زيادة كمية سندات الملكية التي لدى المرأة أو لدى الزوجين معاً. والزيادة في قيمة المؤشرات السلبية تشير إلى تراجع في تحقيق المساواة بين المرأة والرجل، على سبيل المثال، زيادة البطالة بين الخريجات من النساء بالمقارنة مع الرجال.

واستخدام المؤشرات سيسهل من تحقيق الإدماج لمعرفة المرأة وخبراتها ووجهات نظرها ضمن التخطيط والتنفيذ لإطار عمل هيوجو. كما أن رصد وتقييم المؤشرات سوف يوضح كفاءة المدخل المراعي للنوع الاجتماعي، وإلى أي مدى استطاع المجتمع الحفاظ "على كرامة وقيمة الإنسان الفرد، والمساواة في الحقوق بين الرجال والنساء، وبين الأمم كبيرها وصغيرها" كما ورد في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة.

وهذا المبدأ التوجيهي سيوفر الخلفية للمؤشرات المستخدمة على نحو خاص في وضع السياسات المراعية للنوع الاجتماعي، وتقدير المخاطر ونظم الإنذار المبكر. كما أن هذه المبادئ يمكن استخدامها لوضع مؤشرات لعناصر أخرى في إطار عمل هيوجو.

٥-١ ما هي المؤشرات؟

المؤشرات تعرف على أنها قياسات كمية، على سبيل المثال كم عدد الرجال والنساء الذي بحوزتهم ملكيات في قرية معينة. ومن الممكن أن تكون مصممة لتعكس جوانب موضوعية للمجتمع، على سبيل المثال، ما مدى الحرية التي يمكن أن تتكلم بها النساء في اللقاءات العامة. والمؤشرات يمكن أن تكون "قياسات، أو أرقام، أو حقائق، أو آراء أو تصورات تشير إلى مواقف أو أوضاع معينة". (Escalante et al, 2000).

أمثلة على المؤشرات

القياس:	كمية الأمطار التي تهطل في أي يوم في أي مكان
العدد:	عدد النساء القتلى بسبب الفيضانات
معلومة:	وجود قانون بشأن المساواة الاجتماعية للمرأة والرجل
الرأي أو التصور:	تصورات النساء اللاتي يعشن في منطقة الفيضان حول ما إذا كانت أوضاعهن قد تحسنت منذ الموافقة على قانون المساواة بين الجنسين.

٥-٢ ما أهمية المؤشرات؟

نحن نستخدم المؤشرات لقياس ومتابعة وتقييم التقدم الذي أحرزناه لبلوغ النتيجة المرجوة. فالمؤشرات تساعدنا على مراجعة وتنقيح المدخل عندما لا ينجح كما ينبغي. على سبيل المثال، من المهم أن نفهم العلاقات بين الرجل والمرأة، وكذلك الأدوار والمسؤوليات المختلفة في المجتمع، عندما نقوم بتصميم نظام للإنذار المبكر. وسوف نحتاج أن نعرف ما إذا كان نظام الإنذار المبكر يقوم بفاعلية بتنبيه جميع المواطنين من جميع الأعمار عن وجود تهديد وشيك أو لا.

وإذا لم نتمكن من ذلك، يجب علينا أن نفهم لماذا، واتخاذ الخطوات اللازمة لتصحيح الوضع. وسنكون بحاجة أيضاً إلى أن نعرف - بأقصى ما نستطيع - ما هي الموارد المتاحة للمساعدة الأسرة والمجتمع المحلي، في أنشطة الاستجابة الفورية في أعقاب الإنذار أو الكارثة المفاجئة.

وسوف تعكس المؤشرات أربعة جوانب مختلفة لأي مجتمع أو مشروع أو برنامج. وهذه الجوانب أو المتغيرات سوف تصف وتقيس وترصد ما يلي:

- الخصائص العامة للمجتمع أو البلد، والتي سوف تؤثر في جميع الجوانب الأخرى من المجتمع، وكذلك تحليل ومتابعة العمل؛
- الموارد المتاحة (السياسات) والفرص (البرامج القائمة والمنظمات) لتشجيع وتعزيز المساواة بين الجنسين؛
- عمليات التعليم والتوعية (على سبيل المثال المدارس) والاتصالات (على سبيل المثال وسائل الإعلام) داخل مجتمع معين، والتي مع مرور الوقت ستؤثر سلباً أو إيجاباً على المساواة بين الجنسين في المجتمع؛
- إلى أي مدى تتحقق أهداف السياسات والقرارات والممارسات المراعية للنوع الاجتماعي في هذا المجتمع بمرور الوقت.

المؤشرات تتيح لنا أيضاً:

- تقييم التغيرات بمرور الوقت في حالة أو وضع معين؛
- الملاحظة الوثيقة لنتائج المبادرات أو الإجراءات؛
- تقييم ومتابعة نتائج عمليات الحد من مخاطر الكوارث؛
- توفير أدوات للمساعدة على تحقيق نتائج أفضل للبرامج أو المبادرات.

٥-٣ ما هي المؤشرات المراعية للنوع الاجتماعي؟

المؤشرات المراعية للنوع الاجتماعي تشكل علامات تساعد على جس النبض للمساواة بين المرأة والرجل في مكان معين، سواء أكان على مستوى العالم، أو

المنطقة، أو المقاطعة، أو المجتمع. وهي مطلوبة من أجل قياس مدى التقدم أو التراجع في الوصول إلى المساواة بين الجنسين على مر الزمن، وفي الطرق التي يمكن تحليلها أو منهجتها. والملخص التالي حول قابلية التضرر تبعاً لنوع الجنس في ملاوي، هو مثال لبعض هذه العلامات الدالة على عدم المساواة.(Hay and Phiri, 2008).

قابلية التضرر تبعاً لنوع الجنس في ملاوي	
١	تشكل النساء ٧٠٪ من القوة العاملة الزراعية، ولكنهن الأقل نصيباً في المشاركة في إنتاج المحاصيل النقدية بسبب ظروف العمل وضيق الوقت.
٢	تبلغ قيمة الأصول التي تملكها الأسر التي يعولها الرجال أكثر من ضعف ما تملكه الأسر التي تعولها النساء، والأسر التي يعولها الذكور أكثر نصيباً في امتلاك الأصول الزراعية.
٣	معدلات أجر المرأة عن عمل "جانيو" (العمل لفترة قصيرة في المناطق الريفية) غالباً ما يكون الثلثين فقط لما يتقاضاه الرجل.
٤	تواجه المرأة صعوبات أكبر في الحصول على القروض، كما أنها لا تملك الأصول المطلوبة للضمانات.
٥	في عام ٢٠٠٦، كان ٥٦٪ من النساء يعرفن القراءة والكتابة مقارنة مع ٧٩٪ من الرجال؛
٦	هناك ٤٣٪ فقط من الولادات تتم تحت إشراف عاملين صحيين، مما يؤدي إلى ارتفاع معدل وفيات الأمهات.
٧	مع استنفاد الأصول الأسرية تكون المرأة أكثر عرضة للانخراط في العلاقات الجنسية وغيرها من مثل هذه السلوكيات المحفوفة بالمخاطر، من أجل تلبية الاحتياجات المعيشية للأسرة.
٨	النساء والفتيات عادة ما يقع عليهن عبء رعاية الأفراد المرضى بالأسرة.
٩	الفتيات الصغيرات أكثر عرضة للتسرب من المدارس لرعاية الأخوة الأصغر

	سناً أو المرضى، أو للمساعدة في العمل المنزلي والزراعي في أعقاب صدمات الإعالة أو التكسب في الأسرة.
١٠	الأسر التي تعولها المرأة أكثر اعتماداً على الدعم الخارجي من الأسر التي يعولها الذكور، ويكون ذلك في شكل هبات المواد الغذائية من الأقارب، والمعونة الغذائية وبرامج العمل العام.
١١	نادراً ما يتم تمثيل المرأة في مجلس الشيوخ، ولذا فهي غير قادرة على التأثير في القرارات حول ملكية الأراضي، وحقوق الميراث وما إلى ذلك.

إن مؤشرات أو متغيرات السياق والمدخل والإجراء تتيح لنا دراسة العناصر الرئيسية لقابلية التضرر حيث أنها:

- تبرز ما هو خافٍ علينا في الوقت الراهن، مما يتيح لنا التحقق مما إذا كانت هناك مساواة بين الرجل والمرأة، وأين ولماذا يوجد التفاوت، وكيفية التغيير بمرور الوقت، كما تقيس الظروف التي تؤثر على الرجال والنساء بشكل مختلف؛
- مقارنة النتائج بين مكان وآخر، على سبيل المثال مقارنة نتائج مجتمع معين مع باقي مجتمعات البلد بأكمله، أو لإجراء المقارنات الدولية والإقليمية؛
- معرفة ما إذا كان هناك اتجاه نحو التقدم بمرور الوقت، بمعنى؛ ما إذا كانت أوضاع النوع الاجتماعي تحسنت، أو ازدادت سوءاً مما يشير إلى تغييرات في علاقات القوى بين المرأة والرجل؛
- قياس تأثير السياسات والبرامج المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في المجتمع، أو في المنطقة، أو البلد أو العالم؛
- تخطيط وتنفيذ وتنسيق وتقييم السياسات والبرامج، والتحديد الأفضل لأقصى ما يمكن من أجل الوصول والاستخدام والتحكم في الموارد، وتوزيع المنفعة والتكلفة.
- الظروف يمكن أن تتغير بسرعة كبيرة في كثير من الأحيان، ولكن المجتمع وسلوكيات الإنسان غالباً ما تتغير ببطء. ولذلك فقد يكون من

الضروري مراجعة المؤشرات التي نستخدمها مع مرور الوقت. وهناك عدد من العوامل الرئيسية يجب وضعها في الاعتبار عند تصميم واختيار المؤشرات.

٥-٤ كيف يمكن بناء مؤشرات جيدة؟

إن المؤشرات الكمية والنوعية ترسم صوراً مختلفة للسياق الاجتماعي قبل بدء المشروع، وتعكس الجوانب المختلفة للتغيرات الناجمة عن أي سياسات أو تدخلات تم القيام بها. وكلا القياسين مطلوب لإظهار صورة كاملة للواقع، وإتاحة الفرصة لنا لإجراء تقييم سليم، وصياغة برامج ومبادرات الحد من مخاطر الكوارث.

فالمؤشرات الكمية تتعامل مع ما يمكن عده وقياسه. وكثيراً ما تشير إلى الأرقام والنسب المئوية للنساء والرجال أو المنظمات المعنية أو المتأثرين من مبادرة أو حدث. والمؤشرات الكمية المراعية للنوع الاجتماعي غالباً ما تعتمد على نظم وسجلات البيانات المصنفة تبعاً لنوع الجنس. وعندما تتوفر البيانات الأولية الكمية، فإن المؤشرات الكمية من الممكن أن تشتمل على بعض عناصر تحديد الأهداف.

المؤشر الكمي:

النسبة المئوية لنساء المجتمع اللاتي حصلن على قوارب مؤخراً نتيجة لهذه المبادرة.

والمؤشرات النوعية تتعامل مع المعلومات التي لا يمكن قياسها بصورة مباشرة، مثل الآراء والتصورات أو الأحكام. والمؤشرات النوعية لها غرض تفسيري وتحليلي قوي، وهي حيوية بشكل خاص في فهم تأثير برنامج أو مبادرة على الناس، بما في ذلك كيف يمكن إدخال التحسينات عليها.

على سبيل المثال، ليس من الكافي معرفة إذا كان النساء يشاركن في هذا النشاط: فنوعية المشاركة والخبرة لها الأهمية الأكبر. والتصورات الموضوعية هي المقياس النهائي للمشروع، عما إذا كان الذين مارسوه بأنفسهم يروا أنه ناجح أم لا، وعما إذا كانوا استفادوا من المشاركة أم لا.

المؤشر النوعي:

تصورات المرأة في المجتمع حول ما إذا كانت القوارب الجديدة قد حسنت نوعية حياتهن، وإذا لم يكن كذلك، لماذا لا.

كل المؤشرات المراعية للنوع الاجتماعي، سواء كانت كمية أو نوعية يجب أن تكون:

- واقعية : وجود وسائل للتحقق من المعلومات (البيانات المتاحة، والتوقيت ممكن عملياً . . . الخ)، والبيانات يجب أن تكون سهلة في الحصول عليها، وتكون سهلة الاستخدام للتنفيذ؛
- ذات معنى: العلاقة بين المؤشر والهدف المنشود واضحة، ويمكن عرضها، أي أنها تتناول ثغرات النوع الاجتماعي وأوجه عدم المساواة بين الجنسين التي تسعى للتغلب عليها؛
- يقوم بتحديدها الأشخاص المعنيون: يتم جمعها باستخدام مداخل المشاركة، ويجب على النساء والرجال أن يشاركوا بفاعلية في التخطيط لأطر قياس الأداء، وفي تنفيذها، ومناقشة نتائجها.

كما يجب أن تتيح ما يلي:

- القياس المنهجي لجانب معين من الأوضاع التي تسعى المبادرة أو البرنامج لمعالجته؛

- التحليل المنهجي من خلال كونها ممثلة للواقع: القدرة على التقاط كل من المعلومات الكمية والنوعية لتقديم صورة كاملة عن الوضع الحقيقي، وإتاحة تفسير وتحليل لنوعية التقدم.

ومن المهم أن:

- جمع بيانات مصنفة تبعاً لنوع الجنس حول علاقات القوى، والوصول إلى الموارد ورأس المال، والوضع الاجتماعي والاقتصادي، والتعليم، والوصول إلى خدمات البنية التحتية، والأنشطة المدرة للدخل؛
- تضع في اعتبارها منظور طويل المدى. تحتاج البرامج لإظهار كيف تشارك النساء والرجال، ويجب استخدام مؤشرات القياس التي تكشف عن تغييرات في علاقات القوى (والعلاقات الاجتماعية)، وبين المرأة والرجل أثناء وبعد فترة البرنامج.

قضايا النوع الاجتماعي موجودة في كل بعد من أبعاد الحياة، وبالتالي يجب أن نكون حريصين على إدراج مجموعة من المؤشرات الأكثر شمولاً ضمن نطاق وميزانية البرامج. والإطار العام أو قائمة المراجعة لتقييم مدى اكتمال مجموعة مؤشرات النوع الاجتماعي نعرضها في الجدول التالي:

مجال الحياة	المتغيرات أو مؤشرات المنتج
العمل (المدفوع الأجر وغير المدفوع)	تقليدية (المرأة تدرس في المدارس الابتدائية؛ الرجال يقودون الشاحنات)، غير تقليدية (ممرضون من الذكور؛ سيدات يقودن سيارات الأجرة)
	قيمة القدرات (معرفة الكيفية/ القدرة / جديرة بعمل المرأة)
	المشاريع الإنتاجية (دور المرأة في المشاريع التي لها أثر إيجابي على المجتمع)
	العلاقات والرضا (الأسرة/ الدعم الاجتماعي والموافقة عليه؛ المصلحة الشخصية / قيمة العائد من العمل المأجور للمرأة)

مجال الحياة	المتغيرات أو مؤشرات المنتج
الموارد	التكنولوجيا
	القروض
	الملكية
	الوصول
	المعلومات
التدريب والتعليم	تدريب
	التعليم الرسمي
صحة	البدنية
	الإنجابية
	الجنسية
	العقلية
علاقات القوى	المشاركة
	صنع القرار
	القيادة
العنف	الإبلاغ عن العنف
	الدعم
	المعلومات
	ضد الفتيات أو الفتيان

مجال الحياة	المتغيرات أو مؤشرات المنتج
	إدمان الكحول، الإدمان على المخدرات
	أشكال متنوعة
العلاقات الاجتماعية	العائلة
	الزواج
	المجتمع
	الصداقة
نشأة الفرد ونوعية الحياة	المشاركة/ التعبير/ الاستقلال/ اعتراف - التقييم/ الهدف في الحياة/ الرضا/ تحقيق الذات/مشاعر سلبية/الصور النمطية/ الجنسية/ مسؤولية الأب أو الأم/ الراحة

٥-٥ كيف يمكن استخدام المؤشرات خلال دورة برنامج تدخلات الحد من مخاطر الكوارث؟

إن المؤشرات هي الأساس لنظم المتابعة والتقييم المراعية للنوع الاجتماعي، والتي تستخدم في تصميم وتقييم فعالية وكفاءة واستدامة تدخلات الحد من مخاطر الكوارث. ونظم المتابعة والتقييم هي نقطة الانطلاق الحيوية لتعميم منظور النوع الاجتماعي في الحد من مخاطر الكوارث، كما أنها توفر المعلومات للتقارير الخاصة بتنفيذ إطار عمل هيوجو والأهداف الإنمائية للألفية على المستوى الوطني. ونظم المتابعة والتقييم يمكن بناؤها بحيث تكون شاملة تماماً لمنظور النوع الاجتماعي، بدءاً من المعايير التي يتم من خلالها بناء المؤشرات، والتي تستخدم بعد ذلك لتحليل نتائج الأنشطة.

ومن المهم أن نضع في الاعتبار عوامل المساواة بين الجنسين في البرامج منذ البداية. والتصميم المراعي للنوع الاجتماعي واستخدام مؤشرات مراعية أيضاً للنوع الاجتماعي، يجب أن تكون جزءاً لا يتجزأ من تخطيط البرنامج ومتابعته وتقييمه من البداية، وليس مجرد اهتمام "إضافي" للبرنامج. وهذا يجب أن يقوم

على تحليل أولي لأوضاع العلاقات بين الجنسين مع مختلف المعنيين، والذي يمكن أن يكون بعد ذلك بمثابة نقطة مرجعية وخط أساسي يقاس على أساسه النتائج.

وعلى نفس الدرجة من الأهمية يجب أن نعمل على تحديد أهداف وأنشطة مراعية للنوع الاجتماعي من البداية، بحيث تدرج في الميزانية لتغطية التكاليف لتحقيقها. والميزانية ضرورية لضمان المتابعة المنهجية والموثوقة والمستمرة لهذه المؤشرات، والتي يجب تقييمها في فترة زمنية كافية تماماً بحيث تخلق قرارات صحيحة للبرنامج. كما أن التركيز على تحديد أولويات أساسية واضحة هو مبدأ حيوي. ومن الأفضل كثيراً أن تكون دقيقة إلى حد ما وسريعة، من أن تكون دقيقة جداً ولكن بعد فوات الأوان. ويجب وجود عدد معقول من المتغيرات يكون لها الأولوية لأغراض التقييم، مع الوضع في الحسبان المؤشرات النوعية لتحسين التحليل والتفسير للبيانات الكمية. وينبغي إيلاء الاهتمام ليس فقط للكمية فحسب، بل أيضاً لنوعية تجارب المعنيين، وخاصة فيما يخص المشاركة، وكيفية تغير تطلعات النساء والرجال والفتيات والفتيان. وهذا القياس النوعي يمكن أن يكون مؤشراً موثوقاً لتغير الآراء والتصورات والتمكين.

وإعداد التقارير عن برامج الحد من مخاطر الكوارث على المستويات المحلية والوطنية سوف يكون أسهل، إذا كانت مؤشرات تنفيذ مراعاة النوع الاجتماعي لإطار عمل هيوجو تتسق أو تتكامل مع تلك المستخدمة لمتابعة الأهداف الإنمائية للألفية، وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. ويمكن البناء على الخبرة العملية المكتسبة في متابعة الأهداف الإنمائية للألفية، بالإضافة إلى المعلومات المتاحة عن مؤشرات أخرى مفيدة لتقييم التقدم المحرز نحو الحد من المخاطر وهي موجودة في "مؤشرات التقدم: توجيهات قياس الحد من مخاطر الكوارث وتنفيذ إطار عمل هيوجو" (UNISDR, 2008). ومن الممكن استخدامها كمرجع عند الوضع في الاعتبار مؤشرات النوع الاجتماعي لوضع السياسات، وتقييم المخاطر، وتخطيط وتنفيذ نظم الإنذار المبكر، ونعرض بعض الأمثلة لذلك في الجزء التالي.

إذا كانت المؤشرات والمعايير لقياس التقدم المحرز بشأن الأهداف الإنمائية للألفية تم تكييفها لمتابعة وتقييم الجهود الرامية إلى تعميم منظور النوع

الاجتماعي في الحد من المخاطر، والعكس بالعكس، فإن الاستفادة تكون مضاعفة. وهذا سيعمل على ضمان أن تدخلات الأهداف الإنمائية للألفية مراعية للحد من المخاطر، وأن هناك أهداف واضحة تم وضعها لتحقيق الحد من المخاطر المراعي للنوع الاجتماعي على المستويين المحلي والوطني.

والجدول التالي يعرض العلاقة الواضحة بين دور المرأة وأوضاعها في المجتمع، ونجاح هذا المجتمع في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتنفيذ إطار عمل هيوجو.

الأولوية	الأهداف الاستراتيجية لإطار عمل هيوجو		
	إدماج الحد من الكوارث في سياسات وممارسات التنمية المستدامة	تطوير وتعزيز المؤسسات والآليات والقدرات لبناء مجابهة الأخطار	الإدراج المنهجي لمداخل الحد من المخاطر في تنفيذ برامج الاستعداد والاستجابة للطوارئ وبرامج التعافي منها
إطار عمل هيوجو ١ إعطاء مخاطر الكوارث أولوية وطنية ومحلية	الهدف الإنمائي للألفية رقم ١: القضاء على الفقر المدقع والجوع، وتوفير الأمن الغذائي (٧٠٪ من فقراء العالم من النساء؛ وفي أفريقيا تنتج المرأة ٨٠٪ من المنتجات الزراعية معظمها لسد الحاجات الأساسية للمعيشة "زراعة الكفاف")	الهدف الإنمائي للألفية رقم ١: القضاء على الفقر المدقع والجوع، وتوفير الأمن الغذائي	الهدف الإنمائي للألفية رقم ٨: الشراكة العالمية من أجل التنمية (المرأة مسؤولة بشكل أساسي عن إحضار المياه، وإعداد الطعام، ورعاية المرضى والمسنين، والمشاركة في القطاع غير الرسمي واقتصاد الكفاف)
إطار عمل هيوجو ٢. تحسين المعلومات المتعلقة بالمخاطر والإنذار المبكر	الهدف الإنمائي للألفية رقم ١: القضاء على الفقر المدقع والجوع، وتوفير الأمن		

الأولوية	الأهداف الاستراتيجية لإطار عمل هيوجو		
	الغذائي		
إطار عمل هيوجو ٣. بناء ثقافة السلامة والصمود	الهدف الإنمائي للألفية رقم ٢: تعميم التعليم الأساسي عالمياً (على مستوى العالم؛ الفتاة أقل تخرجاً من المدرسة الابتدائية من الأولاد، والأطفال أكثر عرضة لترك المدرسة لرعاية الأخوة الأصغر سناً، والمساعدة في العمل المنزلي أو في غيره بالنسبة للأسر التي يعولها شخص واحد)	الهدف الإنمائي للألفية رقم ٢: تعميم التعليم الأساسي عالمياً	
إطار عمل هيوجو ٤. الحد من المخاطر في القطاعات الرئيسية	الهدف الإنمائي للألفية رقم ١: القضاء على الفقر المدقع والجوع، وتوفير الأمن الغذائي، الهدف الإنمائي للألفية رقم ٣: منع الخسائر في الأرواح وفي سبل العيش، وبوجه خاص وفيات الأطفال (المرأة مسؤولة	الأهداف الإنمائية للألفية ٤، ٥، ٦: توفير مياه الشرب النقية والرعاية الصحية الأساسية (المرأة مسؤولة بشكل أساسي عن جمع المياه، وإعداد الطعام، ورعاية المرضى والمسنين، والمشاركة في القطاع غير الرسمي واقتصاد	الهدف الإنمائي للألفية رقم ١: القضاء على الفقر المدقع والجوع، وتوفير الأمن الغذائي

الأولوية	الأهداف الاستراتيجية لإطار عمل هيوجو		
	بشكل أساسي عن جمع المياه، وإعداد الطعام، ورعاية المرضى والمسنين، والمشاركة في القطاع غير الرسمي واقتصاد الكفاف) الهدف الإنمائي للألفية رقم ٧: ضمان الاستدامة البيئية (المرأة تلعب دوراً هاماً في إدارة واستخدام السلع والخدمات البيئية من خلال دورها التقليدي في الاقتصاد غير الرسمي والمنزلي، وخاصة في المناطق الريفية من البلدان النامية)	الكفاف)	
إطار عمل هيوجو ٥. تعزيز الاستعداد من أجل الاستجابة الفعالة على جميع المستويات	الهدف الإنمائي للألفية رقم ١: القضاء على الفقر المدقع والجوع، وتوفير الأمن الغذائي		الهدف الإنمائي للألفية رقم ٢: تعميم التعليم الأساسي عالمياً

استخدام المؤشرات المراعية للنوع الاجتماعي هو أمر أساسي لتعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في تنفيذ إطار عمل هيوجو. وهي تدعم قدرات المرأة والرجل لمواجهة والحد من تأثير الكوارث على المجتمع أو الأمة. والجزء التالي يقدم جدولاً موجزاً للمؤشرات المتفق عليها لمختلف عناصر إطار عمل هيوجو، كما يقترح مؤشرات النوع الاجتماعي التي يمكن استخدامها لمتابعة تعميم منظور النوع الاجتماعي في وضع السياسات العامة (إطار عمل هيوجو ١)، وتقدير المخاطر (إطار عمل هيوجو ٢)، و في وضع وتنفيذ نظم الإنذار المبكر (موجودة بشكل متداخل في إطار عمل هيوجو ٢، ٣، ٤، ٥).

٥-٦ بعض الأمثلة المراعية للنوع الاجتماعي في الحد من مخاطر الكوارث

في عام ٢٠٠٧، قامت أمانة الأمم المتحدة لاستراتيجية الحد من مخاطر الكوارث بالتشاور مع مجموعة من الخبراء، بتحديد مجموعة من المؤشرات الأولية لقياس التقدم المحرز في النتائج المختلفة المتوقعة من أنشطة الحد من مخاطر الكوارث، والتي يتم تنفيذها في سياق إطار عمل هيوجو. ويلخص الجدول التالي النتائج المتعلقة بوضع السياسات العامة وتقييم المخاطر ونظم الإنذار المبكر. وبعض المؤشرات ذات الصلة بتحقيق نتائج محددة، تم اختيارها لتوضيح المدخل المراعي للنوع الاجتماعي. وهي ليست شاملة، ولكن يمكن استخدامها لتحفيز الآراء والأفكار حول أي مؤشرات أخرى ممكنة وتكون مراعية للنوع الاجتماعي، وذلك من خلال استخدام معلومات من السياق المحلي والإجراءات الموجودة به، بحيث تستطيع أن تقيس وتعكس كيف أن المساواة بين الجنسين يتم تحقيقها والترويج لها من خلال مبادرات الحد من مخاطر الكوارث بمرور الوقت.

الجدول التالي مصمم لتسهيل المرجعية السريعة للمبادئ التوجيهية الأخرى في هذه السلسلة، وليس بالتوازي التام مع إطار عمل هيوجو. وهو يساعد على توضيح بعض الأمثلة على مؤشرات النوع الاجتماعي، والتي يمكن استخدامها لتعميم منظور النوع الاجتماعي ومعالجة بعض المتغيرات التي تحد وتعوق المساواة بين المرأة والرجل وتجعلها أمراً صعباً.

النتائج المتوقعة		النتائج المراعية للنوع الاجتماعي	أمثلة لمجموعات المؤشرات المحتملة
إطار عمل هيوجو ١ جعل الحد من مخاطر الكوارث أولوية وطنية ومحلية	إنشاء وتفعيل آلية للتنسيق متعدد القطاعات للحد من مخاطر الكوارث.	تجميع المعنيين المتنوعين والمنظومات متعددة القطاعات الوطنية والمحلية/ آليات التنسيق، بما يشمل المنظمات والخبراء الذين يمثلون قضايا النوع الاجتماعي والحد من مخاطر الكوارث.	آلية الحد من مخاطر الكوارث الوطنية والمحلية تنطوي على سياسة المساواة بين الجنسين، التي تدعم المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة في فرص التخطيط والقيادة للحد من مخاطر الكوارث. عدد الممثلين ذوي الخبرة في النوع الاجتماعي الذين لهم مقاعد في منظومة التنسيق الوطنية والمحلية.
	تطوير الخطط والسياسات المتعددة القطاعات، وإدماج الحد من مخاطر الكوارث في سياسات وخطط التنمية، وزيادة تخصيص الموارد للحد من مخاطر الكوارث.	إدماج آليات معالجة قضايا النوع الاجتماعي في الخطط والسياسات والاستراتيجيات المتعددة القطاعات.	إعداد الخطط والسياسات والاستراتيجيات المتعددة القطاعات استناداً إلى البيانات المصنفة حسب نوع الجنس وتحليل النوع الاجتماعي.

النتائج المتوقعة		النتائج المراعية للنوع الاجتماعي	أمثلة لمجموعات المؤشرات المحتملة
		تيسير وضمان المشاركة المتساوية للرجال والنساء في تطوير السياسات والخطط من مختلف المعنيين.	البيانات المصنفة حسب نوع الجنس يتم جمعها لجميع قطاعات التنمية في المجتمع على المستوى الوطني، وإدراجها في عمليات تقارير التقييم الوطني المشترك مع إطار عمل الأمم المتحدة والأهداف الإنمائية للألفية، وفي خطط واستراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث.
		إتاحة الموارد الكافية والمخصصة لتطوير وتنفيذ خطط الحد من مخاطر الكوارث المراعية للنوع الاجتماعي على جميع المستويات الإدارية: الوطنية والإقليمية والجهوية والمحلية.	سياسات الحد من مخاطر الكوارث في مختلف قطاعات التنمية تستخدم لغة مراعية للنوع الاجتماعي في بياناتها وأطر عملها ومبادئها التوجيهية.
إطار عمل هيوجو ٢ تحسين معلومات المخاطر والإنذار المبكر	تقدير المخاطر	تقديرات المخاطر الوطنية والمحلية المستندة إلى بيانات ومعلومات الأخطار وقابلية التضرر يجب أن تشتمل على البيانات والتحليل لكل جنس على حدة.	استشارة ممثلي المرأة عن المجتمعات المحلية المتضررة من الكوارث، وإسهامهم في رسم خرائط الأخطار ووضع المعايير لتقدير قابلية التضرر.

النتائج المتوقعة		النتائج المراعية للنوع الاجتماعي	أمثلة لمجموعات المؤشرات المحتملة
		التقديرات تشمل قابلية التضرر والقدرات الموجودة لكل من الرجال والنساء، وتقييم المخاطر التي تواجه كلا المجموعتين مع الأخذ في الحسبان الأدوار والمسؤوليات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة. ضمان مشاركة المرأة في العمليات الأربع: معرفة التهديدات، وتحديد قابلية التضرر، وتحديد القدرات، وتحديد المستويات المقبولة للمخاطر.	مساهمة العالمات وعالمات الاجتماع والاقتصاديات من ذوي الخبرة بالنوع الاجتماعي في نماذج تقدير قابلية التضرر وقدرات التعامل مع الكوارث. فرق تقدير المخاطر تشتمل على أعضاء من ذوي الخبرة بالنوع الاجتماعي.
	رسم خرائط المخاطر	نظم رصد وأرشفة ونشر البيانات عن الأخطار الرئيسية وقابلية التضرر تشمل بيانات مصنفة حسب نوع الجنس وتحليل قضايا النوع الاجتماعي. ضمان تمثيل المرأة في تحديد وتقييم المخاطر.	توفر البيانات المصنفة حسب نوع الجنس حول قابلية التضرر. التصورات تجاه المخاطر للنساء اللاتي يعشن في المناطق المعرضة للخطر مدرجة في تقديرات المخاطر/ رسم الخرائط. تقديرات المخاطر تتضمن قابلية التضرر حسب نوع الجنس، والتي قد تتسبب عن المخاطر الناشئة.

النتائج المتوقعة		النتائج المراعية للنوع الاجتماعي	أمثلة لمجموعات المؤشرات المحتملة
	تحليل البيانات ونشرها: تخزين المعلومات الإحصائية وتبادلها حول وقوع الكوارث وأثرها وخسائرها.	نظم للسجلات وقواعد للبيانات مصنفة حسب نوع الجنس يتم تخزينها على المستوى الوطني، وعلى المستويات الأدنى المناسبة ضمن معيار موحد ومتوافق.	قواعد بيانات للأرقام والنسب المئوية المتعلقة بحالات الكوارث مصنفة حسب نوع الجنس. عدد قواعد البيانات وتحديثات البيانات الاجتماعية الاقتصادية تبعاً لنوع الجنس والعمر. أعداد القتلى والجرحى والمشردين الناجمة عن الكوارث، مصنفة حسب نوع الجنس والعمر والكارثة محفوظة في قواعد للبيانات.

النتائج المتوقعة		النتائج المراعية للنوع الاجتماعي	أمثلة لمجموعات المؤشرات المحتملة
			عدد الدراسات التي تنطوي على بيانات وتحليلات حسب نوع الجنس خلال السنوات الخمس الماضية. عدد المنظمات التي لديها خبرة بالنوع الاجتماعي التي شاركت في وضع المعايير الوطنية للجمع المنهجي لبيانات التنمية وتقدير المخاطر وقابلية التضرر والتشارك في هذه البيانات. توفير التمويل اللازم لإنشاء وتحديث والحفاظ على قواعد البيانات المصنفة حسب نوع الجنس.

النتائج المتوقعة		النتائج المراعية للنوع الاجتماعي	أمثلة لمجموعات المؤشرات المحتملة
	قابلية التضرر ومخاطر الكوارث: تطوير مؤشرات لمخاطر الكوارث وقابلية التضرر، لتقييم تأثير الكارثة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على المستويات الوطنية ودون الوطنية.	مؤشرات خاصة بالمرأة وبالنوع الاجتماعي مدرجة ضمن مؤشرات المخاطر وقابلية التضرر. الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والشخصية التي تؤثر على قابلية التضرر والقدرة على التعامل لكل من النساء والرجال والفتيات والفتيان، توضع في الاعتبار عند تطوير المؤشرات.	قابلية التضرر والقدرات يتم تقييمها على أساس: نسبة الأسر التي تعولها النساء الأصول والمدخرات للأسر التي تعولها النساء النسبة المئوية للنساء والرجال الذين يجيدون السباحة، أو لديهم مهارات أخرى لإنقاذ الحياة العدد والنسبة المئوية للنساء والرجال الذين يملكون الأراضي وغيرها من الأصول الحصول على المعلومات المالية والقروض بالنسبة للنساء العدد والنسبة المئوية للنساء في مجال العمل المهني والرسمي.

النتائج المتوقعة		النتائج المراعية للنوع الاجتماعي	أمثلة لمجموعات المؤشرات المحتملة
			متوسط أجر المرأة مقارنة بالرجل. نسبة الرجال للنساء تبعاً لما يمتلكون من مدخرات مالية. بيانات الأمية مصنفة حسب نوع الجنس. النسبة المئوية للنساء في المؤسسات السياسية الانتخابية. القيمة والمنفعة الشخصية لمعدلات النساء اللاتي شملهن تقدير قابلية التضرر، قبل وبعد وقوع خطر الكارثة.

النتائج المتوقعة		النتائج المراعية للنوع الاجتماعي	أمثلة لمجموعات المؤشرات المحتملة
البحوث والتحليلات وإعداد التقارير يتم إجراؤها حول التغييرات على المدى الطويل، وحول القضايا المستجدة التي قد تؤدي إلى زيادة قابلية التضرر والتعرض للمخاطر تطوير أساليب أفضل للتنبؤ، ولتقديرات الأخطار المتعددة وتحليلات التكلفة والجدوى الاقتصادية والاجتماعية		الجوانب الخاصة بالنوع الاجتماعي مدرجة في بحوث وتحاليل قضايا المخاطر الناشئة وقابلية التضرر. تقديرات للقطاعات المتعددة والمخاطر المتعددة تشتمل على تحليلات مراعية للنوع الاجتماعي.	توافر الدراسات والتحديثات التي أجريت على السياق الخاص بالنوع الاجتماعي. إدراج تحليل النوع الاجتماعي في منهجيات تقدير المخاطر. إدماج/ مشاركة المنظمات الشعبية والتنموية العاملة في المناطق المعرضة للخطر في تقديرات المخاطر.
الرصد والإنذار المبكر.		نظم الإنذار المبكر وإدارة المعلومات: تطوير ومراجعة وتقييم نظم الإنذار المبكر الموجهة للناس، ونظم الاتصال.	

النتائج المتوقعة		النتائج المراعية للنوع الاجتماعي	أمثلة لمجموعات المؤشرات المحتملة
	الإنذارات يتم صياغتها ونشرها بشكل يضمن أنها مفهومة بشكل كافٍ لكل النساء والرجال والفتيات والفتيان المعرضين للخطر، وفي الوقت المحدد.	نظم الإنذار تتضمن تدابير محددة للوصول إلى النساء، مع ضمان التصدي لأي قيود ثقافية لنوع الجنس تتعلق بالتنقل والوصول إلى المعلومات. نظم الإجلاء تتضمن تدابير محددة للنساء والفتيات في سياق القيود الثقافية لنوع الجنس مثل الحركة والتنقل.	رسائل التحذير تستهدف النساء والرجال، مع الانتباه إلى العمر والثقافة والأمية، والحصول على المعلومات والسياق الاجتماعي والثقافي. التشاور ومشاركة المرأة من المناطق المعرضة للخطر في صياغة رسائل وأنظمة الإخلاء. إشراك المنظمات والقيادات النسائية في التصميم والتخطيط للإنذار والإجلاء. نظم الإجلاء التي تستهدف النساء والفتيات. التدابير المحددة التي تتخذ لضمان سلامة وأمن النساء والفتيات في خطط الإجلاء.
	التنسيق الدولي: الجهود الدولية والإقليمية تتناسق من أجل التعاون وتقديم الدعم لمعايير القدرات والإجراءات في مجال الإنذار المبكر.		

النتائج المتوقعة		النتائج المراعية للنوع الاجتماعي	أمثلة لمجموعات المؤشرات المحتملة
	تبادل البيانات والمتابعة على المستوى الإقليمي: البيانات والمعلومات الإقليمية يتم جمعها وتبادلها؛ رصد الأخطار عبر الحدود المشتركة.	قواعد البيانات الإقليمية تستخدم البيانات المصنفة حسب نوع الجنس، وتشمل المفاهيم الاجتماعية والثقافية سواء المشتركة أو المتناقضة، للمساعدة في تخطيط ومتابعة الأخطار وقابلية التضرر والأخطار عبر الحدود. تحليل آثار الأخطار عبر الحدود حسب نوع الجنس.	قواعد البيانات للتنظيمات الحكومية الإقليمية المشتركة تحتوي على هياكل ونظم لجمع البيانات وتحليلها حسب نوع الجنس. التزامات مالية لجمع وتبادل البيانات المصنفة حسب الجنس
	النشر والمعلومات	النساء والرجال والفتيات والفتيان يتفهمون المخاطر التي يواجهها المجتمع، ويتنبهون للعلامات الطبيعية وكذلك للإنذارات المبكرة، ويعرفون كيفية الاستجابة.	عدد وأنواع آليات نشر المعلومات حول الأخطار. عدد أنواع آليات نشر معلومات الأخطار على النساء والفتيات بشكل محدد. عدد ونسبة النساء إلى الرجال المشاركين في نشر المعلومات عن الأخطار.
			استقصاء التعليقات من النساء في المجتمعات التي تعيش في المناطق المعرضة للخطر حول مدى كفاءة وجودة وتوقيت معلومات الإنذار.

النتائج المتوقعة		النتائج المراعية للنوع الاجتماعي	أمثلة لمجموعات المؤشرات المحتملة
	تقديرات وخرائط (المخاطر/ قابلية التضرر) حديثة ومتاحة للجمهور.	تحديث تقديرات وخرائط المخاطر الموجودة لتضم بيانات وتحليلات وقضايا النوع الاجتماعي. ضمان وجود آليات محددة لوصول المعلومات المتعلقة بالمخاطر إلى النساء.	استخدام منهجيات محددة للإعلام حول المخاطر تستهدف الرجال والنساء. أرقام عن الطرق المستخدمة للوصول إلى المرأة تحديداً، وتتوافق مع المعايير الاجتماعية ومستويات الأمية
	الإعلام: الممارسات الجيدة والدروس المستفادة يتم جمعها ونشرها واستخدامها.	منتجات الاتصال تستهدف المرأة بوجه خاص بمعلومات الأخطار أو الإنذارات التي تم تطويرها. في نشر المعلومات، يتم استخدام نظم وآليات مناسبة للوصول إلى النساء.	عدد خبراء النوع الاجتماعي، أو المجموعات النسائية، أو النساء اللاتي يعشن في المناطق المعرضة للخطر اللاتي تم استشارتهن في تحديد المعدات والآليات المناسبة والحصول عليها، من أجل توصيل معلومات الأخطار والإنذارات.

النتائج المتوقعة		النتائج المراعية للنوع الاجتماعي	أمثلة لمجموعات المؤشرات المحتملة
إطار عمل هيوجو ٣ بناء ثقافة السلامة والصمود	المفردات المهنية، والمفاهيم المتفق عليها بشكل عام، والمصطلحات القياسية الدولية المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث يتم استخدامها ونشرها على نطاق واسع. التعليم الرسمي وإشراك الأطفال في المعرفة بالحد من مخاطر الكوارث يتم تضمينها في المناهج المدرسية.	التشاور مع النساء من المجموعات المعنية المختلفة في صياغة المصطلحات. تطوير ونشر مصطلحات ومفاهيم الحد من مخاطر الكوارث المراعي للنوع الاجتماعي من خلال مناهج التعليم الرسمي ونظم التدريس.	أعداد المدرسين والمدربين الذين على علم بمصطلحات الحد من مخاطر الكوارث المراعي للنوع الاجتماعي. أعداد الموظفين الإعلاميين الذين تم تدريبهم لإعداد تقارير عن النوع الاجتماعي في الحد من مخاطر الكوارث. حجم المواد الإعلامية حول الحد من مخاطر الكوارث المراعي للنوع الاجتماعي. المرأة واثقة من المعرفة التي تمتلكها، ولديها القدرة على المساهمة من خلال أنشطتها الرسمية وغير الرسمية.

النتائج المتوقعة		النتائج المراعية للنوع الاجتماعي	أمثلة لمجموعات المؤشرات المحتملة
	تطوير التدريب المتعدد القطاعات والتخصصي، وتدريب الحد من مخطر الكوارث، وبرامج التعلم التي تستهدف قطاعات محددة		
إطار عمل هيوجو ٥ تعزيز الاستعداد للاستجابة الفعالة على جميع المستويات	بناء قدرات الاستجابة للمجتمع والأمة	خطط الاستعداد وقدرات الاستجابة تراعي النوع الاجتماعي، وتتناول الاختلافات الرئيسية بين الجنسين في مجال الاستعداد والاستجابة للكوارث.	دراسات حول تحليل النوع الاجتماعي في الكوارث ضمن سياق/ مجال معين. توصيات تحليل النوع الاجتماعي يتم إدماجها في خطط الاستعداد والاستجابة، مع نتائج ومؤشرات واضحة. المنظمات / الفِرَق المسؤولة عن التخطيط تضم خبرات النوع الاجتماعي.

النتائج المتوقعة		النتائج المراعية للنوع الاجتماعي	أمثلة لمجموعات المؤشرات المحتملة
إطار عمل هيوجو ١ جعل الحد من مخاطر الكوارث أولوية وطنية ومحلية	مشاركة المجتمع: تمكين المجتمعات والمتطوعين والمشاركين في أنشطة التخطيط والحد من مخاطر الكوارث. وضع آليات محددة لإشراك المعنيين والمجتمعات والمتطوعين. تنمية القدرات: تقييم القدرات ودعمها وتعزيزها على جميع المستويات وفي جميع القطاعات.	ضمان مساهمة المرأة والرجل في تنمية القدرات المحلية والوطنية للاستعداد والاستجابة للكوارث. وضع آليات لضمان المشاركة الفعالة لكل الفتيات والنساء من جميع الجماعات المعنية. سياسات/ برامج تنمية القدرات تتضمن تدابير محددة لتضمين الفتيات والنساء كمتدربات ومدربات. برامج تنمية القدرات تركز على القيود المفروضة على مشاركة المرأة في أنشطة الحد من مخاطر الكوارث.	تخصيص موارد وإجراءات محددة لمعالجة قضايا الاستعداد والاستجابة ضمن الخطط. تكييف وتعديل آليات محددة لمعالجة الخصوصيات والقيود الاجتماعية والثقافية لضمان مشاركة المرأة. عدد المنظمات النسائية المحلية والشعبية المشاركة في تدريبات التخطيط.

النتائج المتوقعة		النتائج المراعية للنوع الاجتماعي	أمثلة لمجموعات المؤشرات المحتملة
		موارد الحد من مخاطر الكوارث الموارد متاحة للرجال والنساء معاً، لتنمية قدرات الاستعداد والاستجابة. برامج تشكيل مجموعات المتطوعين تؤكد على تضمنها لكل من الرجل والمرأة. كل من الرجال والنساء تدربوا على الاستجابة والتعافي من الكوارث من منظور النوع الاجتماعي.	الأرقام والنسب المئوية للنساء والفتيات إلى الرجال والفتيان المشاركين في برامج التدريب وتنمية المهارات والمتطوعين. الأرقام والنسب بين الرجل والمرأة في المناصب القيادية وصنع القرار في عملية التخطيط. النسبة المئوية للنساء اللاتي حضرن مجموعات التدريب من المناطق عالية الخطورة. عدد المنظمات/ الجماعات المحلية التي تترأسها المرأة، ولديها القدرة على قيادة مبادرات الحد من مخاطر الكوارث.

النتائج المتوقعة		النتائج المراعية للنوع الاجتماعي	أمثلة لمجموعات المؤشرات المحتملة
إطار عمل هيوجو ٣ بناء ثقافة السلامة والصمود	إدماج معرفة الحد من مخاطر الكوارث في المناهج المدرسية. التدريب التخصصي متعدد القطاعات. تطوير برامج التعليم والتدريب للحد من مخاطر الكوارث، وتوجيهها لقطاعات محددة.	مناهج الحد من مخاطر الكوارث في معاهد التعليم الرسمية تشمل تحليلات وقضايا النوع الاجتماعي. برامج التعليم والتدريب على الحد من مخاطر الكوارث تتضمن مفاهيم وتحليلات ودراسات الحالة حول مراعاة النوع الاجتماعي.	عدد وحدات التدريب المتوفرة حول النوع الاجتماعي والكوارث ضمن السياق الموجود، في مؤسسات التعليم العالي ومراكز التدريب بالمجتمع. عدد المدربين الذكور على النوع الاجتماعي في الحد من مخاطر الكوارث. النساء من ذوي المهارات الفنية والاحترافية، وأولئك الناشطات في مجالات الأسرة، والصحة، والعنف، والتعليم، والبطالة والبيئة يساهمن في التدريب التخصصي للحد من مخاطر الكوارث.

النتائج المتوقعة		النتائج المراعية للنوع الاجتماعي	أمثلة لمجموعات المؤشرات المحتملة
	الحصول على التكنولوجيا المتقدمة: الاستخدام والوصول إلى المعلومات الحديثة والاتصالات والتكنولوجيا الفضائية لدعم الحد من مخاطر الكوارث، وترويجها ودعمها من خلال إدارة المعلومات والتدريب التقني ونقل المعرفة.	المعلومات والاتصالات والتكنولوجيات الفضائية مراعية للنوع الاجتماعي . نقل المعرفة والتدريب التقني وإدارة المعلومات تؤكد على المشاركة والوصول إلى المرأة.	المعرفة والرؤى والاعتبارات لكل من النساء والرجال والفتيان والفتيات، تشكل مدخلات للخرائط والخطط وسيناريوهات الحد من مخاطر الكوارث، باستخدام مدخل نظم المعلومات الجغرافية بالمشاركة.

النتائج المتوقعة		النتائج المراعية للنوع الاجتماعي	أمثلة لمجموعات المؤشرات المحتملة
			عدد ممثلي المجتمعات المحلية، أو خبراء النوع الاجتماعي، أو المجموعات النسائية الذين تم التشاور معهم، من أجل التحديد والحصول على المعدات أو الآليات المناسبة لتقدير المخاطر وتبليغ معلومات والإنذارات للمخاطر. أعداد ونسبة النساء إلى الرجال المدرجين في أنشطة التدريب وإدارة المعلومات كمدربين ومتدربين. النسبة المئوية للنساء مقارنة بالرجال الذين تم تدريبهم على استخدام التكنولوجيات المتقدمة.

النتائج المتوقعة		النتائج المراعية للنوع الاجتماعي	أمثلة لمجموعات المؤشرات المحتملة
إطار عمل هيوجو ٤ الحد من المخاطر في القطاعات الرئيسية	تعزيز التشبيك بين خبراء الكوارث جنباً إلى جنب مع الحوار والتعاون بين المجتمعات العلمية والتفاعل عبر التخصصات الحرفية.	العمليات والآليات لضمان إجراء حوار بين خبراء النوع الاجتماعي والعلماء والخبراء التقنيين. وجود آليات لضمان إدراج قضايا النوع الاجتماعي في الحوار العلمي والتفاعل المهني. النساء المتخصصات والمنظمات النسائية لهن تواجدهن في صنع القرار وإجراءات المتابعة للقرارات السياسية اللازمة لتنفيذ الحد من مخاطر الكوارث المراعي للنوع الاجتماعي.	توفر قوائم المراجعة والملاحظات التوجيهية والمصطلحات القياسية والمؤشرات لدعم إدماج قضايا النوع الاجتماعي في مجال البحث العلمي والحوار. علامات ومؤشرات قضايا النوع الاجتماعي يتم وصفها في خطط واستراتيجيات وعطاءات برامج الحد من المخاطر. عدد المتخصصين والعلماء الذين لديهم الوعي والتدريب والمهارات الخاصة بقضايا النوع الاجتماعي. إتاحة الموارد المالية والتعليمية للتدريب وتنمية قدرات النوع الاجتماعي في الحد من مخاطر الكوارث.
			إقامة الحوار/ التشبيك بين الباحثين الأكاديميين والحكومة حول إدارة الكوارث المراعية للنوع الاجتماعي.

النتائج المتوقعة		النتائج المراعية للنوع الاجتماعي	أمثلة لمجموعات المؤشرات المحتملة
	الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان تم تحديدها وتنميتها للسكان المهمشين.	توفر المعلومات المراعية للنوع الاجتماعي حول سياقات قابلية التضرر السائدة بين النساء والفتيات في أماكن وظروف محددة - مثل قضايا التنقل، ومستويات الأمن، وإعالة المسنين والأطفال، والأسر التي لها عائل واحد.	إدراج مُعامِلات مثل: الأسر التي تعولها النساء، والأسرة ذات الفرد الواحد، والأرامل والعاطلين عن العمل، ضمن خطط وبرامج الحماية الاجتماعية. مشاركة المرأة من الفئات القابلة للتضرر في تحديد الاحتياجات والقدرات. آليات وعمليات لتمكين مشاركة النساء من الفئات القابلة للتضرر. عدد ونسبة النساء إلى الرجال المشاركين في عمليات صنع القرار في تطوير شبكات الأمان الاجتماعي وبرامج الحماية. النسبة المئوية لمخططات التأمين الصغير، وغيرها من برامج تنمية ودعم المهارات الموجهة تحديداً إلى النساء ذوات الدخل المنخفض، وقياسها على المستويات الوطنية والمحلية والمجتمعية.

النتائج المتوقعة		النتائج المراعية للنوع الاجتماعي	أمثلة لمجموعات المؤشرات المحتملة
إطار عمل هيوجو ٥ تعزيز الاستعداد والاستجابة الفعالة على جميع المستويات	خطط الطوارئ: الاستعداد للكوارث وإعداد خطط الطوارئ ومراجعتها دورياً.	خطط الطوارئ تشمل قضايا النوع الاجتماعي وتدابير محددة للتصدي لها. جميع مكونات خطط الطوارئ والاستعداد للكوارث تشمل قضايا النوع الاجتماعي الخاصة بهذا المكان والمجتمع..	عدد خطط الاستعداد والاستجابة للطوارئ المراعية للنوع الاجتماعي. نسبة النساء إلى الرجال الذين يشاركون في إنذارات الأخطار وتدريبات الاستجابة لها.
		فرق التخطيط لها الموارد والإسهامات الكافية لقضايا وخبرات ودروس النوع الاجتماعي.. إشراك الرجال والنساء من المجتمعات المعرضة للخطر في التخطيط والإعداد والمراجعة.	البرامج على مستوى المجتمع المحلي تحدد وتدفع أجر المشاركة الفعالة في متابعة وتقييم المشروع.

النتائج المتوقعة		النتائج المراعية للنوع الاجتماعي	أمثلة لمجموعات المؤشرات المحتملة
	تشجيع إنشاء صناديق الطوارئ	وجود نظم وآليات تعمل على تمكين الوصول إلى صناديق الطوارئ لكل من الرجال والنساء معاً	رأي المرأة في مخصصات وإدارة الصندوق. وجود معايير محددة تستهدف المرأة للحصول على تمويل الطوارئ. مقارنة كميات موارد الحد من مخاطر الكوارث التي يصل إليها كل من النساء والرجال. تخصيص الموارد للتدريب وتنمية مهارات للنساء والفتيات في الاستجابة للكوارث. عدد النساء والفتيات المدربات اللاتي شاركن في أنشطة الاستجابة.

إن جمع ونشر المعرفة يرتبط ارتباطا وثيقا بتحديد المخاطر ورصد الأخطار. وهو يجمع كل التجارب التي شكلت السمات الذاتية لمختلف الأشخاص. وهو بمثابة الأساس للتوصيات التي تمكن الناس من إنتاج أو إعادة إنتاج سياسات مستمدة من المعرفة الجماعية. ومن المهم أن يأخذ التحليل في الاعتبار الهياكل الموجودة بالفعل، والتي تجعل بعض النساء أكثر قابلية للتضرر في مواقع معينة، وظروف وفترات زمنية معينة، وهذا بالإضافة إلى أنه يبحث في الطرق التي من المحتمل أن هذه الهياكل تحد بها من قدرات المرأة على المشاركة في إطار الحد من مخاطر الكوارث.

إن مهمة توثيق التجارب المحددة للمرأة في حالات الكوارث، ومساهماتها في الحد من مخاطر الكوارث هي مهمة مروعة. ومع ذلك، فمن الأهمية بمكان

تجاوز الوثائق إلى إجراء التغييرات على ممارساتنا التي تسهم في "كرامة وقيمة الإنسان، والمساواة في الحقوق بين الرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها".

References

Aguilar, L. 2004. Climate change and disaster mitigation: gender makes the difference. IUCN.

Aguilar, L. (in press). Establishing the linkages between gender and climate change: State of the world.

Aguilar, L., Castaneda, I. 2001. About fishermen, fisherwomen, oceans and tides: A gender perspective in marine-coastal zones World Conservation Union, Regional Office for MesoAmerica, Gender Unit, Costa Rica.

Blanco Lobo, M., and Duran Vargas, R. 2005. Gestión del riesgo de desastres con equidad de género: Elementos conceptuales y metodológicos Mexico: PNUD.

Briceño, S. 2002. Gender mainstreaming in disaster reduction, Commission on the Status of Women. New York: Secretariat of the International Strategy for Disaster Reduction.

Cannon, T. 2002. Gender and climate hazards in Bangladesh. Gender and Development, 10(2), 45-50. Castro Garcيa, C., and Reyes Zٌiga, L. 2006. Desastres naturales y vulnerabilidad de las mujeres en México. México: Instituto Nacional de las Mujeres, PNUD.

Dimitrijevics, A., 2007. Mainstreaming gender into disaster recovery and reconstruction. The World Bank Institute. DRAFT

Enarson, E. 1998. Through women's eyes: A gendered research agenda for disaster social science. disasters, 22(2), 157-173.

Enarson, E. 2006. SWS Fact Sheet: Women and disaster.

Enarson, E. (forthcoming 2009). Gendering disaster risk reduction: 57 steps from words to action. Forthcoming in Women, Gender and Disaster: Global Issues and Initiatives, E. Enarson and P.G.D. Chakrabarti (eds.), Sage India.

Escalante, A.C., Peinador and Aguilar, L, Badilla, A.E. 1999. Eyes that see hearts that feel: Gender Indicators 1st Ed, IUCN, Costa Rica.

FAO. 2000. Gender and nutrition. Retrieved, from the World Wide Web: http://www.fao.org/ sd/ 2001/PE0703a_en.htm

Fordham, M. 2001. Challenging boundaries: A gender perspective on early warning in disaster and environmental management, United Nations Division for the Advancement of Women (DAW) International Strategy for Disaster Reduction (ISDR) Expert Group Meeting on “Environmental management and the mitigation of natural disasters: a gender perspective”. Ankara.

Hay, E.R. and Phiri, M.A.R. 2008. Situation analysis of disaster risk management programmes and practices. 65pp. Department of Disaster Management Affairs, Government of Malawi and World Bank, Washington, USA.

Moser, C., and Satterthwaite, D. 2008. Pre-poor climate change adaptation in the urban centres of low-and middle-income countries, Workshop on Social Dimension of Climate Change. Washington D.C.: World Bank.

Neumayer, E., and Plümper, T. 2007. The Gendered nature of natural disasters: The impact of catastrophic events on the eender gap in life expectancy, 1981-2002 Retrieved, from the World Wide Web: SSRN: http://ssrn.com/abstract=874965

Oxfam. 2005. The tsunami’s impact on women. Retrieved, from the World Wide Web:

http://www.oxfam.org/en/files/bn050326_tsunami_
women/download

Oxfam. 2007. Adapting to climate change: What's needed in poor countries, and who should pay.

Skutsch, M., Roehr, U., Alber, G., Rose, J., and van der Heul, R. 2004. Mainstreaming gender into the climate change regime (COP 10). Buenos Aires.

UNISDR. 2002. Women, disaster reduction and sustainable development.

UNISDR. 2004. Living with risk: A global review of disaster reduction initiatives: United Nations.

UNISDR. 2008. Global survey of early warning systems.

UNISDR. 2007. Words into action: A guide for implementing the Hyogo Framework for Action.

UNISDR. 2008. Indicators of progress: Guidance on measuring the reduction of disaster rsks and the implementation of the Hyogo Framework for Action.

ملحق الفصل الخامس

("أقوال إلى أفعال" - أمانة الأمم المتحدة للاستراتيجية الدولية للحد من مخاطر الكوارث - ٢٠٠٧)

الأولوية	المهام الأساسية للحد من مخاطر الكوارث	المؤشرات الرئيسية
إطار عمل هيوجو ١ إعطاء مخاطر الكوارث أولوية وطنية ومحلية	إجراء حوار مع مختلف المعنيين لوضع الأسس.	وجود إطار قانوني ينص على مسؤوليات محددة وواضحة على جميع المستويات
	إنشاء أو تعزيز آليات للتنسيق المنهجي	منظومة وطنية لمختلف المعنيين المتعددين
	تقييم وتطوير القاعدة المؤسسية	إطار للسياسة الوطنية يحث على وجود خطط وأنشطة على جميع المستويات
	أولوية وتخصيص الموارد المناسبة	تخصيص الموارد الكافية لتنفيذ الخطط على جميع المستويات
إطار عمل هيوجو ٢ تحسين معلومات المخاطر والإنذار المبكر	إنشاء مبادرة لتقييم المخاطر على نطاق البلاد	تقدير المخاطر الوطنية استناداً لمعلومات/ بيانات المخاطر وقابلية التضرر، ويشمل تقدير المخاطر بالنسبة للقطاعات الرئيسية

الأولوية	المهام الأساسية للحد من مخاطر الكوارث	المؤشرات الرئيسية
	مراجعة توفر المعلومات المتعلقة بالمخاطر، وقدرات جمع البيانات واستخدامها	وجود أنظمة لرصد وأرشفة ونشر بيانات المخاطر وقابلية الضعف
	تقييم قدرات الإنذار المبكر وتعزيزها	وجود إنذار مبكر لجميع الأخطار الكبرى
	تطوير آليات الاتصال ونشر المعلومات	الإنذارات المبكرة تصل وتخدم كل الناس على مستوى المجتمع.
إطار عمل هيوجو ٣ بناء ثقافة السلامة والصمود	وضع برنامج لرفع مستوى الوعي	وجود استراتيجية وطنية للتوعية تصل إلى جميع المجتمعات وإلى الناس من كل المستويات التعليمية.
	إدماج الحد من مخاطر الكوارث في النظام التعليمي والمجتمع البحثي	المناهج الدراسية على كافة المستويات تضم عناصر الحد من مخاطر الكوارث، ويتم تدريب المعلمين من كافة المستويات على الحد من مخاطر الكوارث.
	تطوير التدريب على الحد من مخاطر الكوارث للقطاعات الرئيسية.	
	تعزيز جمع ونشر واستخدام معلومات الحد من مخاطر الكوارث.	
إطار عمل	البيئة: إدماج الحد من مخاطر	سياسات إدارة الموارد الطبيعية

الأولوية	المهام الأساسية للحد من مخاطر الكوارث	المؤشرات الرئيسية
هيوجو ٤ الحد من المخاطر في القطاعات الرئيسية	الكوارث في إدارة البيئة الموارد الطبيعية.	وحماية البيئة وتغير المناخ يجب أن تضم عناصر الحد من مخاطر الكوارث.
	الاحتياجات الاجتماعية: وضع آليات لزيادة قدرة مجابهة الفقراء والأكثر ضعفاً.	تنفيذ سياسات وخطط محددة للحد من قابلية التضرر للفئات الفقيرة
	التخطيط العمراني: وضع تدابير لإدماج الحد من مخاطر الكوارث في التخطيط للمناطق الحضرية واستخدام الأراضي.	عمليات تقسيم استخدام الأراضي، وخطط وقوانين البناء الموجودة، يجب أن تشتمل على عناصر الحد من مخاطر الكوارث ويتم تنفيذها بصرامة.
	الهيكليات: تعزيز الآليات اللازمة لتحسين سلامة المبنى وحماية المرافق الحيوية.	برنامج وطني على المدى الطويل لحماية المدارس والمرافق الصحية والبنية التحتية الحيوية من الأخطار الطبيعية المتكررة.
	تحفيز أنشطة الحد من مخاطر الكوارث في قطاعات الإنتاج والخدمات.	وجود إجراءات لتقدير نتائج الحد من مخاطر الكوارث على المقترحات المعروضة للمشروعات الكبرى للبنية التحتية.
	الآليات المالية/ الاقتصادية: خلق فرص لإشراك القطاع الخاص في الحد من مخاطر الكوارث.	
	التعافي من الكوارث: وضع خطط	

الأولوية	المهام الأساسية للحد من مخاطر الكوارث	المؤشرات الرئيسية
	عمليات التعافي واحتوائها على الحد من مخاطر الكوارث.	
إطار عمل هيوجو ٥ تعزيز مستوى الاستعداد للاستجابة على كل المستويات	تطوير أنشطة وفهم مشترك لدعم أنشطة الاستعداد.	الاستعداد للكوارث وخطط للطوارئ تكون موجودة وجاهزة للعمل على جميع المستويات، مع التدريب المنتظم والتدريب على الوقوع الافتراضي للحدث، من أجل اختبار وتطوير الاستعداد والاستجابة.
	دراسة مدى التأهب، والقدرات، والاستعداد.	عمل التقييمات المستقلة، وتوزيع المسؤوليات من أجل تنفيذ التوصيات وجدولة الموارد.
	تعزيز التخطيط والبرمجة للاستجابة والتعافي وإعادة التأهيل.	جميع المنظمات والموظفين والمتطوعين المسؤولين عن الحفاظ على الاستعداد، مجهزون ومدربون على التأهب والاستجابة الفعالة للكوارث
		وجود الآليات المالية للطوارئ لدعم فاعلية الاستجابة والتعافي.
		وجود إجراءات لتوثيق الخبرات المكتسبة خلال أحداث الأخطار والكوارث، والقيام بالمراجعة لما بعد الحدث.

الملحقات

الملاحق

١ المختصرات

ADB Asian Development Bank	بنك التنمية الآسيوي
ASEAN Association for South East Asian Nations	رابطة الآسيان لدول جنوب شرق آسيا
BCPR Bureau of Crisis Prevention and Recovery	مكتب منع الأزمات والتعافي منها
CCA Common Country Assessment	التقييمات الوطنية المشتركة
COP Conference of Parties	مؤتمر الأطراف
DAW United Nations Division for the Advancement of Women	شعبة الأمم المتحدة للنهوض بالمرأة
DRR Disaster Risk Reduction	الحد من مخاطر الكوارث
ECOSOC Economic and Social Council	المجلس الاقتصادي والاجتماعي
FAO Food and Agriculture Organization	منظمة الأغذية والزراعة
GFDRR Global Facility for Disaster Risk Reduction- World Bank	المرفق الدولي للحد من مخاطر الكوارث (البنك الدولي)
GGCA Global Gender and Climate Alliance	التحالف الدولي للنوع الاجتماعي والمناخ

GROOTS Grassroots Organizations Operating Together in Sisterhood International	المنظمات الشعبية العاملة معاً للتآخي الدولي
HFA Hyogo Framework for Action	إطار عمل هيوجو
IUCN International Union for Conservation of Nature and Natural Resources	الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة والموارد الطبيعية
ISDR International Strategy for Disaster Reduction	الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث
MDGs United Nations Millennium Development Goals	أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية
NGOs Non-governmental organizations	المنظمات غير الحكومية
SAARC South Asia Association for Regional Cooperation	رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي
SIDA Swedish International Development Agency	وكالة التنمية الدولية السويدية
UN United Nations	الأمم المتحدة
UNDAF United Nations Development Assistance Framework	إطار عمل المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة
UNEP United Nations Environment Programme	برنامج الأمم المتحدة الأمم المتحدة للبيئة
UNDP United Nations Development Programme	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

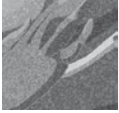

UNFPA United Nations Population Fund	صندوق الأمم المتحدة للسكان
UNICEF United Nations Children's Fund	منظمة الأمم المتحدة للطفولة
UNIFEM United Nations Development Fund for Women	صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة
UNISDR United Nations International Strategy for Disaster Reduction	استراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث
WEDO Women's Environment and Development Organization	المنظمة النسائية للبيئة والتنمية
WCDR World Conference on Disaster Reduction, Kobe, Hyogo Japan	المؤتمر الدولي للحد من الكوارث - كوبي، هيوجو - اليابان
WHO World Health Organization	منظمة الصحة العالمية
WSSD World Summit on Sustainable Development	القمة العالمية للتنمية المستدامة

٢ المصطلحات

الكارثة: حدوث خلل خطير في الحياة العادية ينطوي على خسائر كبيرة في الأرواح أو الممتلكات، وهي تكون أشد على المجتمع من أن يتعامل معها أو يتعافى منها بمفرده. والكوارث قد تنجم عن أخطار طبيعية أو بيولوجية أو تكنولوجية. وهذا الدليل التوجيهي يتناول الكوارث الناجمة عن المخاطر الطبيعية مثل الأعاصير والزلازل والفيضانات.

الحد من مخاطر الكوارث: عملية تنموية متداخلة تهدف إلى الحد من الخسائر الناجمة عن الكوارث الطبيعية. والحد من مخاطر الكوارث يمكن التعبير عنه بوصفه فلسفة أو إطار عمل شامل في مجال التنمية المستدامة. وهو يهدف للحد من قابلية التضرر من الكوارث وزيادة المجابهة من خلال تضمين أنظمة مثل إدارة الكوارث، والتخفيف من حدة الكوارث والاستعداد للكوارث، ومتابعة العمل عبر القطاعات الاجتماعية والسياسية والعلمية والإنسانية والتنموية.

النوع الاجتماعي: السمات والفرص الاجتماعية المرتبطة بالذكور والإناث، والعلاقات بين الرجال والنساء والفتيات والفتيان، بالإضافة إلى العلاقات بين النساء أنفسهن وبين الرجال أنفسهم. وهذه السمات والفرص والعلاقات تتهيكل اجتماعياً ويتم اكتسابها من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية. وهي محددة بالسياق/ الزمن وقابلة للتغيير. والنوع الاجتماعي يحدد ما هو متوقع، وما هو مسموح به وذو قيمة للمرأة أو للرجل في سياق معين. وفي معظم المجتمعات هناك اختلافات وانعدام للمساواة بين المرأة والرجل في المسؤوليات، والأنشطة الموكلة لكل منهما، والوصول إلى الموارد والسيطرة عليها، وكذلك فرص صنع القرار. إن النوع الاجتماعي جزء من سياق اجتماعي ثقافي أوسع. (OSAGI/UNDESA)

تعميم النوع الاجتماعي: تعميم منظور النوع الاجتماعي هو عملية تقييم الآثار المترتبة على المرأة والرجل في أي تخطيط للعمل، بما في ذلك التشريعات أو السياسات أو البرامج، في جميع المجالات وعلى جميع المستويات. وهو استراتيجية لجعل اهتمامات وخبرات المرأة وكذلك الرجل بعداً أساسياً في تصميم وتنفيذ ومتابعة وتقييم السياسات والبرامج في جميع المجالات السياسية

والاقتصادية والاجتماعية، بحيث تستفيد المرأة والرجل على قدم المساواة، ولا يستمر انعدام المساواة . والهدف النهائي هو تحقيق المساواة بين الجنسين. (تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة بتاريخ ١٨ سبتمبر/ أيلول ١٩٩٧) (A/52/3)

الأخطار الطبيعية: عملية أو ظاهرة طبيعية، مثل الأعاصير أو الزلازل أو الجفاف، والتي من الممكن أن تسفر عن خسائر في الأرواح، وتدمير في الممتلكات وسبل العيش والخدمات، والتمزق الاجتماعي والاقتصادي، أو إلحاق الضرر بالبيئة.

المخاطر: احتمال حدوث عواقب ضارة، أو خسائر متوقعة (وفيات - إصابات - ممتلكات - سبل العيش - تعطل النشاط الاقتصادي أو أضرار بيئية) ناتجة عن التفاعلات بين أخطار طبيعية أو أخطار ناجمة عن البشر وبين الأشياء أو الأشخاص القابلين للتضرر.

قابلية التضرر: الظروف التي تتوقف على العوامل المادية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية، والتي تزيد من قابلية المجتمع للتأثر بالأخطار. وكلما ازدادت قابلية المجتمع للتضرر من الأخطار الطبيعية، كلما ازدادت مخاطر الكارثة. والخسائر الكارثية قد تنجم عن الأخطار الطبيعية، ولكن سواء حدثت كارثة أم لم تحدث، ومدى سوء الكارثة يعتمد على قوة الأخطار وإلى مدى قابلية الناس للتضرر. وهكذا فمن الممكن الحد من مخاطر الكوارث من خلال الحد من قابلية التضرر لدى الناس.

٣ أجندة بكين من أجل العمل الدولي للحد من مخاطر الكوارث المراعي للنوع الاجتماعي

بكين ـ الصين ٢٢ أبريل/ نيسان ٢٠٠٩

نحن المشاركون في المؤتمر الدولي حول النوع الاجتماعي في الحد من مخاطر الكوارث[٧]، جئنا من ٤٣ دولة ومعنا خبراتنا ومعرفتنا من كافة أرجاء العالم لنلتقي في بكين بالصين، في الفترة من ٢٠-٢٢ أبريل/ نيسان ٢٠٠٩. وهذا المؤتمر يبني على سلسلة من الأحداث الإقليمية والدولية، التي تدعو للمساواة بين الجنسين في الحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك جميع السياسات المراعية للنوع الاجتماعي، وتقدير المخاطر، والإنذار المبكر، ومؤشرات النجاح لبناء قدرات الأمم والمجتمعات على مجابهة الكوارث.

ونحن نقر بأهمية الفعاليات والإعلانات الدولية والإقليمية الرئيسية مثل إطار عمل هيوجو، المؤتمرات الوزارية حول الحد من مخاطر الكوارث في آسيا وأفريقيا، والدعوة للعمل من أجل النوع الاجتماعي في تغير المناخ التي صدرت عن الندوة الدولية في ليبيريا، وخطة عمل نيروبي للبرلمانيين الأفارقة حول الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ، ومنهاج عمل بكين، وإعلان مانيلا من أجل العمل الدولي للنوع الاجتماعي في تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث. وهذه الفعاليات والإعلانات تعرض مدى توافق الآراء بين زعماء العالم السياسيين حول الأهمية الكبيرة لتعميم منظور النوع الاجتماعي من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

[7] تم تنظيم المؤتمر تحت رعاية "اتحاد كل نساء الصين" وأمانة الأمم المتحدة للاستراتيجية الدولية للحد من مخاطر الكوارث. وشارك في استضافته وزارة الشؤون المدنية الصينية وممثلية الأمم المتحدة بالصين.

نحن المشاركون من ٤٣ بلداً، ومن وكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني من مختلف أنحاء العالم، قمنا بعناية بمراجعة التقدم المحرز، وحددنا واتفقنا على تحديات منظور النوع الاجتماعي ضمن الموضوعات الرئيسية الخمس للمؤتمر: (١) التشجيع على تغيير السياسات العامة المتعلقة بالنوع الاجتماعي في الحد من مخاطر الكوارث؛ (٢) ربط الحد من مخاطر الكوارث مع خفض الفقر من منظور النوع الاجتماعي؛ (٣) جعل الحد من مخاطر الكوارث أداة للتكيف مع تغير المناخ؛ (٤) ضمان المشاركة المتساوية للرجال والنساء في بناء قدرة المجتمع على مجابهة الكوارث (٥) المرأة وإغاثة ما بعد الكارثة وإعادة الإعمار: عام بعد زلزال ونتشوان في الصين.

نحن ندرك تماماً أن الكوارث الناجمة عن الأخطار الطبيعية مثل الفيضانات والجفاف والزلازل والعواصف المدارية آخذة في الازدياد. واليوم نجد أن الكوارث الأكثر شيوعاً هي تلك المرتبطة بالمناخ. وهذا التزايد في الكوارث يضع تحديات خطيرة بالنسبة للعالم من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة الأمن الغذائي، وخفض الفقر، والاستدامة البيئية. والبيانات الدولية المتوفرة تشير إلى أن الكوارث تضر بالفقراء أكثر من غيرهم، على الرغم من أن الأغنياء لا يستثنوا بالضرورة من هذه الآثار.

نحن على وعي تام بأن النساء يشكلن ٧٠٪ من فقراء العالم، وأن النساء أكثر قابلية للتضرر من آثار الكوارث بسبب التمييز الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي الموجود. والسياسات والأطر السائدة لا تكفي لإدراك ودعم الدور الحاسم الذي تؤديه المرأة في الحفاظ على الأسرة والمجتمع والاقتصاد والشبكات الاجتماعية. وتغير المناخ سيجعل الحياة اليومية لملايين النساء في البلدان النامية أكثر صعوبة، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى التدهور البيئي.
وعلينا أن نثير الاهتمام بأن النوع الاجتماعي لا يزال قضية مهمشة في المفاوضات الوطنية والدولية الراهنة حول الحد من خطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ. واعتبارات النوع الاجتماعي لا تكاد تطبق كمبدأ أساسي في وضع السياسات والأطر.

ونحن على اقتناع تام بأن قضايا النوع الاجتماعي، وخفض الفقر، والتكيف مع تغير المناخ، والحد من مخاطر الكوارث، والتعافي من الكوارث، وإعادة الإعمار التي ناقشناها في هذا المؤتمر هي كلها من مكونات عملية التنمية. والمساواة بين الجنسين هي قضية أساسية للتنمية يجب إدماجها والتعامل معها في جميع مراحل عملية التنمية. ومخاطر الكوارث، والمخاطر الناجمة عن تغير المناخ، والنمو الضخم للمجتمعات الحضرية هي كلها تحديات تتزايد بشكل مستمر في مواجهة عمليات التنمية.

نحن نحتاج إلى الإرادة السياسية والالتزام، والمناهج العلمية السليمة، والسياسات وبرامج وخطط العمل، لمعالجة هذه القضايا المعقدة. ومن المهم أن نتبنى مدخلاً مبتكراً وشاملاً لكل ذلك.

نحن بحاجة إلى تكامل سياسات التنمية وعمليات التخطيط والتنفيذ، التي تضع في الحسبان الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ، مع تداخل قضية النوع الاجتماعي في كل تلك النواحي. ونحن نشجع تماماً كل المعنيين، والقطاعات المتعددة، والأنظمة المتعددة على التعاون والتضافر، حيث أن هذا هو الخيار الرابح لتحقيق واستدامة المساواة بين الجنسين. ومن خلال هذه الطريقة فقط، تكون التنمية المستدامة قابلة للتحقيق.

نحن جميعا على قناعة بأهمية وضرورة دمج منظور النوع الاجتماعي في السياسات وفي البرامج وفي قدراتنا الذاتية، وكسياسيين وكمسؤولين حكوميين، وكعاملين في التنمية، وكفاعلين في المجال الإنساني، ونحن ملتزمون بالدفاع عن ذلك.

ولذلك فنحن نوصي بتسعة إجراءات يمكن إنجازها قبل عام ٢٠١٥. ونحن نطالب الحكومات الوطنية بأن تضع على عاتقها التزامات قوية بما يتماشى مع الآليات الدولية:

١. زيادة الالتزام السياسي بتحليلات وتعميم منظور النوع الاجتماعي، من خلال تعزيز التعاون والتنسيق بين الوزارات المسؤولة عن الحد من

مخاطر الكوارث، وتغير المناخ، وخفض الفقر وقضايا النوع الاجتماعي، وذلك بمشاركة المجتمع المدني؛

٢. تطوير ومراجعة السياسات الوطنية والقوانين ذات الصلة، والاستراتيجيات والخطط والميزانيات، واتخاذ إجراءات فورية لتعميم النوع الاجتماعي في سياسات التنمية الوطنية والتخطيط والبرامج؛

٣. تعزيز الروابط بين الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ من منظور النوع الاجتماعي، من خلال التدابير السياسية والإدارية؛

٤. جمع البيانات والإحصاءات حول آثار الكوارث حسب نوع الجنس، إجراء تقديرات قابلية التضرر وقدرات المجابهة المراعية للنوع الاجتماعي، ووضع مؤشرات لمتابعة وقياس التقدم المحرز؛

٥. زيادة وعي الجمهور ووسائل الإعلام بقابلية التضرر وقدرات المجابهة المراعية للنوع الاجتماعي، وكذلك احتياجات واهتمامات كلٍ من الجنسين في الحد من خطر الكوارث وإدارتها؛

٦. دعم المؤسسات البحثية لدراسة التكلفة والمنفعة والكفاءة للسياسات المراعية للنوع الاجتماعي في الحد من مخاطر الكوارث، والتكيف مع تغير المناخ وخفض الفقر؛

٧. ضمان التطبيق الفعلي لتقديرات مخاطر الكوارث كجزء من عملية وضع السياسات وصياغة البرامج لمنع الكوارث من أن تجعل الفقراء أكثر فقراً؛

٨. تحسين وتعميم منظور النوع الاجتماعي، والمشاركة المتساوية للرجال والنساء في تنسيق الاستعداد للكوارث، والاستجابة الإنسانية والتعافي، من خلال بناء القدرات والتدريب؛

٩. بناء وتعزيز قدرات المنظمات المهنية، والمجتمعات والمؤسسات الوطنية والمحلية ذات الصلة، لتمكين تعميم مراعاة المنظور النوع الاجتماعي في جميع قطاعات التنمية.

نحن المشاركون قد صدقنا على النقاط التسع المذكورة أعلاه، ونؤكد من جديد التزامنا بتحقيق المساواة بين الجنسين باعتبارها إحدى القضايا الأساسية التي تحتاج إلى الإدماج والمعالجة في جميع مراحل عملية التنمية.

ونحن المشاركون نطالب بالمساءلة لجميع المعنيين بالتنمية، ولاسيماً التي تتطلب ما يلي:

- الحكومات وخاصة اللجان أو المنظومات الوطنية، وشركاء التعاون في مجال التنمية من أجل الحد من مخاطر الكوارث، عليهم جميعاً مراجعة التقدم المحرز في تنفيذ الإجراءات المذكورة أعلاه وإدراجه ضمن تقرير التقدم كجزء من التقارير المقدمة إلى أمانة الأمم المتحدة لاستراتيجية الحد من مخاطر الكوارث، عن مراجعة منتصف الفترة لإطار عمل هيوجو في عام ٢٠١١.
- على البرلمانيين والقانونيين اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان تعميم منظور النوع الاجتماعي في التشريعات الوطنية، من خلال السياسات ومخصصات الميزانية على المستويين الوطني والمحلي؛
- تقوم أمانة الأمم المتحدة لاستراتيجية الحد من مخاطر الكوارث، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بتيسير تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في الحد من مخاطر الكوارث، وتقديم الدعم التقني إلى الحكومات وجميع المعنيين؛
- تقوم أمانة الأمم المتحدة لاستراتيجية الحد من مخاطر الكوارث بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، بمواصلة تطوير الأدوات والمنهجيات لبناء ودعم الوعي والعمليات الوطنية، وذلك لضمان أن اعتبارات المساواة بين الجنسين مدمجة بشكل كامل ومتكامل في جميع عمليات وممارسات إدارة الكوارث؛

- يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، لتقديم المبادئ التوجيهية والدعم القوي لجعل تقدير المخاطر والحد منها، جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيات وبرامج خفض الفقر على المستويين الوطني والمحلي؛
- يقوم المرفق الدولي للحد من مخاطر الكوارث والتعافي منها والتابع للبنك الدولي باتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان أن تدابير الحد من مخاطر الكوارث تشكل جزءاً لا يتجزأ من المساعدات المقدمة للدول وقطاعات التنمية؛
- تقوم سكرتارية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) وأمانة الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث بالعمل معاً بشكل وثيق، لتوفير مبادئ توجيهية محددة لجعل الحد من مخاطر الكوارث المراعي للنوع الاجتماعي، جزءاً من استراتيجية كوبنهاجن للتكيف مع تغير المناخ في دورته الخامسة عشر.

لذا فإننا نوصي بأن المبادرة العالمية حول النوع الاجتماعي في الحد من مخاطر الكوارث يجب أن ترتبط بتنفيذ إطار عمل هيوجو، واستخدام البرنامج العالمي الثنائي السنوات للحد من مخاطر الكوارث باعتباره آلية لمتابعة وتقييم التقدم المحرز على المستويات الوطنية.

٤ إعلان مانيلا للعمل الدولي من أجل النوع الاجتماعي في تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث

مانيلا ـ الفلبين ٢٢ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٨

نحن المشاركون في المؤتمر الدولي الثالث للمرأة في السياسة والحكم، حول النوع الاجتماعي في التكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث، قد اجتمعنا في مانيلا بالفلبين في الفترة من ١٩ إلى ٢٢ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٨؛

نؤكد على أن المرأة تشكل عاملاً حيوياً للتغيير، وأنها تمتلك الكثير من المعرفة والمهارات القيمة، ويمكنها أن تصبح من القيادات القوية في مجال التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، وفي الحد من مخاطر الكوارث، بدءاً من مستوى المجتمع وحتى المستوى العالمي؛

ونحن **ندرك** بأن آثار تغير المناخ هي واحدة من أكثر الاحتياجات إلحاحاً لأمن الإنسان، وللتحديات البيئية والتنموية في عصرنا، وتفاقم الفقر والهجرة الاضطرارية والصراعات؛

ونحن **نلقي الضوء** على الارتباط الوثيق بين التكيف مع تغير المناخ وبين الحد من مخاطر الكوارث، والتي قام إطار عمل هيوجو ٢٠٠٥ ـ ٢٠١٥ بتوفير دليل توجيهي من أجل الحماية الأفضل لمجتمعاتنا واقتصادياتنا من المخاطر الحالية والمستقبلية؛

ونحن **نؤكد** على النتائج التي توصلت إليها لجنة الحكومات المشتركة لتغير المناخ، والتي تشير إلى أن تأثيرات تغير المناخ ستتفاوت بين المناطق، والأجيال والأعمار والطبقات، ومستويات الدخل والمهن ونوع الجنس، وأن الأكثر تهميشاً سيتأثرون بنسبة هائلة؛

ونحن **نقر** بأن الدول الصناعية تتحمل مسؤولية تاريخية إزاء تغير المناخ؛

وجدير بنا أن **نذكر** أن هناك افتقار إلى الوعي في كثير من البلدان حول تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث؛

ونريد **التركيز** على أن النساء يشكلن الغالبية العظمى من سكان العالم الأكثر فقراً، وأنهن يواجهن عدم المساواة في الوصول إلى الموارد والتحكم فيها، وكذلك إلى التكنولوجيا، والخدمات، وحقوق الأراضي، ونظم القروض والتأمين، وسلطة صنع القرار؛

ونشير إلى تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٧، والذي جاء فيه أن تغير المناخ قد يؤدي إلى تضخيم الأنماط القائمة لعدم المساواة بين الجنسين؛

ونحن **نستنكر** غياب منظور النوع الاجتماعي في الاتفاقات العالمية حول تغير المناخ، على الرغم من الالتزامات الوطنية والإقليمية والدولية، والآليات الملزمة قانوناً بشأن المساواة بين الجنسين؛

ونحن نعلن هنا أنه:

أ) يجب استيعاب تغير المناخ وآثاره السلبية على أنها قضية للتنمية تنطوي على مضامين النوع الاجتماعي، وتتداخل في جميع القطاعات (الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية) من مستوى المجتمع إلى المستوى العالمي، ويجب تنسيق جهود جميع المعنيين لضمان أن تغير المناخ وتدابير الحد من مخاطر الكوارث تكون مستجيبة للنوع الاجتماعي، ومراعية لنظم المعرفة المحلية واحترام حقوق الإنسان؛

ب) يجب أن تشارك المرأة والرجل بقدر متساوٍ في عمليات صنع القرار حول تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث، على المستوى المجتمعي والوطني والدولي؛

ج) يجب على الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ أن تحث الأمانة العامة على الالتزام بأطر ومعايير حقوق الإنسان، والالتزامات الدولية والوطنية لتحقيق المساواة بين الجنسين، مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والأجندة ٢١ لمنهاج عمل بكين، وقرارات مجلس الأمن ١٣٢٥ و١٨٢٠، والقرار ٣١/٢٠٠٥ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحد، والأهداف الإنمائية للألفية، وإطار عمل هيوجو، واتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق السكان الأصليين؛

د) الأطراف في اتفاقية الأمم المتحد الإطارية لتغير المناخ عليهم:

١) مطالبة السكرتير التنفيذي بوضع استراتيجية تضمن إدماج اعتبارات النوع الاجتماعي بشكل متكامل في خطة عمل وبرامج الأمانة، وفي مساعداتها لأطراف الاتفاقية، وفي التعاون مع آليات التمويل؛

٢) ضمان مشاركة المرأة وخبراء النوع الاجتماعي في إعداد وتقديم التقارير والمراسلات الوطنية، وكذلك الحضور المتكافئ للجنسين في الاجتماعات الوطنية والدولية، وخاصةً في مؤتمر الأطراف، والاعتراف بالمرأة بوصفها صاحبة صوت هام؛

٣) مطالبة الأمانة بالتعاون مع المنظمات الدولية والجهات المانحة، في وضع المبادئ التوجيهية للسياسات والبرامج المراعية للنوع الاجتماعي، من أجل مساعدة الحكومات على ضمان المساواة بين الجنسين في الحد من المخاطر المتصلة بالمناخ، والتكيف مع تغير المناخ على المستوى الوطني ومستوى المجتمع؛

هـ) المؤسسات المالية وآليات تمويل ودعم تدابير تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث، يجب عليها:

١) إدماج معايير النوع الاجتماعي في تخطيط وتصميم وتنفيذ ومتابعة وتقييم البرامج والمشاريع والمبادرات؛

٢) تخصيص موارد كافية لتلبية احتياجات المرأة في التخفيف من تغير المناخ، والتكيف والحد من مخاطر الكوارث، على سبيل المثال عن طريق توفير التمويل الملائم والتكنولوجيات السليمة بيئياً، ودعم المبادرات النسائية الشعبية في الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية؛

٣) الامتناع عن تمويل الصناعات التي تستنفد الموارد، مثل التعدين وقطع الأشجار واستخراج النفط والغاز الطبيعي، والتي تزيد من حدة تغير المناخ والفقر وعدم المساواة بين الجنسين.

و) الآليات القائمة على السوق، مثل آلية التنمية النظيفة، وصناديق وقروض تبادل الكربون، يجب أن تكون متناول كل من المرأة والرجل، ويجب أن تضمن الانتفاع العادل. وهكذا يجب على آلية التنمية النظيفة أن تمول المشاريع التي تعزز كفاءة الطاقة، وتتيح تكنولوجيات الطاقة المتجددة وبأسعار معقولة للنساء لتلبية احتياجاتهن المنزلية، وتعزيز الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والحراك الاقتصادي،

ز) ومن أجل البناء على خطة عمل "بالي"، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول تغير المناخ (المادة ٦)، وإطار عمل هيوجو (الأولوية ٣)، يجب على الحكومات:

١) تعزيز، وتيسير، وتطوير، وتنفيذ برامج وحملات التوعية العامة، والتعليم والتدريب حول تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث، واستهداف النساء والرجال والفتيان والفتيات على حد سواء؛

٢) تيسير الوصول إلى المعلومات حول سياسات ونتاج الإجراءات الخاصة بتغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث، وهذه المعلومات يحتاجها الرجال والنساء للفهم، والتعامل، والاستجابة لتغير المناخ ومخاطر الكوارث، مع الأخذ في الاعتبار الظروف المحلية والوطنية مثل جودة الوصول إلى شبكة الانترنت، ومحو الأمية، وقضايا اللغة؛

٣) التوثيق المنهجي وإتاحة الاطلاع على أفضل الممارسات لمبادرات تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث المراعية للنوع الاجتماعي، وتيسير تكرار مثل هذه الممارسات؛

ح) جميع الشركاء في التنمية يجب عليهم أن يضمنوا الترويج للأعمال الإيجابية اللازمة، وأن تدابير تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث يتم اعتمادها بمعدلات سريعة في المناطق المعرضة للمخاطر العالية، مثل أفريقيا والدول الجُزرية الصغيرة؛

ط) الحكومات وهيئاتها أو مكاتبها الإحصائية، والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية، يجب عليها جمع البيانات المصنفة حسب نوع الجنس في كل قطاع، وتسهيل إتاحة هذه البيانات؛

ي) الحكومات والمنظمات الدولية يجب أن تواصل تخصيص موارد للميزانيات المراعية للنوع الاجتماعي، لضمان توفير الموارد الكافية لتعزيز قدرات المرأة، ولاسيماً الأشد فقراً والأكثر حرماناً، وتعزيز قدرتها على مجابهة تغير المناخ والكوارث؛

ك) الحكومات والمنظمات الإقليمية والدولية يجب عليها أن ترصد، وتستعد، وتستجيب للنزوح والصراعات والهجرات البشرية الناجمة عن تغير المناخ، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات النساء والأطفال؛

ل) تنمية وتنسيق التعاون بين الجنوب والجنوب، وبين الشمال والجنوب، بحيث يؤدي هذا التعاون إلى الاستجابة الفعالة للقضايا الدولية للنوع الاجتماعي في تغير المناخ، والحد من مخاطر الكوارث والأمن الغذائي؛

م) منظمات المرأة، والوكالات المتخصصة، والمجتمع المدني، والبرلمانيون، والوزارات، والإدارات الحكومية المسؤولة عن المساواة بين الجنسين وشؤون المرأة، يجب أن يكون لهم صوت ودور أقوى في المناقشات والقرارات التي يتم اتخاذها بشأن تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث.

نحن نعلن التزامنا الكامل بالمساهمة في تحقيق هذه الأهداف، وأن نتعاون مع بعضنا البعض ومع جميع المعنيين ذوي الصلة، بما في ذلك الحكومات والبرلمانيين والقطاع الخاص والمجتمع المدني والسكان الأصليين، والمؤسسات الأكاديمية والدينية والأفراد، مع صدق النوايا بطرح هذا الإعلان أمام جميع الاجتماعات التي يتم من خلالها اتخاذ قرارات تتصل بتغير المناخ، والحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك الدورة الرابعة عشر لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول تغير المناخ التي ستعقد في "بوزنان"، والدورة الخامسة عشر التي ستعقد في "كوبنهاجن"، والدورة الثانية للمنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث، وما يستجد بعد ذلك.

٢٢ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٨
فندق دوسيت تاني
مانيلا - الفلبين

٥ قراءات إضافية

كل هذه المطبوعات متوفرة على الموقع الإلكتروني:
www.preventionwe.net

5. Further Readings

All publications are available in PreventionWeb at
www.preventionwe.net

Indigenous knowledge: disaster risk reduction, policy note
Source(s): European Union; Kyoto University; SEEDS; UNISDR
Publication date: 2009
Number of pages: 18 p.
This policy note aims to provide a directional path for mainstreaming indigenous knowledge in disaster risk reduction by national authorities and ministries of disaster management and education, institutions of higher education in disaster management, and international and national NGOs in Asian countries. It addresses thematic areas such as: climate change and food security, rural development, urban risk reduction, gender and inclusion, mountain ecosystems, coastal zones, river basin management, water resource management, and housing.

Progress of the world's women 2008/2009: who answers to women? Gender and accountability
Source(s): United Nations Development Fund for Women (UNIFEM)
Publication date: 2009
Number of pages: 152 p.
This report demonstrates that the Millennium Development Goals (MDGs) and other international commitments to women will only be met if gender-responsive accountability systems are put in place both nationally and internationally. It provides examples of how women are demanding accountability for action on commitments to promote gender equality and women's rights from national governments,

justice and law enforcement systems, employers and service providers, as well as international institutions.

Stories from the Pacific: the gendered dimensions of disaster risk management and adaptation to climate change
Source(s): AusAid, Government of Australia; UNDP
Publication date: 2009
Number of pages: 36 p.
This publication targets donors and development practitioners across the Pacific region and is intended to be used as a tool to guide the substance and direction of future programming in disaster risk management and adaptation to climate change.

Bureau for Crisis Prevention and Recovery Annual Report 2007
Source(s): BCPR
Publication date: 2008
Number of pages: 80 p.
This second Annual Report of UNDP-BCPR, Outlook 2007, provides an overview of how UNDP has continued to increase its efforts to deliver tangible results in preventing crisis and promoting recovery. Since its inception in 2001, the Bureau has sought to promote new ways of doing business--faster, earlier and in riskier situations--to restore the quality of life for those who have been affected by disaster or violent conflict.

Community based disaster risk reduction regional consultative meeting, West Asia, Middle East and North Africa region: summary and proceeding report
Source(s): IFRC; UNISDR
Publication date: 2008
Number of pages: 5 p.
This report gives a summary of the meeting, as well as recommendations to integrate disaster management and risk reduction as a part of the development agenda, through disaster risk reduction training and capacity building, and comprehensive disaster

risk reduction planning processes and frameworks at national and local level.

Enabling women's empowerment in post disaster reconstruction
Source(s): DIT; RICS
Publication date: 2008
Number of pages: 19 p.
This study explores women's status in post disaster situations and examines the concept of empowerment in response to the need to include women's contribution to disaster management and to emphasise its importance in building disaster resilient communities. It discusses the factors that influence women's empowerment in post disaster reconstruction.

From grassroots to global: people centered disaster risk reduction
Source(s): ProVention Consortium
Publication date: 2008
Number of pages: 26 p.
The aim of this forum report is to record the energy, ideas and views resulting from discussions and presentations in the formal sessions and also in the corridors of the event, which is designed to allow free talking and frank exchange of ideas, challenges and innovation on disaster risk reduction.

Gender mainstreaming in emergency management: opportunities for building community resilience in Canada
Source(s): PHAC, Government of Canada
Publication date: 2008
Number of pages: 95 p.
This report builds on international efforts over the past decade to develop more gender-sensitive approaches to disaster risk management. It addresses recent initiatives by researchers, practitioners and policy makers to promote gender mainstreaming.

Gender perspectives: integrating disaster risk reduction into climate change adaptation

Source(s): UNISDR
Publication date: 2008
Number of pages: 76 p.
This publication points out the vital nexus between women's experiences of natural resource management, climate change adaptation and disaster risk reduction, and how they can come together to make whole communities strong and sustainable.

Gender sensitive disaster management: a toolkit for practitioners
Publisher(s): Earthworm Books
Publication date: 2008
Number of pages: 116 p.
This Toolkit is the outcome of a research study undertaken to understand gender mainstreaming strategies used by NGOs and the Government in the context of their responses to and management of the Tsunami aftermath in Tamil Nadu.

Natural disasters and remittances: exploring the linkages between poverty, gender, and disaster vulnerability in Caribbean SIDS
Source(s): United Nations University
Publication date: 2008
Number of pages: 14 p.
This research paper explores the linkages between poverty and disaster vulnerability in the context of remittance flows to households in the Caribbean. Jamaica is used as the case study country.

Participatory impact assessment: a guide for practitioners
Source(s): FIC
Publication date: 2008
Number of pages: 63 p.
This guide aims to provide practitioners with a broad framework for carrying out project level Participatory Impact Assessments (PIA) of livelihoods interventions in the humanitarian sector.

Poverty in a changing climate

Source(s): Institute of Development Studies
Publication date: 2008
Number of pages: 120 p.
This bulletin explores adaptation using different insights and approaches – exploring linkages from chronic poverty, gender, social exclusion, livelihoods, economics, and asset-based approaches.

Rethinking disasters: why death and destruction is not nature's fault but human failure
Source(s): Oxfam International
Publication date: 2008
Number of pages: 43 p.
This report shows that successful disaster risk reduction policies, integrated into development work, save lives and money, making vulnerable communities more resilient and protecting development gains.

Training manual on gender and climate change
Source(s): Global Gender and Climate Alliance; IUCN; UNDP
Publication date: 2008
Number of pages: 227 p.
This manual has been designed as a practical tool to increase the capacity of policy and decision makers to develop gender-responsive climate change policies and strategies.

Women as equal partners: gender dimensions of disaster risk management programme
Source(s): Government of India; UNDP
Publication date: 2008
Number of pages: 57 p.
This documents addresses sustainable reduction in disaster risk and states that one of the critical indicators of disaster risk reduction is gender equity in disaster preparedness.

Building better futures: empowering grassroots women to build resilient communities

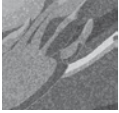

Source(s): GROOTS
Publication date: 2007
Number of pages: 12 p.
This publication highlights roles that grassroots women are playing in building resilient communities and insights emerging from resilience building efforts led by grassroots women in Peru, Jamaica, Honduras, Turkey, Indonesia, Sri Lanka and India.

Evaluation and strengthening of early warning systems in countries affected by the 26 December 2004 tsunami: report
Source(s): UNISDR - PPEW
Publication date: 2007
Number of pages: 81 p
This report presents an initiative which objective was to provide an overall integrated framework for strengthening early warning systems in the Indian Ocean region by building on the existing systems and to facilitate coordination among various specialized and technical institutions.

Gender matters: lessons for disaster risk reduction in South Asia
Source(s): ECHO; ICIMOD
Publication date: 2007
Number of pages: 51 p.
This report draws attention to gender as an indicator of vulnerability and discusses how women are disproportionately affected, particularly in the field of disaster preparedness and management

Gender perspective: working together for disaster risk reduction
Publisher(s): UNISDR
Publication date: 2007
Number of pages: 54 p.
This publication is part of ongoing efforts facilitated by UNISDR to build a global partnership for mainstreaming gender issues into the disaster risk reduction process.

Mainstreaming gender equality and equity in ABS governance

Source(s): IUCN
Publication date: 2007
Number of pages: 105 p.
This document aims to serve as the basis for a methodological proposal to mainstream a gender equity and equality perspective into the processes involving the access and benefit-sharing of biodiversity resources.

People-centred climate change adaptation: Integrating gender issues
Source(s): FAO
Publication date: 2007
Number of pages: 2 p.
This brief explains the links between gender issues and climate change and recommends ways to integrate gender into climate change adaptation policies and activities.

Superar la desigualdad, reducir el riesgo: gestión del riesgo de desastres con equidad de género
Source(s): UNDP
Publication date: 2007
Number of pages: 118 p.
Spanish Document.

Women pastoralists: preserving traditional knowledge, facing modern challenges
Source(s): UNCCD
Publication date: 2007
Number of pages: 45 p.
This publication is devoted to women pastoralists, their knowledge of and contributions to sustainable land management, and the coping mechanisms they have developed in their struggle to survive.

Words into action: a guide to implementing the Hyogo Framework
Source(s): UNISDR
Publication date: 2007
Number of pages: 165 p.

This Guide has been created to provide advice on useful strategies for implementing the Hyogo Framework for Action 2005-2015: Building the Resilience of Nations and Communities to Disasters (HFA).

Desastres naturales y vulnerabilidad de las mujeres en México
Source(s): UNDP
Publication date: 2006
Number of pages: 290 p.
Spanish Document.

Disaster risk reduction: a call to action
Source(s): ILO; IRP; UNISDR
Publication date: 2006
Number of pages: 84 p.
The document assists in facilitating and supporting efforts by governments, local authorities, international organizations, and multilateral financial and trade institutions to invest in reducing disaster risk and to promote sustainable development policies that will create better opportunities for all.

Gender and desertification: expanding roles for women to restore drylands
Source(s): IFAD
Publication date: 2006
Number of pages: 27 p.
This review examines the impact of desertification on women, their role in the management of natural resources and drylands, and the constraints they face

Gender and qualitative interpretation of data
Source(s): SDC, Government of Switzerland
Publication date: 2006
Number of pages: 70 p.

The aim of these matrice is to assist users to reach a more qualitative understanding in their reading and interpretation of quantitative data from a gender perspective.

Gender: the missing component of the response to climate change
Source(s): FAO
Publication date: 2006
Number of pages: 37 p.
This report analyzes the gender dimension of climate change and the policies enacted to mitigate and adapt to its impacts with the aim of developing gender sensitive approaches with regard to mitigation measures, adaptation projects and national regimes.

Let our children teach us!: a review of the role of education and knowledge in disaster risk reduction
Source(s): UNISDR
Publication date: 2006
Number of pages: 135 p.
This review examines good practices to reduce disaster risk through education, knowledge and innovation (including efforts to protect schools from extreme natural events).

Women, girls, boys and men, different needs, equal opportunities: IASC gender handbook in humanitarian action
Source(s): IASC
Publication date: 2006
Number of pages: 112 p.
This handbook sets forth standards for theintegration of gender issues from the outset of a new complex emergency or disaster, so that humanitarian services provided neither exacerbate nor inadvertently put people at risk; reach their target audience; and have maximum positive impact.

Gender and disaster sourcebook: a sampler
Source(s): PERI
Publication date: 2005

This one-stop user-friendly electronic guide is aiming to help answer the following questions: What is the link between gender equality and disaster risk?

Living with risk: a global review of disaster reduction initiatives
Source(s): UNISDR
Publication date: 2004
Number of pages: 429 p.
This book provides guidance, policy orientation and inspiration, as well as serving as a reference for lessons on how to reduce risk and vulnerability to hazards and to meet the challenges of tomorrow.

Working with Women at Risk: Practical Guidelines for Assessing Local Disaster Risk
Source(s): International Hurricane Center Florida International
Publication date: 2003
Number of pages: 104 p.
This is a workbook for training community women to conduct hazard assessments and plan mitigation for their local neighbourhoods. The model was developed and tested in communities in the Dominican Republic, El Salvador, St. Lucia and Dominica.

Invest
Today
for a
Safer
Tomorrow

International Strategy for Disaster Reduction, UNISDR
Tel. :+41 22 917 8908/8907
isdr@un.org
www.unisdr.org

Bureau for Crisis Prevention & Recovery, UNDP
One United Nations Plaza, DC1-20th
New York, NY 10017
Phone: 212 906 6711
bcpr@undp.org
www.undp.org/cpr/

IUCN Headquarters
Rue Mauverney 28
1196 Gland, Switzerland
+41 22 9990000
+41 22 9990002
mail@iucn.org
www.iucn.org

UNISDR-22-2009-Geneva

This publication is printed on recycled paper